بنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan

المصرفي

الإشراف العام

سمية عامر عثمان

محمد عثمان أحمد

د. مصطفى محمد عبدالله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الامين نورين

المحررون

عبدالله سليمان أحمد

د. عبدالباسط محمد المصطفى

التصميم والاخراج الفني

مـــروان أحمد

الطابعون

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

تنويه

كل مايرد في هذه المجلة من آراء ووجهات النظر لايمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

كلمة العدد

يصـدر العـدد الأول للعـام 2012م وقـد افتتح بنك السودان المركزي فرعي الجنينة وسنار في إطار الجهود المبذولة لنشر الوعي المصرفي والاقتصادي بالتركيز على اسـتقطاب الموارد داخل الجهاز المصرفي والمؤسسـات المالية والاحتفاظ بالودائـع بأنواعها المختلفة، مقابلة الطلب على التمويل لتغطية احتياجات العملاء بهدف زيادة الإنتاج وتقديم الخدمات، وذلك باستخدام صيغ التمويل الإسلامية المعمول بها، بالإضافة لخدمة الولاية المعنية فيما يتعلـق بحفظ الودائـع وتوفير النقدية. ويتوقع قريباً افتتاح الفروع التي صدر قرار بإنشـائها وخاصة فرعـي كادقلي والدمازين.وأيضاً هنالك حراك في جانب تنشيط التمويل الأصغر فيما يختص بالموارد والشرائح المسـتهدفة حيث تم إطـلاق مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق.

يحتـوي هذا العدد على أربعـة مواضيع يتناول الأول دراسة وتحليل محددات الاستقرار المالي، ويناقش الثاني تنافسية الصادرات السودانية غير البترولية ويستعرض الثالـث تبني نظام الهنـدرة في المصارف السـودانية أما الرابع باللغة الانجليزيـة عن التحقيق في مقايضة المخاطر والعوائد في سـوق الأوراق المالية السـوداني. هذا بالإضافة للأبواب الثانية والتي تضمنت تقريراً عن دورة المنتجات الإسـلامية خلال الفترة 19 - 23 فبراير 2012م، تجدر الإشـارة إلى أن هذه الدورة نظمت في إطار التعاون المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك السـودان المركزي.ولاسـتمرارية هذه الإصدار تناشد هيئـة التحرير الباحثـين برفدهـا بالموضوعات ذات الصلة لتحقيق أهدافها المنشودة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير

محددات الاستقرار المالي: دراسة تحليلية تجريبية

إعداد: د.مصطفى محمد عبدالله
مدير إدارة البحوث والتنمية

1. توطئة:

تعتمد هذه الورقة على فرضية اساسية مفادها أن ظاهرة البحث عن الريع (Rent seeking) أصبحت ملازمة للاقتصاد السودانى في الوقت الراهن في ظل عدم التيقن وتداعيات انفصال الجنوب، وترتب على ذلك تحول معظم المتعاملين إلى نشاط البحث عن الريع للتعويض عن خسائر محتملة ناتجة عن تعديلات سعر الصرف والضغوط التضخمية، حيث ارتفعت علاوة السوق الاسود وهى اكبر دافع لتحول الانشطة الاقتصادية من القطاعات الانتاجية (الزراعة،الصناعة والتعدين) إلى أنشطة تدر عائداً سريعاً تتمثل في المضاربة في سوق النقداً الأجنبي، وسوق السلع وسوق الاوراق المالية او العقارات والسيارات. ونتج عن ذلك توجه معظم تجارة السلع سواء على مستوى تجارة الجملة او تجارة التجزئة إلى رفع التوقعات حول إمكانية تعديل الاسعار المحلية بسبب التضخم المستورد، والمحصلة النهائية هى ضمور الانتاج الحقيقى وظهور التقلبات الحادة في اسعار السلع. اثبتت نتائج الدراسة أن البحث عن الريع ليس فقط يؤدى إلى عدم الاستقرار النقدى (Monetary Instability) بل هناك ادلة قطعية بان ظاهرة البحث عن الريع ستؤدى إلى استفحال حالة عدم الاستقرار المالي(Financial instability)، حيث سترتفع معدلات التعثر في التمويل المصرفى وبالتالى ستنخفض نسبة كفاية راس المال(Capital Adequacy Ratio) وتسعى البنوك إلى اكتناز النقد الاجنبى والاحتفاظ بالاوراق المالية مما يولد ضائقة السيولة (liquidity Crisis) والنتيجة النهائية هى انحسار التمويل للقطاع الخاص.

ومما لاشك فيه ان السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والمالية) تستهدف معالجة عدم التوازن الداخلى والخارجى، وهى اجراءات ستكون لها اثار ممتدة على مجمل القطاع المصرفى وتتطلب مراقبة واشراف مستمر للقوائم المالية واتخاذ الاجراءات والتنبوء بالاثار لتفادى اية تداعيات سالبة. تقوم الفكرة الاساسية لهذه الورقة على ان البنوك تواجه مشاكل وازمات مرتبطة باساسيات الاقتصاد الكلى (Macroeconomic Fundamentals)، وهى تعكس اوضاع العرض الكلى والطلب الكلى واثر الصدمات، وفى حالة الاقتصاد السودانى في مرحلة مابعد الانفصال تظهر مؤشرات الاقتصاد الكلي ضغوطاً تضخمية وانخفاضاً في سعر العملة الوطنية وتدنى مستوى الانتاج الكلى، وبالتالى تصبح بيئة الاقتصاد متأثرة بظاهرة عدم اليقينية وتنتشر المضاربة في الاسواق (سوق النقد الاجنبى تحديداً)، وبالتالى تنتشر ظاهرة البحث عن الريع (Rent Seeking)، وتتحول البنوك إلى اكتناز النقد الاجنبى وتتجنب منح التمويل لتفادى مخاطر سعر الصرف والتضخم، وعدم الدخول في انشطة تمويلية قد يؤدى إلى تاكل قيمة الاصول الحقيقية عبر الزمن وتدنى نسب كفاية راس المال، ونتيجة لحالة الكساد تتعثر انشطة التمويل وتزداد خسائر البنوك ومخاطر سعر الصرف، ولذلك لابد من تحديد حجم الانكشاف لمخاطر السوق ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان ووضع الخطط الكفيلة للمحافظة على الاستقرار المالي. نتيجة لفقدان جزء كبير من عائدات النفط تصبح ضغوط سعر الصرف (ازمة عملة) هى الشعلة الاولية لمشاكل القطاع المصرفى والتى تحتاج لجهود مضنية

واليات الرقابة المصرفية لضمان تفادى مشاكل السيولة وكفاية راس المال وعدم القدرة على الوفاء. في ظل السياسة النقدية المطلوبة لامتصاص فائض السيولة وتخفيض التضخم يصبح من الصعوبة بمكان ضخ السيولة بواسطة البنك المركزى في شكل ودائع طرف البنوك التجارية، بل تصبح استعادة ودائع البنك المركزى السابقة مهمة معقدة تتطلب مراجعة الموقف المالي لكل بنك بشكل منفصل، وتقييم الاوضاع والتدخل عبر عمليات السوق المفتوحة ومراقبة مركز النقد الاجنبى لتفادى مشاكل السيولة بالعملة المحلية والاجنبية.

تؤثر حالة عدم اليقينية (Uncertainty)على الاسواق وتؤدى إلى تدنى العائد، ففى حالة الاوراق المالية يعزف المتعاملون من شراء الاوراق المالية اذا كانت هناك حالة عدم يقينية ويترتب على ذلك انخفاض الطلب على هذه الاوراق فينخفض سعرها مما يقلل من ربحية المؤسسات المالية التى تعتمد في نشاطها على الاوراق المالية. اما اثر عدم اليقينية في سوق النقد الاجنبى فيكون بعكس الاتجاه اذ تؤدى ندرة النقد الاجنبى إلى ظاهرة اكتناز العملات الاجنبية وتصبح وعاء لحفظ القيمة وبزيادة الطلب بسبب المضاربة ترتفع قيمة العملات الاجنبية تباعاً، حيث يسعى الموردون إلى تحويل ارصدتهم إلى ارصدة بالنقدالاجنبى تحسباً لارتفاع سعر الصرف والنتيجة هى التوسع في عمليات البحث عن الربح ومزيد من انخفاض في سعر الصرف، الا ان التدخل في سوق النقد الاجنبى من شأنه ان يربك حسابات المضاربين، فاذا استقرت اسعار الصرف لفترة طويلة نسبياً بدون تغيريضطر المتعاملين إلى بيع العملات الاجنبية لمقابلة العمليات المختلفة وفى هذه الحالة تختفى ظاهرة المضاربة تدريجياً ويتلقص الفارق بين سعر الصرف الرسمى والموازى (علاوة السوق الاسود). ويمكن نمذجة عدم اليقينية على حسب اثر الصدمة في سوق النقد الاجنبى ومعرفة المدى الزمنى لاختفائها، لكن تظل السياسات الاقتصادية الكلية هى المحدد الاساسى للسيطرة على ظاهرة عدم اليقينية.

من الناحية المنهجية اعتمدت الدراسة على بيانات تعكس مدى تاثر الائتمان المحلى وموقف الاحتياطيات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم ادراج بيانات سلاسل زمنية لمعرفة تفاعل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وانعكاسها على القطاع المصرفى وفقاً لمؤشرات اقتصادية ومالية محددة لقياس مدى استجابة القطاع المصرفى لاثر فقدان البترول، تشير النتائج إلى ان سلوك المتغيرات يشير إلى تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية وارتفاع سعر الصرف مما يعرض القطاع المصرفى إلى الانكشاف للعديد من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف واثبتت النتائج ان القطاع المصرفى يواجه تحديات تحتاج إلى وضع خطط وبرامج محددة.

تشير النتائج إلى اهمية استقرار المستوى العام للاسعار واستقرار سعر الصرف كشرط ضرورى لتحقيق الاستقرار المالي، وتوصى الدراسة بتفعيل اساليب الرقابة والاشراف المصرفى للتاكد التام من قدرة البنوك على تجاوز الاثار المترتبة على ضغوط التضخم و سعر الصرف، وذلك من خلال متابعة المخصصات للديون الهالكة ورفع كفاية راس المال والاهتمام بتو جيه ا لبنو ك لتجنب الدخول في التزامات بالعملة الاجنبية في ظل تدنى الاصول بالنقد الاجنبى. تركز الدراسة على اهمية اجراء اختبارات ضغط تفصيلية لواقع البنوك التجارية، وقدرتها على رفع نسبة كفاية راس المال وادارة السيولة لكل بنك على حدة بما يضمن تحقيق ربحية تساعد على استدامة الاستقرار المالي.

2. الاستقرار المالي:

يمثل البنك وسيط مالياً التزاماته عبارة عن ودائع قصيرة الاجل واصوله عبارة عن تمويل قصير وطويل الاجل، ومن المؤكد ان ارتفاع معدلات التضخم ستؤدى إلى تاكل راس المال وتعرض البنك لانكشاف حقيقى وعدم القدرة على مقابلة التزاماته المتعددة، ايضاً تؤدى تغييرات سعر الصرف إلى تعديلات اساسية في مركز النقد الاجنبى واحتمال انكشاف المصارف إلى سعر الصرف ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

نتيجة للازمات المالية العالمية اصبح الاستقرار المالي1 يمثل اولوية قصوى لواضعى السياسات الاقتصادية الكلية، يمثل الاستقرار المالي قابلية الجهاز المصرفى لامتصاص اثر الصدمات في الاقتصاد، عادة ما تقوم اختبارات الضغط على تحليل مخاطر الائتمان، سعر الصرف وتكلفة التمويل وهى مخاطرتزداد مع تعرض الاقتصاد لصدمات داخلية وخارجية. اثبتت الدراسات ان التضخم يمثل أهم العوامل التى تؤدى

١ هناك عدة تعريفات لمصطلح عدم الاستقرار المالي ولكن المقصود في هذه الورقة هو فشل البنوك في القيام بوظيفتها الاساسية نتيجة لصدمة خارجية على غرار فقدان البترول عند انفصال الجنوب، ويترتب على ذلك إن مؤشرات الاستقرار المالي كقياسات للملاءة المصرفية تتطلب جهوداً واضحة لزيادة نسبة كفاية راس المال وادارة السيولة لدى البنوك التجارية.

لعدم الاستقرار المالي Michael D. Bordo(2001).

عادة ما تتعرض البنوك إلى ازمات بشكل غير منتظم وغير مرتبط بالاداء الحقيقي للاقتصاد، واحياناً اخرى ترتبط ظاهرة الازمات المصرفية بعملية تسييل الاصول بخسائر كبيرة نتيجة لصدمة اقتصادية ماثلة، وبالتالى يظهر جلياً عدم قدرة المصارف على مقابلة التزاماتها القائمة مما يعرضها للطرد من المقاصة، وتتعمق المشكلة إلى ان تصبح حالة افلاس مالى ولربما ادت إلى حالة هلع وسط المتعاملين وستنتقل العدوى إلى بنوك اخرى مؤدية إلى انهيارات متتالية. لذلك يصبح تدخل البنك المركزى ضرورة لمراقبة الوضع والاشراف على البنوك التى تواجه ازمات للحيلولة دون افلاسها او تعرضها لانهيار مالى.

يعتبر انخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات التضخم من اهم العوامل المؤثرة على استقرار النظام المالي والمصرفى، ولذلك تلعب السياسة النقدية دوراً اساسياً في المحافظة على الاستقرار المالي. فالاجراءات التى يتخذها البنك المركزى لرفع او تخفيض الاحتياطى النقدى القانونى، او التدخل بالشراء والبيع في عمليات السوق المفتوحة، رفع او تخفيض تكلفة التمويل في الاقتصاد (هوامش المرابحة و العائد على حسابات الاستثمار)، عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبى وغيرها من الادوات التى تؤثر على الموقف المالي للمصارف بشكل مباشر، ولذلك لابد من دراسة اثر كل اداة وفعاليتها قبل اتخاذ الاجراءات، والتاكد التام من عدم الاخلال بالاستقرار المالي. بالاضافة إلى ذلك يعتبر تمويل الحكومة بالاستدانة من الجهاز المصرفى، او عن طريق طرح اوراق مالية ايضاً من الاجراءات التى تؤثر بشكل غير مباشر على نشاط المصارف، وهذا يعتمد إلى درجة استقلالية البنك المركزى او تبعيته لوزارة المالية وذلك الذى يحدد مدى استجابة البنك المركزى لتغطية عجز الموازنة، والاهم من ذلك خيارات البنك المركزى في تبنى سياسات سعر الصرف ما بين المرونة والثبات، ولذلك يمكن القول بان الاطار الاقتصادى الكلى لعمل السياسة النقدية والمالية يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك. من الناحية التجريبية يعتبر تصميم السياسات النقدية وعلاقتها بالاستقرار المالي من القضايا ذات الاهمية القصوى بالنسبة لصانعى السياسة في البنوك المركزية، ولذلك يعتبر ادراج نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلى الاجمالى M2/GDP او نسبة الائتمان الداخلى Domestic credit/GDP او سعر الصرف في النماذج الاقتصادية (كما سياتى لاحقاً) ضرورة لمعرفة مدى استجابة الجهاز المصرفى لتعديلات السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف.

تستخدم اختبارات الضغط لقياس مدى قدرة النظام المصرفى على تحمل الصدمات، وتعتبر السلامة المصرفية (financial soundness indicators (FSIs))2 من اهم المؤشرات التى تقيس قدرة المصارف على تحمل الصدمات ويمكن ادراج المؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم، سعر الصرف،معدل النمو الاقتصادى، سعر الفائدة او تكلة التمويل) لمعرفة مدى استجابة الاقتصاد للصدمات. هناك منهجيات اخرى تتمثل في اساليب نظم الانذار المبكر (Early Warning Systems)، والفكرة الاساسية هى ان النظام المصرفى يستجيب للصدمات على مستوى الاقتصاد الكلى، الا ان قدرة المصارف على تحمل ذلك تختلف من مصرف إلى مصرف، وتلعب الرقابة والاشراف المصرفى دوراً بارزاً في كيفية المحافظة على الاستقرار المالي.

تحدد المعايير الدولية (لجنة بازل) نسبة 8 % كحد ادنى لكفاية راس المال، ومؤخراً تم رفعها إلى 12 %، الا ان السؤال الاساسى هو ماذا يحدث لو ان غالبية البنوك لا تتميز بالقدرة على الوفاء (Insolvent)؟ في هذه الحالة يجب ان تهتم السلطات الرقابية والاشرافية بوضع خارطة طريق لرفع راس المال الرقابى (Regulated Capital)، ويمكن ان تكون البداية في البنوك نفسها لترفع راس المال بشكل فردى، ولكن اذا فشلت البنوك في رفع راسمالها لابد من تدخل الحكومة 3، ولكن قبل تدخل الحكومة كيف يمكن تحديد حجم زيادة راس المال المطلوبة لرفع راس مال البنوك لتصبح في المتوسط وفقاً لمتطلبات الحد الادنى؟ للاجابة على هذا السؤال يمكن تحديد الحد الادنى لكفاية راس المال 10 % وبالتالى فان التدخل المطلوب يمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$(C+I(/ \{RWA+ q^*I\}= p=0.1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث p تمثل الحد الادنى لراس المال الرقابى، C= راس المال العامل في البنوك، I= راس المال الاضافى المطلوب (Capital Injection)، RWA= الاصول المرجحة بالمخاطر، q نسبة راس المال التى تستخدم لزيادة الاصول المرجحة بالمخاطر.

من المعادل اعلاه يمكن ملاحظة الآتي: في حالة $C<p^* RWA$

$$(I=(p RWA-C)/(1-pq) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2$$

وفى حالة عدم استخدام الضخ لزيادة راس المال في تغطية الاصول المرجحة بالمخاطر، بمعنى ان تكون q=0 وبالتالى تصبح القيمة I هي المطلوب حسابها وتغطيتها (Bailout or capital injection) 4.

٢ يمكن قياس السلامة المصرفية بالمعادلة التالية: $z\equiv(k+\mu)/\sigma$ حيث k راس المال كنسبة من الاصول (حقوق المساهمين). μ متوسط العائد على الاصول بعد خصم الضريبة.σ الانحراف المعيارى للعائد على الاصول.

٣ See more details in *Martin Čihák (2007)*

٤ نظراً لان البنوك المركزية عادة لا تكشف تفاصيل اختبارات الضغط، فليس بالامكان اجراء اختبارات الضغط وتحديد حجم الضخ الراسمالى المطلوب في الجهاز المصرفى في السودان في هذه الورقة، ولكن يمكن الافصاح عن تقارير تقييم القطاع المالي (*Financial stability A*-

انتهجت الورقة التدرج في اجراء الاختبارات، اذ تم تحديد نوع المخاطروحجمها حسب افتراضات النموذج الاقتصادى الكلى (Macroeconomic Model) وباستخدام البرمجة المالية (Financial Programming) لتحديد تفاعل القطاعات الاقتصادية الاربعة ومن ثم تحديد حجم اثر كل من تراجع النمو الاقتصادى، ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الضغوط على سعر الصرف وفقاً لسيناريوهات محددة تقوم على فرضية عدم الحصول على رسوم عائدات النفط مع جنوب السودان، التوسع في شراء الذهب بواسطة البنك المركزى ونمو حصيلة صادرات الذهب، والتوقعات بشان تحسن القطاع الخارجى مع سياسات احلال الواردات وترقية الصادرات، ايضا تم وضع دور التنسيق بين البنك المركزى ووزارة المالية في معالجة اختلالات التوازن الداخلى والخارجى. تم تحديد متغيرات القطاع المالي والتى شملت التوسع النقدى ونسبة الائتمان الداخلى إلى الانتاج المحلى، استخدمت طريقتان مختلفتان من الناحية المنهجية، تم استخدام اسلوب اختبار الضغط العام (Aggregate Stress Testing)، وهى الالية التى تساعد على على تحديد المخاطر لمجموعة البنوك في القطاع المصرفى، اعتمدت الدراسة على بيانات مجمعة (Consolidated Balance Sheet for Commercial Banks)، وهى بينات تغطى الجهاز المصرفى على مدى عقد من الزمان 2000-2011م وهى سلاسل زمنية.

على المستوى التجريبى تم اختبار العلاقة الديناميكية بين تعديلات السياسة النقدية ومتغيرات القطاع المصرفى، تم استخدام منهجية تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لتحديد تفاعل التوسع النقدى مع صدمات الائتمان المحلى (Domestic Credit Supply Shocks)، وامكن معرفة عدم التوازن ومدى التعديل المطلوب لتصحيح اختلالات القطاع النقدى. وتشير نتائج الدراسة إلى اهمية تعديل السياسات النقدية عند تعرض القطاع المصرفى لصدمات اقتصادية كلية.

يقصد بازمة البنوك تدنى قيمة اصول البنوك لمقابلة الخصوم او الالتزامات،وقد يتطلب الامر فقط تدخل الحكومة لدعم راس مال البنك او شرائه، او تدخل البنك المركزى بوضع ودائع مصرفية تساعد في تحسين الموقف السيولى للبنك، ولربما تعدت المشكلة الحلول المؤقتة إلى ظاهرة تؤدى إلى حالة افلاس مالى تتطلب التصفية وتكون لديها اثار عدوى (Panic) تشمل بنوك ومؤسسات اخرى مما ينعكس سلباً على سمعة البنوك والنظام المصرفى بشكل كامل.

من اهم سمات ازمة البنوك وظاهرة عدم الاستقرار المالي حدوث سحوبات معتبرة من الودائع طرف البنوك، وهى تمثل مؤشراً لوجود ازمة طارئة، تدنى ارباح البنك والدخول في عمليات خاسرة والتعثر في التمويل يمكن ان يقود إلى تاكل راس المال وانخفاض الملاءة المالية، وتدخل الحكومة لشراء جزء معتبر من حقوق الملكية، وتجاوز الخصوم للقيمة السوقية للاصول.

البحث عن الريع[5]:

عندما تنتشر ظاهرة البحث عن الريع يتحول المجتمع بكامله إلى تحصيل المال، تتعقد الاجراءات البيروقراطية في كيفية تسجيل الاراضى او دفع الرسوم الجمركية والضريبية وتنتشر ظاهرة الرشاوى في المعاملات المالية والمصرفية، وتهتم الانشطة الطفيلية بتحصيل المال وليس الانتاج، ولذلك تصبح القطاعات الانتاجية غير جاذبة وتنشط المضاربة كظاهرة مدرة للدخل. ويعمل الافراد والشركات على استغلال الظروف.

قدم (Tullock (1967 تعريفاً وصفياً لظاهرة البحث عن الريع ولاحقاً استخدم أنموذجاً لتحليل الظاهرة لتفسير عملية الحصول على الربح بدون جهد انتاجى، بينما اوضحت(Anne Kugman (1974 ان هناك تكاليف عالية على المجتمع. ومن اهم الملاحظات التى يمكن توضيحها ان البحث عن الريع يمكن ان يتقلص بشكل كبير اذا تم تفعيل السياسة المالية وتشديد الانظمة الضريبية بحيث تستعيد الدولة غالبية الريع الناتج عن نشاط المضاربة. احياناً يسعى الافراد والشركات للبحث عن الريع دون القيم الاخلاقية التى يجب ان تتوفر في انواع البيوع المختلفة، ومن الناحية الشرعية تعتبر انشطة البحث عن الريع هدامة ومخالفة للضوابط التى تحكم المعاملات. وللتوضيح هناك اختلاف جوهرى بين البحث عن الربح والبحث عن الريع. اقتصادياً يؤدى البحث عن الربح إلى تعظيم الثروة وتحمل مخاطر مختلفة من اجل استغلال الموارد وتوظيفها في الانشطة الاقتصادية المختلفة، بينما تقوم فكرة البحث عن الريع على استغلال النفوذ واستخدام اساليب مخالفة للنظم المتبعة عادة من اجل زيادة الدخل (John R. Boatright(2009.

تنتشر ظاهرة البحث عن الريع عندما تستطيع جماعة بعينها من تنظيم نفسها للاستحواذ على مكاسب متعددة في ترتيبات معينة تستهدف هدف في ظاهره يخدم الاهداف التنموية كعملية دعم الزراعة، او توفير التمويل الاصغر، او رفع القدرات التدريبية او غيرها، ويتم تسخير اللوائح والقوانين التى تخدم هذه الاغراض بحرفية عالية، لكن يستطيع افراد او جماعات من استغلال هذه المشاريع والاستفادة من الريع فقط وليس تشجيع الانتاج الحقيقى وخدمة الاهداف التنموية.

عادة ما تدخل انشطة البحث عن دعم الانتاج الزراعى او

sessment Report) بعد اعدادها ونشرها مستقبلاً وتحليل الاستقرار المالي بمنهجية مختلفة الا انها تقيم قدرة المصارف على امتصاص الصدمات.

٥ Rent Seeking

حافز الصادر وغيرها ضمن البحث عن الريع، لان المتعاملين يستغلون اللوائح المنظمة من اجل التربح وليس لتوسيع العمليات الانتاجية واستغلال الموارد في العملية الانتاجية الفعلية، بل الغالبية تهدف إلى البحث عن الريع فقط. احيانا تستغل الجماعات فرص قيود حكومية على انشطة بعينها للحصول على اعفاءات جمركية وضريبية والحصول على النقد الاجنبى والهدف النهائى هو البحث عن الريع وليس زيادة الانتاج. تعتبر انشطة تهريب السكر والدقيق ومنتجات البترول إلى دول الجوار من اهم مظاهر البحث عن الريع في الاقتصاد السودانى في الوقت الراهن.

هناك علاقة وطيدة بين البحث عن الريع والفساد، وفى هذه الحالة يؤدى البحث عن الريع إلى الدخول في الكساد الاقتصادى وافقار صغار المنتجين وخروجهم من دائرة الانتاج، وغالباً ما تتزامن مع ذلك مظاهر اجتماعية سالبة تتمثل في التسول وانتشار التشرد والجريمة كافرازات اجتماعية تعكس فشل النشاط الاقتصادى في توفير فرص العمل او زيادة الانتاج.

نمذجة عدم الاستقرار المالي:

يعتمد الاقتصاد المنهج التجريبى التحليلى لتحديد العلاقات الاقتصادية وقياسها وفقاً لاسس نظرية تم اختبارها على مختلف الظواهر، وعند تحليل الاستقرار المالي تبرز اشكالية كيفية تحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والاداء الفعلى للمؤسسات المالية على المستوى الجزئي وهذا يجعل نمذجة هذه العلاقات بالغة التعقيد، وتفسير ظاهرة الاستقرار المالي هى مكمن صعوبة تحديد إطار نظرى لتحليلها تجريبياً، فمن الناحية النظرية يعتبر تحليل وتفسير الاستقرار النقدى واستقرار الاسعار اكثر وضوحاً وقابلية للقياس، في المقابل ليس هناك تعريف واضح لمفهوم الاستقرار المالي الا في حالة غيابه مع صعوبة قياسه، وفى حين هناك ادوات محددة للتاثير على استقرار الاسعار وبمدى زمنى محدد، فهناك محدودية لاليات التاثير على الاستقرار المالي، ومن ناحية ثانية يمكن حساب استقرار الاسعار ولكن من الصعوبة بمكان قياس الاستقرار المالي، ويمكن التنبوء بارتفاع الاسعار بقياس الانحراف من المتوسطات او هيكل توزيعات النزعة المركزية، لكن التنبوء بالاستقرار المالي فقط يعتمد على طرفى نقيض في التوزيعات الاحتمالية، وفى حين يمكن اجراء اختبار استقرار الاسعار بمعايير التنبوء العادية6، فان اختبار التنبوء في حالة الاستقرار المالي يعتمد على المحاكاة7 او اختبارات الضغط8. من الناحية العملية يعتبر استهداف التضخم او تحقيق الاستقرار النقدى واستقرار الاسعار عملية واضحة وبسيطة ويمكن تحديد الادوات التى يمكن استخدامها لتحقيق ذلك، بينما يعتبر تحقيق اهداف الاستقرار المالي عملية معقدة وتحتاج إلى اليات رقابية واشرافية دقيقة.

يعتبر تحجيم الازمات في النظام المصرفى من اهم اهداف الرقابة على المصارف، بل يمكن القول ان ظهور نظم الرقابة المصرفية اصلا مرتبط بالازمات المالية، ومن المؤكد ان خطوات التدخل في القطاع المصرفى قد قادت إلى تحولات كبيرة في استحواذ الحكومات على ملكية البنوك، وبسبب تراجع فعالية النشاط المصرفى في ظل سيطرة الحكومات جاءت افكار التحرير المالي والتى اعتمدت على تقليل القيود المفروضة على البنوك، الا ان دورات الازمات المالية قد قادت إلى تقوية النظم الاشرافية والرقابية للحيلولة دون وقوع انهيار مالى. Franklin Allen and Elena Carletti (2008)

عادة ما تعمد الدول والمؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) على تحليل الاستقرار المالي حسب بيانات برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP: Financial Sector Assessment Program) ويهدف البرنامج إلى توضيح مكامن الضعف وتعرض الارصدة القابلة للتمويل لمخاطر السوق، وبالتالى بيان مقدرة وقوة النظام المالي في التصدى للازمات المختلفة9.

هناك تحديات حقيقية تواجه نمذجة وتقدير اختبارات الضغط سواء لدى خبراء صندوق النقد الدولى او خلافهم، ويرجع السبب في ذلك إلى أن موضوع اختبارات الضغط ليس قضية رقابية واشرافية فحسب بل هو ربط موضوعى بين الاداء الاقتصادى الكلى (Macro Stress Testing) وتحليل مؤشرات السلامة المصرفية من ناحية واستخدام التقنية المعلوماتية بواسطة المبرمجين عبر برامج اكسل (Excel Spread Sheets)، مما يعنى الجمع بين تخصصات تتطلب معرفة علمية دقيقة بكل هذه الجوانب الثلاثة، وهذا عادة لا يتوفر في الخبراء، ولذلك تاتى معظم برامج واساليب اختبارات الضغط مركزة على جوانب ومتجاهلة جوانب اخرى، مما يجعلها عملياً غير فعالة في قياس اختبارات الضغط، فضلاً عن اختلاف النظم المصرفية من بلد لاخر، فالتجربة السويسرية في العمل المصرفى تختلف اختلافاً جوهرياً من الصيرفة الصينية، وهناك اختلاف جوهرى بين الصيرفة الاسلامية المطبقة في السودان وماليزيا لاتباع ماليزيا النظام المزدوج وتبنى السودان للصيرفة الاسلامية فقط بعد الانفصال، وتختلف الصيرفة الاسلامية عن الصيرفة التقليدية لانتفاء سعر الفائدة، مما يجعل معايير القياس مختلفة، ونسبة لتباين مخاطر التشغيل ومخاطر التمويل ومخاطر سعر الصرف في كل النظم يصبح من الصعوبة بمكان ايجاد منهجيةلاختبارات الضغط تتسق مع جميع النظم.

٦ Standard forecasts
٧ Simulation
٨ Stress testing
٩ See further analysis in Winfrid Blaschke et-al (2001)

تهتم اختبارات الضغط في الاقتصاد الكلى (Macro Stress Testing) بتوضيح حجم المخاطر التى ينكشف عليها الاقتصاد، ومن ثم تحديد سيناريوهات محددة لشكل الضغوط، على سبيل المثال مستوى الكساد (انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى)، ارتفاع معدلات التضخم، ضغوط سعر الصرف، ارتفاع عجز الحساب الجارى وخلافها من المؤشرات، ومن ثم باستخدام منهجية محددة يتم تتبع اثر هذه التغيرات على القطاع المصرفى، وتحديد الية الانتقال وحجم واتجاهات التغير، ومن ثم تحديد الاثر الكلى على القدرة على الوفاء (Solvency) ويمكن تقدير الاثر ايضا على اوضاع السيولة (Liquidity)، والربحية (Profitability).

تهتم معاييربازل2- بربط متطلبات راس المال10 بالمخاطر الحقيقية، يؤدى التعثر المصرفى وتحديات السيولة إلى تخفيض حجم التمويل الحقيقى ويترتب على ذلك انخفاض الربحية وعدم القدرة على الوفاء (solvency). نظرياً يجب ان تحتفظ البنوك براس مال يفوق ادنى المتطلبات، وبالتالى يصبح بمقدورها ان تواجه الالتزامات المستقبلية بمرونة عالية.

مقررات بازل2- تتطلب اجراء البنوك لاختبارات الضغط (stress testing) لاستقراء ادنى متطلبات كفاية راس المال مستقبلاً، ويتضمن ذلك دراسة اثر الركود الاقتصادى على الاداء المصرفى. حيث تتم نمذجة مخاطر الائتمان المصرفى وفقاً لتطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية. تحاول هذه الورقة اجراء مقاربة لمدى استجابة البنوك لاثر تحديات فقدان البترول والاثار المترتبة على ذلك حسب افتراضات محددة لتسهيل قراءة المؤشرات الاقتصادية والمالية على نحو يسمح بتتبع الاثار بشكل موضوعى ومنهجى يراعى المدى الزمنى لتاثير المتغيرات ويهتم بحجم واتجاهات التغيير وطبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المتخذة من اجل استعادة التوازن الداخلى والخارجى. وهذا يعنى ضرورة اتخاذ اجراءات رقابية واشرافية تستهدف تحقيق الاستقرار المالي وتهتم بضمان معايير السلامة المصرفية.

يمكن تحليل ازمة البنوك او ازمة التعثر بتقدير نموذج (multivariate logit model) ويمثل المتغير التابع الرئيسى حالة الازمة بقيمة الوحدة وانعدام الازمة بقيمة الصفر، ويعتمد احتمال حدوث ازمة على متجه متغيرات مفسرة يعبر عنه بالاتى11:

$$X=x(i\ ,t) \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث i هى الدولة وt هى معامل الزمن، ويمكن التعريف بمعامل هذه المتغيرات ب β كالآتي:

$$P(i,t)=F(\beta' x(i,t)) \quad \ldots\ldots$$

١٠ يتكون راس المال الاساسى من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية +الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة،و عند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة + الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.
رأس المال المساند يشمل احتياطات غير معلنة+احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى اسهم بعد فترة)

١١ See more details in Asli Demirguc –Kunt and Enroca Detragiacha (1998)

(2).....)

عليه يمكن صياغة النموذج في حالة توزيع احتمالى logistic functional form:

(Ln(L)= Σt=1 ....T Σi=1 ....n P(i,t) Ln (F(β' x(i,t))+(1-P) P(i,t)Ln (1-F) {β' x(i,t) }.....(3

اهم المتغيرات المفسرة التى يمكن ادراجها تشمل نسبة الائتمان إلى الناتج المحلى الاجمالى Domestic Credit to GDP، وتشير الاسس النظرية لهذا النموذج بان انخفاض هذه النسبة عبر الزمن ستؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، والعامل الثانى يمثل تكلفة التمويل وهى في حالة الاقتصاد السودانى تعكس المتوسط الترجيحى لصيغة التمويل الاسلامية (المرابحة) والعائد على حسابات الاستثمار (مضاربة) والارباح الموزعة على حملة الشهادات(شهامة)، ايضا تم ادراج متغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم كمتغيرات اقتصادية كلية للاستدلال بحالة الاستقرار الاقتصادى الكلى12.

اختبار جذر الوحدةStationarity Test: Unit Root

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DOMESTIC_CREDIT,2)				
Sample (adjusted): 1972 2009				
Included observations: 38 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DOMESTIC_CREDIT(-1))	-1.158874	0.166426	-6.963311	0.0000
C	744.8973	815.4746	0.913452	0.3671
R-squared	0.573902	Mean dependent var		134.8071
Adjusted R-squared	0.562066	S.D. dependent var		7552.259
S.E. of regression	4997.825	Akaike info criterion		19.92259
Sum squared resid	8.99E+08	Schwarz criterion		20.00878
Log likelihood	-376.5292	Hannan-Quinn criter.		19.95325
F-statistic	48.48770	Durbin-Watson stat		1.939841
Prob(F-statistic)	0.000000			

باستخدام طريقة (ADF) تم اختبار فرضية وجود جذر الوحدة ام عدمه على المتغير الرئيسى وهو حجم الائتمان المحلى، وتشير النتائج إلى ان البيانات في المستوى ليست ساكنة، وعند ادراج الفرق الاول اصبحت البيانات ساكنة وهى طبيعة معظم المتغيرات الاقتصادية، وهذه النتيجة تفيد بانه يجب تجنب الانحدار الخادع (Spurious Regression)، ولكن يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة ما اذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

لتحديد عدد فترات الابطاء المطلوبة لنموذج (Vector Autoregressive Model) تم استخدام منهج Akaike Info Criteria، ولتحديد مدى وجود علاقة طويلة الاجل (Long run co-integration) تم استخدام اختبار Johansen-Juselius Multivariate Cointegration. يهدف اختبار Trace Test إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك r≤، بينما يحدد اختبار Maximum Eigenvalue Statistic لقياس الافتراض الاساسى بوجود r علاقة تكامل مشترك مقابل الافتراض البديل والذى يحدد r+1 متجهات تكامل مشترك.

١٢ تمثل حالة التضخم الركودى افتراض اساسى لعدم القدرة على مقابلة هجرة راس المال إلى الخارج، وانخفاض مستوى السيولة لدى البنوك التجارية، وفى ظل نمو الائتمان المحلى (الخاص والحكومى) بسبب تنامى صافى الاصول المحلية NDA لتعديل الانخفاض في صافى الاصول الاجنبية NFA سترتب على ذلك ضعف البنوك وعدم قدرة الاجهزة الرقابية والاشرافية على مراقبة تركيز التمويل او دخول المصارف في عمليات تتخطى ربحيتها وكفاية راسمالها مما يعرض ودائع العملاء للمخاطر.

اختبار علاقة التكامل المشترك Cointegration Test

Series: DOMESTIC_CREDIT Y S INFLATION RESERVES					
Lags interval (in first differences): 1 to 1					
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized		Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.911223	170.3083	69.81889	0.0000	
At most 1 *	0.720484	78.28644	47.85613	0.0000	
At most 2 *	0.375182	29.84802	29.79707	0.0493	
At most 3	0.250911	11.97681	15.49471	0.1581	
At most 4	0.025940	0.998712	3.841466	0.3176	
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					
*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					

تشير النتائج إلى وجود 3 متجهات تكامل مشترك وهذا يدلل على وجود علاقة طويلة الاجل بمستوى معنوية 95%. يشير التنبوء بنم الائتمان المحلى خلال عقد التسعينات بشكل متصاعد، وبالتالى اصبح الائتمان المحلى مصدر السيولة الاساسى في الاقتصـاد، ومـع بداية الالفيـة الجديدة انخفض معدل نمـو الائتمان المحلى لتحول مصدر السـيولة إلى صافى الاصول الاجنبية (عائدات النفط)، ويتوقع بعد ذهاب البترول ان يرتفع نمو الائتمان المحلى كما يشير بذلك التنبوء إلى الاسفل.

التنبوء بنمو حجم الائتمان المحلى:

Forecast: DOMESTIC_CF	
Actual: LOG(DOMESTIC_CREDIT)	
Forecast sample: 1970 2011	
Adjusted sample: 1970 2009	
Included observations: 40	
Root Mean Squared Error	1.062298
Mean Absolute Error	0.815003
Mean Abs. Percent Error	74.06688
Theil Inequality Coefficient	0.090500
Bias Proportion	0.406687
Variance Proportion	0.015547
Covariance Proportion	0.577766

لتاكيد طبيعة العلاقة بين نمو حجم الائتمان المحلى والمتغيرات الاقتصادية الكلية بشـكل ديناميكى اسـتخدمت الدراسـة منهجيـة (Generalized Method of Moments)، وتشـير النتائج إلى اسـتجابة حجم الائتـمان الداخلى للتغيرات في المـؤشرات الاقتصادية الكلية بشـكل متضارب،حـددت النتائج وجود علاقة طردية بين حجـم الائتمان الداخلى وكل من مؤشرات الاسـتقرار النقدى (سعر الصرف والضخم)، بمعامل 1.07 و 0.8 وهى بمستوى معنوية 95% و90% على التوالى، بينـما معامـل النمو الاقتصادى (-0.03) والاحتياطيات (1.05) وهى ليسـت ذات معنويـة، وتتناقض هذه النتيجة مع الاسس النظرية للنموذج والتى تقر بوجود علاقة قوية بين معدل النمو الاقتصادى ونمو حجم الائتمان المحلى.

نتائج النموذج : Generalized Methods of Moments

Dependent Variable: LOG(DOMESTIC_CREDIT)				
Method: Generalized Method of Moments				
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix				
Instrument specification: LOG(S) LOG(INFLATION) LOG(Y)				
Constant added to instrument list				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(INFLATION)	1.074452	0.490043	2.192568	0.0349
LOG(S)	0.849203	0.488250	1.739277	0.0905
LOG(Y)	-0.036879	0.721467	-0.051117	0.9595
LOG(RESERVES)	1.057126	1.036145	1.020250	0.3144
R-squared	0.932401	Mean dependent var		4.436159
Adjusted R-squared	0.926767	S.D. dependent var		4.317950
S.E. of regression	1.168503	Sum squared resid		49.15441
Durbin-Watson stat	1.419970	J-statistic		4.03E-45
Instrument rank	4			

نموذج مخاطر الائتمان:

يهتم النموذج بتفسير مخاطر الائتمان وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالآتي13:

$$(BANKt = \beta 0 + \beta 1 BANKt\text{-}1 + \beta 2\ Xi,t\text{-}p + \varepsilon \quad \ldots\ldots (1$$

حيث BANKt تمثل نسبة التعثر المصرفي إلى اجمالي محفظة التمويل، BANKt-1 متغير ابطاء لفترة زمنية واحدة، β2 Xi,t-p المتغيرات الاقتصادية الكلية وتشمل سعر الصرف، التضخم، نسبة عجز القطاع الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو الاقتصادي، عرض النقود أو حجم الائتمان المحلي وغيرها.

يمكن صياغة دالة استجابة الاقتصاد الكلي لاثر الصدمة كالآتي:

$$(dY= f(x) \ldots\ldots (2$$

حيث يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي كدالة في الصدمة (x)

تهدف هذه الورقة إلى ربط اثر الصدمة الناتجة عن فقدان البترول في الاطار الاقتصادي الكلي واثرها على القطاع المصرفي،

استخدمت الدراسة منهجية (Binary Logit Regressions) وهي تعتمد على التوزيع التالي:

$$(P\ (y=1/x) = e\ x'\beta/(1+ e\ x'\beta)=\Phi\ \ x'\beta \ldots\ldots (3$$

كتابة النموذج في شكل انحدار عام كالآتي:

$$(Y= \alpha+ \Sigma\ \beta iXi+\varepsilon \ldots\ldots (4$$

حيث المتغير Y ياخذ قيمة الواحد الصحيح في حالة وجود ازمة والقيمة صفرا اذا لم توجد ازمة، والمتغير X يعكس المتغيرات المفسرة، وفي هذه الدراسة تشمل متغيرات مالية واقتصادية. وتشمل المتغيرات المالية نسبة حقوق الملكية إلى جملة الاصول، المديونية إلى جملة الاصول، راس المال إلى الاصول الثابتة، السيولة: ويمكن قياسها بنسبة الاصول الجارية، النقدية: ويمكن قياسها بنسبة التدفقات النقدية، أما المتغيرات الاقتصادية الكلية فيمكن ادراج معدلات النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف.

ليست هناك بيانات تفصيلية حول احتمالية التعثر (PD: Probability of Default) في البنوك السودانية، وعملياً ليس بالامكان احتساب معيار الخسائر المترتبة على التعثر (LGD: Loss Given Defaults)، وليست هناك بيانات حول حساب احتمالية التعثر ولكن يمكن ادراج بيانات الديون الهالكة (NPL: Non performing Loans) وعلاقتها بحجم الائتمان المحلي (domestic credit) كمتغيرات مالية تساعد في اجراء اختبارات الضغط على وضعية القطاع المصرفي في السودان. ولذلك سيتم اختبار اثر التغير في سعر الصرف والتضخم ونمو الائتمان المحلي وصافي الاصول الاجنبية على التعثر المصرفي Default باستخدام نموذج Binary model.

١٣ يستخدم صندوق النقد الدولي المعادلة التالية:

$$NPLi,t = \alpha i + \rho\ NPLi,t\text{-}1 + \Sigma\ \beta F,t\text{-}s\ MACRO\ F,t\text{-}s$$

حيث NPLi يمثل الديون الهالكة، ويتم ادراج المتغيرات المفسر MACRO F,t-على نفس طريقة النمذجة المستخدمة في هذه الورقة.

نتائج نموذج: Binary Probit Model

Dependent Variable: DEFAULT				
Method: ML - Binary Probit (Quadratic hill climbing)				
QML (Huber/White) standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
S	-0.988847	0.575832	-1.717249	0.0859
LOG(INFLATION)	-0.386715	0.245184	-1.577244	0.1147
LOG(DOMESTIC_CREDIT)	0.295627	0.140400	2.105610	0.0352
LOG(-NFA)	-0.798289	0.271623	-2.938958	0.0033
Mean dependent var	0.025000	S.D. dependent var		0.158114
S.E. of regression	0.171004	Akaike info criterion		0.375848
Sum squared resid	1.052723	Schwarz criterion		0.544736
Log likelihood	-3.516957	Hannan-Quinn criter.		0.436912
Deviance	7.033915	Restr. deviance		9.352548
Avg. log likelihood	-0.087924			
Obs with Dep=0	39	Total obs		40
Obs with Dep=1	1			

لاختبار احتمالية ازمة التعثر في التمويل المصرفي في ظل ضغوط الاقتصاد الكلى، حددت الدراسة المتغير Default والذى ياخذ قيمة الوحدة في الحالة العادية والقيمة صفر في حالة وجود ازمة، تشير النتائج إلى ان سعر الصرف يمثل اهم العوامل التى تحدد الاستقرار المالي (بمعامل قدره (0.9-) وبمستوى معنوية 90 %، في المرتبة الثانية ياتى بند صافى الاصول الاجنبية والذى يعكس تغير احتياطيات النقد الاجنبى في موقف ميزان المدفوعات بمعامل قدره 0.7- وبمستوى معنوية 95 %، ومن ثم متغير صافى الائتمان المحلى بمعامل قدره 0.29 وبمستوى معنوية95 %، ومن النتائج غير المتوقعة ان يكون التضخم ليس ذا معنوية (اى يمكن اسقاطه من النموذج) وتظل قدرة النموذج التفسيرية كما هى، ويمكن تفسير ذلك بان التغير في سعر الصرف والانكشاف لموقف مالى محدد من السهولة بمكان متابعته في المصارف واخذ التحوطات اللازمة لتحجيم مخاطر سعر الصرف، وذلك بتقليل الدخول في التزامات بالنقد الاجنبى بدون وجود اصول حقيقية بالنقد الاجنبى، ولكن عامل التضخم كثيراً ما يتم تجاهله في منح التمويل او استرداد الاقساط، وكثيراً ما تنخفض القيمة الحقيقية للاصول المالية مع الزمن، وغالباً ما تكون تكلفة التمويل الحقيقية قيمة سالبة اذا ما اخذنا في الاعتبار عامل التضخم، ولذلك تتاكل رؤوس اموال المصارف عبر الزمن ما لم تقوم بتحديد مخصصات للانكشاف لكل التعثر المصرفي..

تقييم تقدير نموذج Binary Model

Goodness-of-Fit Evaluation for Binary Specification								
Andrews and Hosmer-Lemeshow Tests								
	Quantile of Risk			Dep=0		Dep=1	Total	H-L
	Low	High	Actual	Expect	Actual	Expect	Obs	Value
1	2.E-05	0.0003	4	3.99918	0	0.00082	4	0.00082
2	0.0005	0.0006	4	3.99795	0	0.00205	4	0.00205
3	0.0006	0.0007	4	3.99729	0	0.00271	4	0.00271
4	0.0009	0.0018	4	3.99455	0	0.00545	4	0.00546
5	0.0019	0.0020	4	3.99223	0	0.00777	4	0.00778
6	0.0020	0.0030	4	3.99089	0	0.00911	4	0.00913
7	0.0030	0.0038	4	3.98666	0	0.01334	4	0.01338
8	0.0038	0.0100	4	3.97691	0	0.02309	4	0.02322
9	0.0109	0.1142	3	3.78234	1	0.21766	4	2.97375
10	0.2317	0.2912	4	2.98263	0	1.01737	4	1.36438
		Total	39	38.7007	1	1.29935	40	4.40268
H-L Statistic			4.4027		Prob. Chi-Sq(8)		0.8191	
Andrews Statistic			38.0007		Prob. Chi-Sq(10)		0.0000	

تقييم التنبوء بنموذج Binary Model

Expectation-Prediction Evaluation for Binary Specification						
Success cutoff: C = 0.5						
	Estimated Equation			Constant Probability		
	Dep=0	Dep=1	Total	Dep=0	Dep=1	Total
P(Dep=1)<=C	39	1	40	39	1	40
P(Dep=1)>C	0	0	0	0	0	0
Total	39	1	40	39	1	40
Correct	39	0	39	39	0	39
% Correct	100.00	0.00	97.50	100.00	0.00	97.50
% Incorrect	0.00	100.00	2.50	0.00	100.00	2.50
Total Gain*	0.00	0.00	0.00			
Percent Gain**	NA	0.00	0.00			
	Estimated Equation			Constant Probability		
	Dep=0	Dep=1	Total	Dep=0	Dep=1	Total
E(# of Dep=0)	37.81	0.89	38.70	38.03	0.98	39.00
E(# of Dep=1)	1.19	0.11	1.30	0.98	0.03	1.00
Total	39.00	1.00	40.00	39.00	1.00	40.00
Correct	37.81	0.11	37.93	38.03	0.03	38.05
% Correct	96.96	11.42	94.82	97.50	2.50	95.13
% Incorrect	3.04	88.58	5.18	2.50	97.50	4.88
Total Gain*	-0.54	8.92	-0.30			
Percent Gain**	-21.55	9.15	-6.20			

توضح هذه النتائج ان تغييرات سعر الصرف وانخفاض احتياطيات النقد الاجنبي وارتفاع معدلات التضخم هى اهم محددات الاستقرار المالي في الجهاز المصرفى، وكثيراً ما يتم اجراء اختبارات الضغط لمعرفة مدى استجابة كل مصرف للضغوط في الاقتصاد الكلى، الا انه ليس بالامكان نشر اختبارات الضغط حول المصارف بشكل تفصيلى، لسببين رئيسيين، أولاً نشر التحليلات قد يضر ببعض المصارف ويعكس عدم قدرتها على ادارة السيولة او الوفاء بسبب تدنى راس المال الرقابى او ارتفاع حجم التعثر، ثانياً لربما استخدمت البيانات بواسطة مصارف منافسة في السوق المالي.

تحاول هذه الدراسة ايضا تحليل طبيعة العلاقة الديناميكية بين حجم الائتمان المحلى ومحدداته الاساسية وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، سعر الصرف، التضخم، التغير في الاحتياطي (التغير في صافى الاصول الاجنبية)، تشير نتائج المدى الطويل ان التضخم يلعب دوراً اساسياً في اتجاهات التغير في حجم الائتمان المحلى بمعامل قدره 2.8، ويأتى النمو في الانتاج في المرتبة الثانية بمعامل قدره 2.5، والتضخم بمعامل 2.1 والاحتياطى بمعامل 0.39-. في المدى القصير استخدمت فترتى ابطاء (Time Lags)، وتم تفسير 71 % من التغير في حجم الائتمان المحلى بواسطة النموذج، معامل تصحيح الخطأ 0.19- وهذا يدلل على ان اثر الصدمة تحتاج إلى خمس سنوات حتى يتعافى الاقتصاد ويستعيد التوازن وهى نتيجة تتفق مع كثير من الدراسات في هذا المجال، الا ان سيناريوهات السياسات والاجراءات المتخذة قد تقلل هذه الفترة إلى 2-3 عام.

نتائج نموذج تصحيح الخطأ: Error Correction Model

Vector Error Correction Estimates					
Standard errors in () & t-statistics in [ ]					
Cointegrating Eq:	CointEq1				
LOG(DOMESTIC_ CREDIT(-1))	1.000000				
LOG(Y(-1))	-2.573345				
	(0.35770)				
	[-7.19408]				
LOG(S(-1))	2.113683				
	(0.42275)				
	[4.99982]				
LOG(INFLATION(-1))	2.801747				
	(0.43087)				

	[6.50252]				
LOG(-NFA(-1))	-0.395764				
	(0.27315)				
	[-1.44891]				
C	9.652698				
Error Correction:	D(LOG(DOMESTIC_ CREDIT))	D(LOG(Y))	D(LOG(S))	D(LOG(INFLATION))	D(LOG(-NFA))
CointEq1	-0.196464	0.036189	0.054478	-0.236504	-0.009183
	(0.10945)	(0.02451)	(0.06805)	(0.09184)	(0.08854)
	[-1.79507]	[1.47641]	[0.80057]	[-2.57522]	[-0.10371]
D(LOG(DOMESTIC_ CREDIT(-1)))	-0.250465	0.029285	-0.029815	0.129282	0.073209
	(0.23579)	(0.05281)	(0.14661)	(0.19786)	(0.19075)
	[-1.06222]	[0.55455]	[-0.20337]	[0.65340]	[0.38379]
D(LOG(DOMESTIC_ CREDIT(-2)))	0.050789	0.058998	0.046032	0.249846	0.042217
	(0.22838)	(0.05115)	(0.14200)	(0.19164)	(0.18476)
	[0.22238]	[1.15346]	[0.32417]	[1.30371]	[0.22850]
D(LOG(Y(-1)))	2.116603	0.317639	0.969935	1.803711	0.043088
	(0.95805)	(0.21456)	(0.59567)	(0.80392)	(0.77505)
	[2.20928]	[1.48039]	[1.62830]	[2.24365]	[0.05559]
D(LOG(Y(-2)))	0.326417	0.020030	-0.385752	0.415647	-0.118528
	(1.09229)	(0.24463)	(0.67914)	(0.91656)	(0.88365)
	[0.29884]	[0.08188]	[-0.56800]	[0.45349]	[-0.13413]
D(LOG(S(-1)))	0.753322	-0.052351	-0.180250	0.232012	0.182345
	(0.54254)	(0.12151)	(0.33733)	(0.45526)	(0.43891)
	[1.38851]	[-0.43085]	[-0.53435]	[0.50963]	[0.41545]
D(LOG(S(-2)))	0.374552	-0.157329	-0.287370	-0.054881	0.031053
	(0.50430)	(0.11294)	(0.31355)	(0.42317)	(0.40797)
	[0.74272]	[-1.39300]	[-0.91650]	[-0.12969]	[0.07612]
D(LOG(INFLATION(-1)))	0.561690	-0.040434	0.069863	-0.156682	0.024081
	(0.23962)	(0.05367)	(0.14899)	(0.20107)	(0.19385)
	[2.34405]	[-0.75345]	[0.46892]	[-0.77923]	[0.12423]
D(LOG(INFLATION(-2)))	0.228450	-0.006861	-0.049263	0.041971	-0.039265
	(0.17098)	(0.03829)	(0.10631)	(0.14348)	(0.13832)
	[1.33609]	[-0.17918]	[-0.46338]	[0.29253]	[-0.28387]
D(LOG(-NFA(-1)))	-0.115519	0.055759	0.225573	0.127805	-0.060059
	(0.30481)	(0.06826)	(0.18952)	(0.25577)	(0.24659)
	[-0.37899]	[0.81680]	[1.19026]	[0.49969]	[-0.24356]
D(LOG(-NFA(-2)))	-0.240855	0.080073	0.031074	0.246401	-0.152603
	(0.30297)	(0.06785)	(0.18837)	(0.25423)	(0.24510)
	[-0.79498]	[1.18009]	[0.16496]	[0.96921]	[-0.62262]
C	-0.692918	0.240368	0.161831	-0.871574	-0.079979
	(0.51411)	(0.11514)	(0.31965)	(0.43140)	(0.41591)
	[-1.34781]	[2.08764]	[0.50628]	[-2.02035]	[-0.19230]
R-squared	0.711390	0.642591	0.335902	0.515714	0.049530
Adj. R-squared	0.008402	0.485330	0.043699	0.302628	-0.368677
Sum sq. resids	13.58355	0.681319	5.251160	9.564492	8.889908
S.E. equation	0.737117	0.165084	0.458308	0.618530	0.596319
F-statistic	1.027731	4.086162	1.149550	2.420218	0.118433
Log likelihood	-33.96264	21.40015	-16.38005	-27.47281	-26.11970
Akaike AIC	2.484467	-0.508116	1.534057	2.133665	2.060525
Schwarz SC	3.006927	0.014344	2.056517	2.656125	2.582984
Mean dependent	0.311706	0.324821	0.237738	-0.003070	-0.017813
S.D. dependent	0.740234	0.230113	0.468663	0.740677	0.509716
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.38E-05			
Determinant resid covariance		7.57E-06			
Log likelihood		-44.37432			
Akaike information criterion		5.912125			
Schwarz criterion		8.742116			

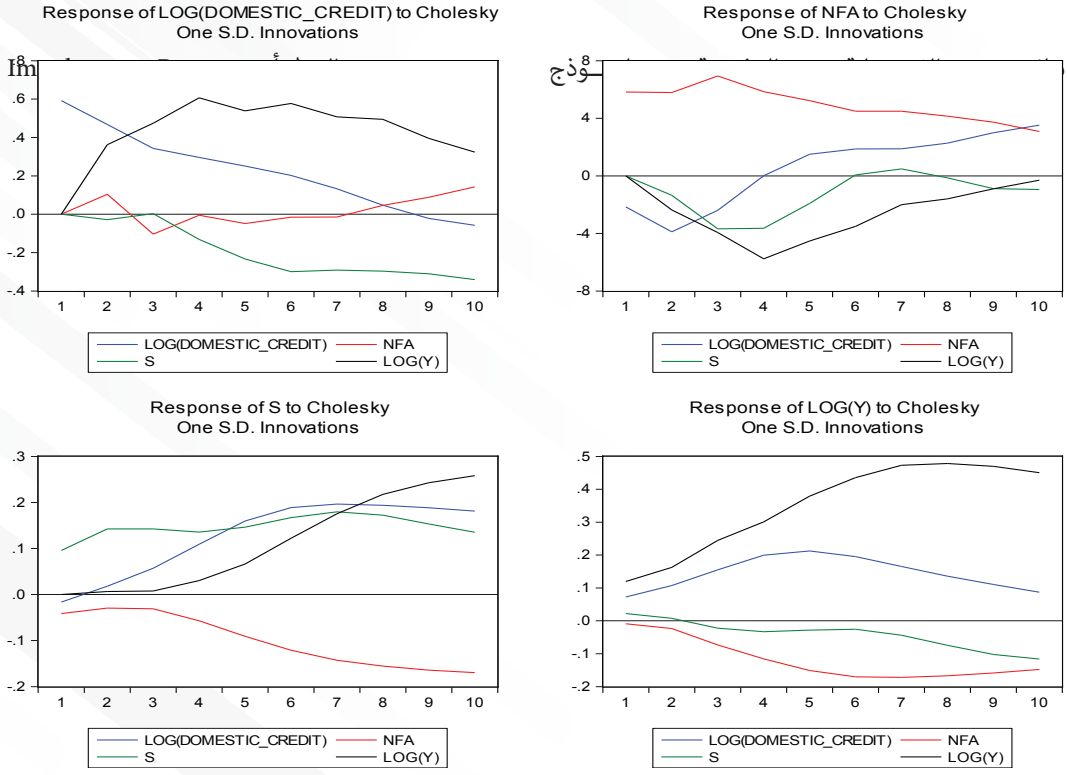

نتائج تقسيم التباين: Variance Decomposition

Variance Decomposition of LOG(DOMESTIC_CREDIT):					
Period	S.E.	LOG(DOMESTIC_CREDIT)	NFA	S	LOG(Y)
1	0.591660	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.843923	79.91537	1.511250	0.113195	18.46018
3	1.032176	64.47297	2.015576	0.076440	33.43501
4	1.240206	50.35345	1.398224	1.170119	47.07821
5	1.395715	42.99308	1.224487	3.725943	52.05649
6	1.553133	36.41098	0.999323	6.718731	55.87096
7	1.665133	32.30800	0.877189	8.907301	57.90751
8	1.763338	28.88162	0.850213	10.76842	59.49975
9	1.835768	26.66192	1.017596	12.78803	59.53245
10	1.901189	24.94988	1.513871	15.12648	58.40977

توزيع التباين يوضح نسبة التغير الذى تم تفسيره بكل عامل، وهى ضمنياً تعكس اثر المتغيرات الاساسية على المتغير التابع، ومن الواضح ان اثر التغير في سعر الصرف والتضخم والنمو الاقتصادى على مجمل حجم الائتمان المحلى سيكون كبيراً في المدى البعيد. عليه يصبح التركيز على تخفيض التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف اهم الوسائل التى تساعد على نمو الائتمان المحلى من ناحية وتحقيق الاستقرار المالي من ناحية اخرى. الا ان نمو الائتمان المحلى ليس كافيا لتمويل التنمية، اذا لابد من جهود محددة للتحرك الخارجى للحصول على موارد لدعم المشاريع التنموية وكذلك محاربة المضاربة في سوق النقد الاجنبى وكذلك محاربة البحث عن الريع وتوجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية.

النتائج والتوصيات:

1 - يؤدى ارتفاع معدلات التضخم إلى انكشاف البنوك لمخاطر الاصول المالية المختلفة وعلى وجه الخصوص حجم الاقساط التمويلية، والذمم المقبولة وغيرها من الاصول التى قد تتاكل قيمتها الحقيقية عبر الزمن مما يعرض البنوك لعدم كفاية راس المال.

2 - يؤدى انخفاض سعر الصرف إلى تحمل البنوك لالتزامات (خصوم) اكبر من الاصول بالنقد الاجنبى، مما يعرضها للانكشاف لمخاطر سعر الصرف ويؤدى إلى التعثر وانخفاض نسبة كفاية راس المال.

3 - تشير التوقعات إلى تاثر حجم الائتمان المحلى سلباً بالتغييرات في كل من سعر الصرف والتضخم، عليه لابدمن خطط وبرامج لرفع حجم الارصدة القابلة للتمويل لدى المصارف.

4 - يمكـن احتسـاب المعادلة رقـم (2) I=(p RWA-C)/(1-pq) وتقدير حجم الضخ الراسـمالى الذى تطلبه البنوك للمحافظة على كفاية راس المال.

5 - على المصارف دراسـة المشروعات المقدمة للتمويل بشـكل احترافى لتجنب مخاطر السوق والكساد نتيجة لتوقعات تدنى النمو الاقتصادى. ويجب الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ومنح التمويل على اسس موضوعية تراعى كافة المخاطر وتضمن استعادة اموال المصارف.

6 - عـلى الاجهزة الرقابية والاشرافية اجراء اختبارات الضغط بشـكل منتظم ليس فقط للمصارف بل يجب ان تشـمل المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التامين، بيوتات توظيف الاموال، شركات الوكالة، شركات الصرافة، وغيرها.

7 - عـلى الاجهزة الرقابية ان تتحسـب لانخفاض راس المال الرقابى في البنوك وتضع الاجـراءات الكفيلة للمحافظة على المراكز المالية للبنوك في ظل صدمة فقدان البترول وانتقال اثارها للقطاع المصرفى.

8 - تـؤدى التحولات الاقتصادية الكلية في فترة مابعد الانفصال إلى تعقيدات حقيقية في النشـاط الاقتصادى وتزيد من احتمالات التعثر المصرفى.

9 - لابد من مراعاة الاسـتقرار المالي عند رسـم السياسـات النقدية لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلى واحتمالات التعثر وتدنى نسبة كفاية راس المال، وبالتالى التحوط لاية مشاكل تطرأ على القطاع المصرفى.

10 - ترتبـط ازمات المصـارف بالصدمات الاقتصادية، ونظراً لان السـودان قـد فقد قدراً كبيراً من عائـدات النفط بعد الانفصـال، على البنوك تبنى اسـتراتيجية واضحة لعـدم الدخول في التزامات بالنقد الاجنبى تـؤدى إلى عدم القدرة على السداد مستقبلاً وتحمل مخاطر سعرالصرف. ومع تحسن موقف النقد الاجنبى في ظل البرنامج الاسعافى يمكن ان يتحسن الموقف تدريجياً الا انه من المؤكد ستزول كل الضغوط الاقتصادية الكلية على مدى عامين.

11 - نظراً للتفاوت بين سـعر الصرف الرسمى والسـعر الموازى (علاوة السوق الاسود) اصبحت ظاهرة البحث عن الريع تمثل اكبر مهدد للمصارف والاسـتقرار الاقتصادى بشـكل عام، وفى هذه الحالة يلجأ المتعاملون في النقد الاجنبى[14] إلى البحـث عـن الريع والمضاربـة في العملات الاجنبية، بل تتحول معظـم رؤوس الاموال إلى انشـطة المضاربة في العملات والعقـارات والسـيارات وبعض السـلع المرتبطة بالعملات الاجنبيـة (كالحديد والذهب)، وينتج عـن ذلك تدنى الانتاج الحقيقى في الزراعة والصناعة والتعدين، وينتشر الكساد والبطالة في الاقتصاد. ولذلك لابد من تنظيم ورش عمل لمعالجة هذه المشكلة بالغة التعقيد.

12 - عـادة مـا تلجأ البنوك إلى اكتناز النقد الاجنبى في فترات تذبذب اسـعار العملات الاجنبية اعتقاداً في امكانية ارتفاع اسـعارها مسـتقبلاً، هذا السلوك يرفع من الطلب على النقد الاجنبى ويكون عاملاً في عدم استقرار سعر الصرف ويعكس ظاهرة البحث عن الريع، وبهذه الطريقة يتعرض الموقف السيولى للبنك إلى مشاكل مما يقوده إلى التخلص من الاوراق المالية او طلب ودائع من البنك المركزى، وعلى السـلطات الرقابية متابعة موقف النقد الاجنبى لدى البنوك والتاكد التام من مقابلة البنوك للاحتياجات الفعلية لاغراض الاستيراد والسفر والعلاج والدراسة وغيرها.

قائمة المراجع

1. Asli Demeriguc –Kunt and Enroca Detragiachi (1998) " The determinant of Baninking crisis in developing and developed countries"IMF- Staff papers vol 45 No.1
2. Franklin Allen and Elena Carletti (2008) "Financial system: shock absorber or amplifier? BIS Working Papers No 257 "
3. John R. Boatright(2009) "Rent Seeking in a Market with Morality:Solving a Puzzle About Corporate Social Responsibility" Journal of Business Ethics (2009) 88:541–552
4. Martin Čihák (2007) "Introduction to Applied Stress Testing" IMF Working Paper WP/07/59
5. Michael D. Bordo(2001) "Aggregate Price Shocks and Financial Instability:A Historical Analysis"Federal Reserve Bank of St Loui, WORKING PAPER SERIES.
6. Simon Gilchrist, Alberto Ortiz and Egon Zakraj˘sek (2009) "Credit Risk and the Macroeconomy:Evidence from an Estimated DSGE Model" Federal Reserve Board, Washington D.C.
7. Winfrid Blaschke et-al (2001) "Stress Testing of financial systems; An overview of issues, methodologies, and FSAB experiences"IMF- staff working paper WP -01-88.

١٤ (مصارف، صرافات، موردين، مصدرين، تجار الجملة والتجزئة وغيرهم)

تنافسية الصادرات السودانية

بين السياسات المحلية والمتغيرات العالمية

إعداد: محمد الحسن محمد أحمد

مدير إدارة البحوث والتنمية

أولاً: المقدمة:

تعتبر الصادرات من المصادر المهمة للنقد الأجنبي، بجانب العائد من الإستثمارات والخدمات في الخارج، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة للقروض والمنح، وتساهم جميعاً في دعم النمو والتنمية الاقتصادية بالقطر المعني.

يتميز عائد الصادرات بمرونة أكبر مقارنة مع المصادر الأخرى، وذلك نسبة لإمكانية زيادتها بتطبيق سياسات وإجراءات، إلا أن هذه العائدات قد تتأثر سلباً أو إيجاباً بتطورات الاقتصاد الداخلي والعالمي.وقد انخفضت عائدات الدول المصدرة للنفط خلال الأعوام 2008 و2009 نتيجة لانخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة.وقد شهدت عائدات الصادرات النفطية السودانية إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام المذكورة.وقد كان لذلك تأثير على ارتفاع الطلب وبالتالي الأسعار إيجابياً على الدول المصدرة للنفط خلال الفترة 2004 – 2006م.

يهدف المقال إلى تحليل أداء الصادرات السودانية خلال الفترة 1995 – 2010م والوقوف على العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت عليها، ومحاولة قياس التنافسية.

يتضمن المقال نبذه تعريفية عن تنافسية الصادرات وأداء الصادرات السودانية غير البترولية والمشاكل والمعوقات التي تواجهها وقياس تنافسيتها بالإضافة للنتائج والتوصيات.

ثانياً: تعريف تنافسية الصادرات:

يمكن تعريف تنافسية الصادرات بأنها مقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وتسويقها للدول الأخرى، وذلك عن طريق القطاع العام أو الخاص بين الدولتين (Bilateral Agreement). وقد يتم تداول سلع الصادر أو الخدمات بين عدد من الدول في إطار اتحاد أو تجمع إقليمي، ومثال ذلك السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (Comesa).ويرى البعض أن التنافسية تحدد بعدد من العوامل تشمل عوامل الإنتاج ومدى توفرها، وموقف الطلب من حيث الحجم والنوع وتأثيره على الأسعار ومن ثم الإنتاج، ووضع الصناعات المرتبطة والمساندة لإنتاج السلع.

ووفقاً ل(Balssa 1979) يمكن تعريف التنافسية بأنها نسبة مساهمة المنتج الزراعي أو الصناعي في إجمالي الصادر العالمي لهذه السلع، ويعرف ذلك بالرقم القياس للميزة النسبية Comparative Advantage Index (CAI) وقد تم تعريف التنافسية من قبل عدد من المنظمات ومنها تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

وقد عرفت هذه المنظمة التنافسية بأنها المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي إطار التحرير الإقتصادي سلع وخدمات يتم تسويتها عالمياً، وتحقق زيادة في الدخل الحقيقي للمواطن في المدى الطويل. ويتضح من ذلك تداخل مفهوم التنافسية مع النمو والتنمية الإقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي ومستوى المعيشة.وأيضاً تم ربط التنافسية مع موقف الميزان التجاري للدولة، حيث يشير الفائض فيه إلى قوة إقتصادها والعجز إلى تدهوره أو ضعفه، ويرى

البعض أن ذلك لا يؤثر على مستوى المعيشة، ومثال لذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث يلاحظ ارتفاع مستوى المعيشة، بالرغم من العجز الكبير في الميزان التجاري والحساب الجاري، وذلك نسبة لتغطية هذا العجز ببيع السندات للدول ذات الفوائض في الاحتياطيات الرسمية، ومنها الدول الآسيوية التي تشهد فائضاً في حسابها الجاري وخاصة الصين.

ثالثاً: قياس وتقييم تنافسية الصادرات:

وفقاً للأدبيات الاقتصادية هنالك طريقتان لتقييم القدرات التنافسية للدولة، وتعتمد الطريقة الأولى على قياس نتائج التصدير، والأداء الذي تحقق في كل قطاع على حدة، وذلك باستخدام إحصاءات التجارة الخارجية العالمية، وتتضمن هذه الإحصائية مؤشرات تقييم قيمة الصادرات ومساهمتها في السوق العالمية.ويمكن استخدام هذه الطريقة لتقييم الأداء والتنافسية في المدى القصير.

أما الطريقة الثانية، فتركز على تقييم عوامل الإنتاج، والتي تؤثر على التنافسية للقطاعات المختلفة.ويعتمد ذلك على توفير البيانات في كل قطاع والاستراتيجيات المتبعة من قبل الشركات والأفراد فيما يتعلق بالإنتاج والتصدير. ويرى البعض أن مجموعة من المؤسسات تؤثر على الكفاءة التنافسية للصادرات وخاصة الشركات والاتحادات

والمنظـمات الدولية مثل الاتحـاد الأوربي ومنظمة التجارة الدوليـة، فمثـلاً تحدد هـذه المنظمة عدد مـن المعايير والاشـتراطات يجب أن تلتزم بها الـدول الأعضاء في جانب التصدير والاستيراد.

وفيـما يتعلـق بتأثير سـعر الصرف على الصـادرات فيرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض سـعر الـصرف يؤثر إيجاباً على الصادرات وسـلباً على الواردات.أما ارتفاعه فيشـجع الاستيراد ويخفض الصادرات، لأن ذلك يؤدي لزيادة تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع أسـعار سـلع الصادر، وبالتالي عدم مقدرتها على المنافسـة في السوق العالمي، وفي معظم الأحـوال يعتمـد ذلك على مرونـة الطلب أمـا في جانب العـرض، فيرى البعض أن عدداً من الدول تتوفر لديها ميزة نسبية في إنتاج سلع الصادر بتكلفة مناسبة ونوعية تشجع الطلب عليها.

رابعاً: سياسات تشجيع الصادرات السودانية:

تشير التجربة إلى أن سياسات تشجيع الصادرات السودانية قـد تراوحت بين التركيز على دور القطـاع العام والخاص. وذلك في إطار السياسـات الاقتصادية الكلية للدولة والتي من أهـم أهدافهـا تحقيق معـدل نمو إيجـابي في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على معدل التضخم في مستويات منخفضة بجانب المحافظة على استقرار سعر الصرف.

تشـمل الصادرات السـودانية منتجات القطـاع الزراعي بشـقية النباتي والحيواني بالإضافة لمنتجات قطاع التعدين. ومنـذ بدايـة الربع الرابع في عام 1999م بدأ السـودان في تصدير النفط، وكذلك بدأ في العام 2011م تصدير الذهب بكميات كبيرة نسـبة لإكتشـافه في عدد من الولايات وتتم معظم عمليات التنقيـب عنه تقليدياً.ويتضح من ذلك أن معظم الصادرات السودانية عبارة عن مواد أولية لا تحتوي على قيمة مضافة تذكر.

وفيما يتعلق بسياسـات تشـجيع إنتاج الصـادرات، فقد تراوحـت أهدافها بين التركيز على القطـاع العام والخاص، ويتم تحديد ذلك وفقاً للتطورات التي يشـهدها الاقتصاد السـوداني والمتغيرات التي قد تحدث في الاقتصاد العالمي. ويلاحظ قبل عام 1992م (بداية تطبيق سياسـات التحرير

الاقتصادي)، أن سياسات تشجيع الصادر استهدفت تطوير إنتاج سلع الصادر التي تنتجها مشاريع القطاع العام وخاصة القطن والحبوب الزيتية بالإضافة للصمغ العربي، ويقوم القطاع العام بعملية التسويق أما الصادرات الأخرى مثل منتجات الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية الأخرى، فيتم إنتاجها وتصديرها بمجهودات فردية من قبل القطاع الخاص (شركات وأفراد).وبعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والتي ركزت على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور ريادي في عمليات الإنتاج والتسويق، وينحصر دور القطاع العام في إنشاء البنيات التحتية مثل الطرق وإنشاء مشروعات الكهرباء والمياه وغيرها، وأيضاً تقوم الدولة ممثلة في أجهزتها المختلفة بتشجيع دخول مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصادر، وقد أدى ذلك إلى إنتاج وتصدير البترول منذ نهاية عام 1999م، وتقوم الدولة بالإشراف على عمليات الإنتاج والتصدير بالتنسيق مع الشركات المنتجة.وأيضاً بدأ القطاع الخاص في إنتاج وتصدير بعض المعادن كالذهب والنحاس وغيرها وذلك في إطار سياسة تنويع الصادرات وزيادة عائداتها، وخاصة بعد انفصال جنوب السودان.تجدر الإشارة إلى أن الذهب نال اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة، خاصة بعد خروج البترول من الصادرات السودانية، حيث أصبح من الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي.ولتطوير عملية الإنتاج والتسويق بدأ العمل في إنشاء مصفاة للذهب يتوقع أن يتم افتتاحها خلال النصف الأول من العام 2012م.وأيضاً هنالك اهتمام كبير بتطوير إنتاج المعادن الأخرى ومنتجات الثروة الحيوانية، والمحاصيل النقدية ذات الميزة النسبية العالية وإضافة القيمة والاستفادة من المعادن الأخرى المصاحبة لعملية التصفية.وقد استهدف البرنامج الإسعافي الاقتصادي خلال الفترة 2012 – 2014م، والذي تضمن حزمة من السياسات والإجراءات التي تهدف لزيادة الصادرات غير البترولية بجانب اهتمام البرنامج بإنتاج وتصدير النفط، وانتهاج السياسات والإجراءات التي تستهدف تخفيض الواردات (برنامج إحلال الواردات) لمعالجة الاختلال في القطاعين الداخلي والخارجي نسبة لخروج البترول من الصادرات والإيرادات العامة للدولة.

جدول رقم (1)

تطور أداء الصادرات السودانية

خلال الفترة 2000 – 2010 (%)

العام	معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات%	معدل النمو السنوي للصادرات البترولية%	معدل النمو السنوي للصادرات غير البترولية %	نسبة الصادرات غير البترولية لإجمالي الصادرات %	نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات %
2000	131.9	389.6	-9.6	25.2	74.8
2001	-6.0	1.9	-29.4	19.0	81.0
2002	14.7	9.7	36.1	22.5	77.5
2003	30.4	35.5	12.8	19.5	80.5
2004	48.6	51.4	37.0	17.9	82.1
2005	27.7	35.1	-6.0	13.2	86.8
2006	17.2	21.5	-10.6	10.1	89.9
2007	57.0	65.5	-18.7	5.2	94.8
2008	32.7	31.8	49.0	4.2	95.1
2009	-30.8	-35.7	48.0	9.0	91.1
2010	41.0	33.6	93.1	17.1	82.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

للفترة 2000 – 2010م

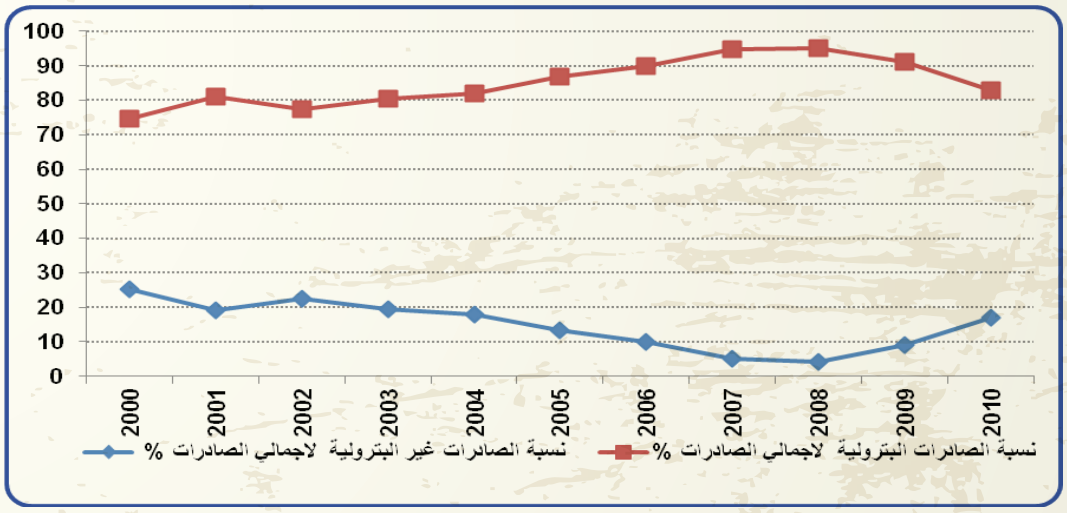

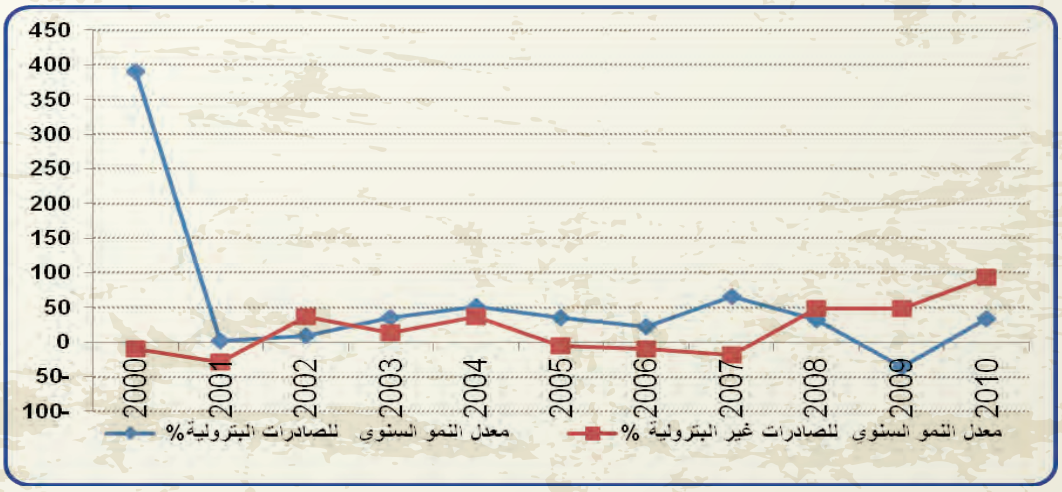

خامساً: أداء الصادرات السودانية خلال الفترة 2000 – 2010م:

يوضح الجدول رقم (1) حيث تطور أداء الصادرات السودانية خلال الفترة 2000 – 2010م.بلغت أعلى نسبة لمعدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات حوالي 132.0 % في العام 2000م، ويعزى ذلك لدخول البترول في هيكل الصادرات، بينما بلغت أدنى نسبة سالب 31 % في عام 2009م، ويعزى ذلك لانخفاض أسعار النفط خلال فترة الأزمة المالية العالمية، والتي أدت بدورها لانخفاض الطلب على السلع الأولية بما فيها النفط.أما معدل النمو السنوي للصادرات البترولية فقد بلغت أعلى نسبة حوالي 393.6 % في العام 2000م، وبلغت أدني نسبة سالب 36 % في العام 2009م للأسباب المذكورة أعلاه.

وفيما يتعلق بالصادرات غير البترولية فقد سجل معدل النمو السنوي أعلى نسبة في العام 2010م حيث بلغ 93.1 %، وقد يرجع ذلك لتركيز سياسات الدولة على تشجيع هذه الصادرات لتعويض الفاقد من العائدات البترولية.

ويرى البعض أنه وبالرغم من تبني القطاع العام لعدد من السياسات والبرامج التي تهدف لتشجيع وتطوير الصادرات السودانية، بالإضافة للمجهودات التي يقوم بها القطاع الخاص، الاَ أن الأداء لم يكن مرضياً، وذلك نسبة لعدد من المعوقات التي واجهت عمليات الإنتاج والتصدير، ويتمثل أهمها في تعدد الرسوم والضرائب وضعف التمويل وزيادة تكلفته من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية وارتفاع الأسعار المحلية لسلع الصادر، تدهور البنيات التحتية القائمة والمتعلقة بالإنتاج والنقل والتسويق والتغليف، بالإضافة لعدد من العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء الصادرات السودانية، وتشمل محدودية الطلب على المنتجات واعتمادها على أسواق معينة، والمنافسة القوية من قبل المنتجات المماثلة للدول الأخرى.وكذلك تأثر

الصادرات بالمتغيرات التي يشـهدها الاقتصاد العالمي مثل حـدوث الأزمات المالية والاقتصاديـة والتي تؤدي بدورها لانخفاض الطلب وبالتالي الإنتاج المحلي.وقد يكون للأزمات العالميـة دور إيجـابي في تطوير وزيادة حجـم الصادرات، ومثـال لذلك ارتفاع عائدات البـترول خلال الفترة 2005 – 2007، نسـبة لارتفاع الطلب وبالتالي الأسعار خلال هذه الفترة.

سادساً: تنافسية الصادرات السودانية:

يمكن قياس تنافسية الصادرات السودانية غير البترولية عن طريق مؤشر مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية.

يتضح من الجدول رقم (2) انخفاض مسـاهمتها في إجمالي التجارة العالمية، حيث وصلت أعلى نسـبة في العام 2010 حوالي (0.013)، وقـد يعزى هذا الارتفاع مقارنة بالأداء في الأعوام الأخرى لتركيز الدولة على تحفيز وتشجيع الصادرات غير البترولية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، وتعتبر هذه النسـبة طفيفة بسـبب أن جزءاً كبيراً منها عبارة عن مواد أولية تواجه منافسة حادة من قبل منتجات عدد من الدول الآسيوية والإفريقية، ويرجع ذلك لتدني نوعية سلع الصادر السـودانية.وأيضاً تواجه عملية الإنتاج مشاكل هيكلية في جانب الإنتاج والتسـويق، وخاصة بالنسـبة للسـلع التي يتمتع السودان بميزة نسـبية عالية في إنتاجها مثل القطن والصمغ العربي والثروة الحيوانية.

سابعاً: النتائج والتوصيات:

(1) النتائج:

1 - استعرض المقال عدداً من التعريفات لمفهوم التنافسية وطـرق القيـاس، واتضح أنـه لم يتم اتفاق بـين مجموعة مـن الباحثين والمنظمات العاملـة في هذا المجال.وتم ربط التنافسـية في بعض التعريفات بمعدل النمـو الاقتصادي، ونتائـج التصدير باسـتخدام إحصاءات التجـارة الخارجية العالمية.وأيضاً تطرق المقال للسياسات الكلية والتي تهدف لتطوير وتشـجيع الصادرات السـودانية، وقد بدأت هذه السياسـات بالتركيز على ريادة القطاع العـام، ثم التحول للقطاع الخاص ليقود عملية تطوير الإنتاج بغرض التصدير، وذلك في إطار التوجه العالمي نحو اقتصاد السوق.

2 - تشير نتائج أداء الصادرات السودانية غير البترولية خلال الفترة 2000 – 2010م إلى ضعف معدل النمو السنوي وتدهورها نسبة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، منها المتعلقة بالبنيات الأساسية في مجال الإنتاج والتسويق.

3 - التأثير السالب لتطورات أداء مؤشرات الاقتصاد العالمي نتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة. والمنافسة الحادة من قبل المنتجات المماثلة لبعض الدول.

4 - بالنسبة لقياس تنافسية الصادرات السودانية غير البترولية، فقد تم استخدام طريقة نتائج التصدير.واتضح من البيانات ضعف مساهمة الصادرات السودانية في إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة قيد النظر.

للمساهمة في تطوير إنتاج وتسويق الصادرات السودانية غير البترولية ورفع تنافسيتها يمكن طرح التوصيات التالية:

(2) التوصيات:

1 - تأهيل المشروعات الإنتاجية القائمة بغرض الصادر وتطوير البنيات الأساسية المرتبطة بالإنتاج والتصدير. وإنشاء مشروعات جديدة في المجال المعني تهدف لإنتاج وتصدير السلع وفقاً للمعايير العالمية.

2 - العمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير الصادرات غير البترولية والخدمات ذات الصلة.

3 - تحفيز المنتجين والمستثمرين المحليين والأجانب وضمان حصولهم على العائد المجزي من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم في مستويات منخفضة.

4 - تنويع الإنتاج وتحسين النوعية وإضافة القيمة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومراعاة عدم تعارض ذلك مع توفير فرص العمل، مع النظر في إمكانية التخصص في تصدير الخدمات أسوة بالدول الآسيوية وخاصة الهند. بالإضافة للتركيز على تدريب المصدرين في جانب الفرز والتغليف مع تفعيل عملية إعداد بحوث التسويق الخارجي والتنافسية.

5 - توفير التمويل المصرفي لقطاع الصادرات بالحجم المناسب والتوقيت والتكلفة المناسبة، مع العمل على حصول القطاع الخاص على خطوط تمويل بالإضافة لتوفير خدمات التأمين من المؤسسات المالية المحلية الإقليمية والدولية.

6 - تخفيض تكلفة الإنتاج بتوحيد الرسوم والضرائب وخفضها إلى أقصى حد ممكن على منتجات الصادر إضافة للنظر في إمكانية توفير مدخلات الإنتاج بأسعار منخفضة.

7 - تنشيط عمل البورصات المحلية للمنتجات والسلع المعدة للصادر.

8 - تحسين وتقليل تكلفة خدمات النقل والترحيل براً وبحراً وزيادة سعتها وكفاءتها.

9 - تطوير موانئ التصدير وزيادة سعتها وكفاءتها في التصدير.

10 - إنشاء البنيات التحتية اللأزمة والضرورية لتطوير عمليات الصادر.

المراجع:

1/ Tilak Abey snghe and Tanlin yeok, Exchange Rate Appreciation and Export competitiveness. The case of Singapore, National University of Singapore,2007.

2/ Danyana.Bakard zhieve, sami Ben Nacer and Bassem Kamar, the Impact of capital and Foreign Exchange flows on Competitwness in developing contrir, IMF, WPS/ 10/ 154.

3/ Lamakuy Medina Guzmon, Juan pabic, is exchange.rate stabilization cure for dutuch diease. IMF, WPS/ 10/ 154.

4/ Rahul Ananad, Saurah and Nikola Spate fore, the structural tans formation and the sophistican of production.IMF, WPS/ 10/ 154.

5/ World Bank, World economic forum, USA, Washington, 2007.

6/ Unctad website, world trade data, for the period 2000 -2010.

7/ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000 - 2010م)

8/ قراءات مختلفة على الشبكة العالمية للانترنت حول الموضوع قيد النظر

تبني نظام الهندرة في المصارف السودانية

إعداد: محمد شرف الدين الطيب أحمد

مصرف السلام

مقدمة

في عصر العولمة وأقتصاديات السوق القائمة على التجارة الحرة والتوجه إلى الخصخصة والمنافسة القوية نشهد كثيراً من التطورات والتغييرات المتتالية والمتسارعة في جميع الأعمال والخدمات المصرفية، ونتيجة لذلك حدثت قفزات هائلة من التقدم الذي انعكست آثاره بشكل واضح على الكثير من الأعمال والخدمات المقدمة، مما أدى إلى الارتفاع بمعدلات ومؤشرات الإنتاج بصورة أعلى، إضافة إلى جودة المنتجات وقلة التكلفة نتيجة تحسين أداء المؤسسات في معظم الدول المتقدمة من خلال تطبيق النظريات والأساليب والممارسات والاستراتيجيات الإدارية الحديثة. إن التعامل مع المتغيرات التي تحدث على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي يتطلب ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الإدارة في المؤسسات المصرفية، وكيفية تقديمها للخدمات، وهذا يستلزم تبنى أساليب إدارية حديثة تتلاءم والتغيرات التي تمر بها جميع القطاعات.فالأساليب والوسائل التقليدية للإدارة لم تعد قادرة على التعامل مع التطورات الحديثة.وتعتبر إعادة هندسة العمليات أحد أبرز الظواهر الإدارية الحديثة التي ظهرت في بداية التسعينيات.ويشكل توطيد العوامل الحرجة والحاسمة للنجاح فتوافر العوامل الحرجة والحاسمة للنجاح يشكل عنصراً جوهرياً لنجاح مشروع إعادة الهندسة.ويعتبر التأكد من توافر متطلبات العوامل الحاسمة متطلب تنظيمي لمشروع إعادة الهندسة. ونظراً لتبنى العديد من المصارف لمفهوم إعادة الهندسة، فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية حيث يتناول الاول التعريف ومفهوم اعادة هندسة العمليات وأهم الفوائد والأهداف ومراحل إعادة الهندسة ومتطلبات تطبيقها، وكيفية بناء فريق العمل من ضوابط وغيرها، أما المحور الثاني فيستعرض دور تكنولوجيا المعلومات في إعادة هندسة الأعمال حيث يتناول تعريف تكنولوجيا المعلومات، واثرها وأهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل تكنولوجيا المعلومات في اعادة الهندسة, بينما يناقش المحور الثالث مفهوم التحليل الاستراتيجي لبيئة الهندرة ومتطلبات تطبيقها، اما المحور الرابع فإنه يناقش نموذجاً مقترحاً لتبني المصارف السودانية لنظام الهندرة من تصميم للهياكل التنظيمية، وتوقعات العميل والدور التكنولوجي وصحة وفاعلية العملية المصرفية وإدارة الجودة الشاملة ونختم الموضوع بأهم التوصيات الواجب اتباعها عند تطبيق الهندرة في المصارف السودانية.

المحور الاول: مفهوم إعادة هندسة العمليات

يعتبر مفهوم إعادة الهندسة من الموضوعات الحديثة على التراث الإداري، ونتيجة لذلك استخدمت العديد من المسميات لوصف هذا المفهوم، ومن أهم المسميات إعادة تصميم العمليات الأساسية، تجديد العمليات، أو إعادة تصميم العمليات الإدارية، إعادة الهندسة التنظيمية, إعادة الهيكلة.وقد عرف العديد من الباحثين والممارسين إعادة هندسة العمليات بطرق مختلفة، إلا أن التركيز الأساسي لمعظم تلك التعاريف والأدبيات المتعلقة بالموضوع تنصب على إعادة تصميم العمليات باستخدام إطار ومنهج تكنولوجيا المعلومات لإحداث التغيير التنظيمي.وهذا بطبيعة الأمر يطرح أهمية تكنولوجيا المعلومات كأحد المحتويات الأساسية لإعادة هندسة العمليات التي يميزها عن غيرها من الأطر والأدوات الإدارية، حيث تركز إعادة هندسة العمليات بشكل جوهري على العملاء، والعمليات الإدارية بدلاً من الوظائف والخدمات أو المنتجات..وتشمل الهندرة المفاهيم الآتية:-

تبدأ الهندرة من الصفر، فبالتالي هي إعادة تصميم جذرية Radical Redesign.

- ليست الهندرة عملية ترميم أو إصلاح للعمليات القائمة، بل تجديد لها.
- الهندرة ثورة للتخلي عن كل قديم.
- الهندرة ذات طابع عمومي، بمعنى أنه يمكن تطبيقها في كافة أنواع العمليات وفي كل أنواع المنظمات أيضاً.

ويمكن تعريف الهندرة بأنها: «إعادة التفكير المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية، بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة، وليست هامشية تدريجية في معايير الأداء الحاسمة مثل: التكلفة، والجودة، والخدمة، والسرعة».ويتضمن هذا التعريف أربع كلمات أساسية هي:

- أساسي (Fundamental): أن الهندرة تبدأ من دون أي افتراضات راسخة أو ثوابت مسبقة، كما أنها لا تعتمد على مفاهيم أو قواعد جازمة، بل تتجاهل ما هو كائن وتركز على ما ينبغي أن يكون.
- جذري (Radical):هذا التعبير مستخلص من الكلمة اللاتينية (RADIX) وتعني الجذور، وبالتالي فإن إعادة التصميم الجذرية تعني التغيير من الجذور، وليس مجرد تغييرات سطحية أو تجميلات ظاهرية للوضع القائم، وإنما هي التخلص من القديم تماماً.
- فائق (Dramatic):الهندرة لا تتعلق بالتحسينات النسبية المضطردة والشكلية، بل تهدف إلى تحقيق طفرات هائلة وفائقة في معدلات الأداء.حيث إن التحسينات البسيطة قد لا تحتاج لأكثر من ضبط بسيط لأوتار العمل، بينما يتطلب التغيير الكلي إلغاء القوالب القديمة تماماً واستبدالها بالجديدة المبتكرة.
- العمليات (Processes): إن الهندرة تركز على « العملية » ككل متكامل دون تجزئة، حيث يحاول أصحابها إنجاز العملية مرة واحدة.

فالحاجة الماسة للتعرف على المتطلبات الأساسية لتطبيق إعادة هندسة العمليات في القطاع المصرفي، فهنالك سؤال مهم جداً ألا وهو من يحتاج لإعادة هندسة العمليات الإدارية، وبين مايكل هامر أن هناك ثلاثة أنواع من المنظمات تحتاج لإعادة هندسة العمليات الإدارية وهي:

- **المنظمات ذات الوضع المتدهور:**

هي تلك المنظمات ذات الأداء المتدني، والتي تعاني من ارتفاع في تكاليف التشغيل، وانخفاض جودة الخدمات أو المنتجات التي تقدمها، وأيضاً تعاني من عدم قدرتها على المنافسة وتحقيق الأرباح العالية.إعادة هندسة العمليات الإدارية في مثل هذه المنظمات ستمكنها من التغلب على هذه المشاكل.

• **المنظمات التي في طريقها للتدهور:**

هي تلك التـي لم تتدهور بعد، ولكن هناك مؤشرات قوية بأنها في طريقها إلى التدهور: مثل تناقص حصتها في السوق لصالح المنافسين، والارتفاع التدريجي في تكاليف التشغيل والإنتـاج، والانخفـاض التدريجـي في الأربـاح، وانخفاض الأسـهم.هذه المنظمات التي تصارع مـن أجل البقاء، ولا تملك القدرة على مسـايرة التطور والمنافسـة بشكل قوي وتحتاج حتماً لإعادة هندسـة العمليات الإدارية، لتتمكن من استعادة مكانتها في السوق.

• **المنظمات المتميزة والتي بلغت قمة التفوق والنجاح:**

هي تلك المنظمات التي لا تعاني من مشاكل إطلاقاً، وهناك مؤشرات قوية بأنها تسيطر على السوق، وتملك حصة عالية جداً مقارنة بالمنافسين، وتشهد ارتفاعاً تدريجياً في أرباحها وأسـهمها وحصتها في السوق، ولاتعاني إطلاقاً من زيادة في تكاليف التشـغيل، أو تدني جودة مـا تقدمه من خدمات ومنتجات.هذه المنظمات تحتاج لإعادة هندسة العمليات الإداريـة لتتمكن من البقاء في القمة وتحافظ على الفجوة بينها وبين المنافسين.

أولا: تعريف إعادة هندسة العمليات الإدارية

لإعـادة هندسـة العمليات الإدارية عدد مـن التعاريف، وفيما يلي أهم هذه التعاريف وأكثرها شـيوعاً واستخداماً وهي كالآتي:

1 - لقـد عرف Champy and Hammer إعادة هندسـة العمليـات بأنها: « إعادة التفكير المبدئي الأسـاسي وإعادة التصميـم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسـينات جذريـة وهائلة في مقاييس الأداء الحالية والحاسـمة مثل التكلفة، الجودة الخدمة والسرعة».

2 - أما Lowenthal فقد عرف إعادة الهندسة بأنها « إعادة التفكير الجـذري وتصميم العمليات التشـغيلية والهيكل التنظيمي والتي تركز على الكفـاءات الجوهرية للمنظمة لتحقيق تحسن هائل في الأداء التنظيمي».

3 - إعـادة التصميم الجذري والسريـع للعمليات الإدارية الاسـتراتيجية، وذات القيمة المضافة والنظم والسياسـات والبنية التي تسـاعد تلك العمليات، وذلك بهدف تحقيق طموحات عالية من الأهداف التنظيمية.

4 - تحليـل وتصميم تدفق الأعمال والإجراءات في المنظمة وبين المنظمات تغيير المنهج الأساسي للعمل لتحقيق تطوير جوهري في الأداء في مجالات السرعة والتكلفة والجودة.

5 - إعـادة التفكير، وإعـادة البناء والانسـيابية والتنظيم والعمليـات وطـرق العمـل، ونظـم العمـل، والعلاقات الخارجية التي من خلالها يتم ابتكار وتقديم الجديد.

ثانياً: فوائد تطبيق الهندرة:

عند تطبيق إعادة هندسـة نظم العمـل (الهندرة) يترتب عليها الكثير من الفوائد منها الآتي:

1 - دمـج الوظائف المختصـة في وظيفة واحدة، وهنا لابد من تجميع الأعـمال ذات التخصصـات الواحدة في مكان واحد وبشكل يترتب عليه توفير الوقت وتخفيض التكاليف وتنسيق الأعمال وتنظيمها.

2 - تتحول الأعمال من مهام بسيطة إلى أعمال مركبة بحيث تترتب عليها مسؤولية مشتركة بين أعضاء فريق العمل.

3 - تزيـد من اسـتقلالية الأفـراد في أداء المهام، حيث يتم تشـغيل الأفـراد القادرين عـلى المبادرة وتأسـيس قواعد العمل والإبداع والابتكار.

4 - التشجيع على التعليم إضافة إلى التدريب، وذلك لتنمية مهارات وقدرات الأفراد وتوسعة مداركهم.

5 - تتـم مكافـأة الأفراد وتقسـيم نتاج عملهـم بناء على النتائج النهائية وبشكل جماعي.

6 - تعمـل الهندرة على تغيير الثقافة التنظيمية السـائدة، بحيـث يصبـح الأداء الجيـد والاهتمام بالعمـلاء هو من أولويات العاملين.

7 - تسـاعد العاملين على اتخاذ القرارات دون قصر هذه العملية على المديرين.

8 - تنفيـذ خطوات العمل حسـب طبيعتهـا، وهذا الأمر يؤدي إلى إنجاز العديد من الخطوات في وقت واحد، إضافة إلى تقليل الوقت بين خطوات العمل.

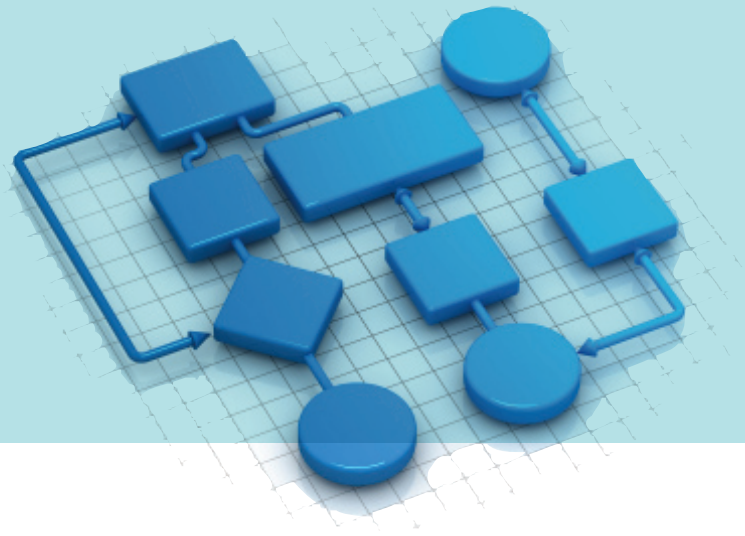

ثالثاً: مراحل إعادة الهندسة:

تقسم مراحل إعادة الهندسة(الهندرة) كما هو موضح في الشكل (1) إلى أربع مراحل أساسية كالآتي:

1 - المرحلة الاولى التحليل: أي تحليل المنظمة إلى مجموعة من العمليات والإجراءات، وآلية تتابعها مع تحديد أبرز العمليات المهمة والجوهرية، ويتم في هذه المرحلة تحديد الأهداف المطلوب إنجازها مع وضع شروط ومواصفات عن كيفية أداء العملية، وتعد من أولويات برنامج إعادة الهندسة.وهذا قد يتضمن أهدافاً خاصة مثل خفض الكلفة وخفض الوقت وتحسين جودة الإنتاج, كما يتم جمع البيانات الخاصة بمتطلبات الزبائن ونوعية المنتجات التي يحتاجونها، وتحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة بشكل عام ولمشروع إعادة هندسة الأعمال بشكل خاص.

المقارنة المرجعية مع منظمات أخرى ناجحة.

2 - المرحلة الثانية إعادة التصميم على أساس سليم: من خلال إعادة ترتيب إجراءات العمل، وتصميمها على نحو يفي بمتطلبات الزبائن بأفضل صورة، كما تتم مناقشة هذه الخريطة بالاعتماد على مصدرين أساسيين وهما:

- معرفة المبادئ الأساسية لتصميم إجراءات العمل
- الأفكار الإبداعية التي يطرحها فريق إعادة هندسة الأعمال لتطوير إجراءات وأنشطة العمل المختلفة.
- المرحلة الثالثة الإعداد للتغيير: ويتضمن تهيئة المستلزمات الضرورية من خلال الإعداد النفسي للأفراد العاملين وتوفير المستلزمات المادية واختيار الخريطة الأفضل على أن تكون هذه الخارطة مطابقة للمقياس الأساسي للأداء مع توافر عنصر المصداقية (الموثوقية).
- المرحلة الرابعة الاستبدال: وهو إحلال الإجراءات والتصاميم الجديدة بدلاً من الإجراءات الحاضرة ذلك بالآتي:
- تحديد موعد التنفيذ.
- إجراء دراسة تجريبية ميدانية للتصميم الجديد من خلال وضع التصميم المختار تحت الرقابة ولفترة زمنية محددة لبيان مدى نجاحه.
- محاولة تصحيح أي انحراف قد يظهر عند التطبيق التجريبي.
- القيام بعملية التنفيذ الكامل للإجراءات الجديدة بعد ثبات نجاحها في المرحلة السابقة.

وبالتالي يجب أن نتفادي الوقوع في المشاكل والاخطأ الآتية عند تطبيق مراحل الهندرة حيث أن عملية تطبيق الهندرة قد تعاني من بعض الأخطاء الشائعة في التطبيق، والتي قد تؤدي إلى الفشل في تحقيق أهداف وفوائد هذه العملية ومن بين الأخطاء الشائعة والمتوقعة لعملية الهندرة الآتي:

- إجراء عملية الهندرة والمدير العام على وشك التقاعد.
- تعيين شخص لا يفهم ما هي الهندرة لقيادة المعركة.
- عدم تخصيص أية موارد لإجراء العملية.
- عدم مجاملة الإدارات المختلفة وعدم الرضوخ للضغوط ومقاومة التغيير.
- التركيز على التصميم وإهمال الهدف.
- محاولة إصلاح العمليات بدلاً من تغييرها تماماً والتركيز على العمليات الإدارية وإعادة تصميمها فقط.
- تجاهل قيم الناس وثقافة المؤسسة والقبول بالنتائج الطفيفة والتحسينات السخيفة.
- التركيز على الجوهر وحل جميع العراقيل أمام الهندرة مع عدم الاستسلام والتراجع من منتصف الطريق.
- عدم السماح للسلوكيات الإدارية السائدة أن تمنع الهندرة من الانطلاق.

• محاولة إجراء عملية الهندرة من الأسفل إلى الأعلى.

شكل بالرقم (1) يوضح مراحل إعادة الهندسة إلى أربعة مراحل أساسية

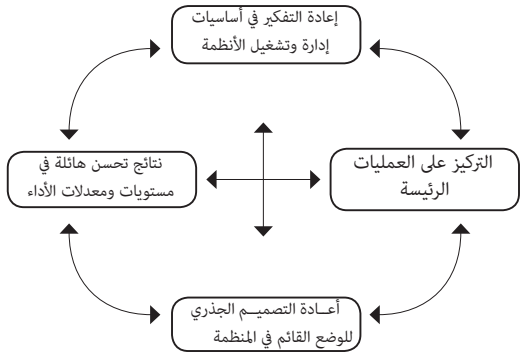

رابعاً: أهداف الهندرة:

إن تطبيق الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية) بشكل علمي وسليم سوف يقود المصارف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - تحقيق تغيير جذري في الأداء:

وهذا يتحقق من خلال تمكين العاملين من تصميم العمل والقيام به وفق احتياجات وتطلعات العملاء وأهداف المنظمة المعلنة.

2 - السرعة:

وهذا يتحقق من خلال توفير قاعدة بيانات تسهل الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وتمكين المنظمة من القيام بأعمالها بسرعة ودقة كبيرة.

3 - الجودة:

وهذا يتحقق من خلال تحسين جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها للتتناسب مع احتياجات ورغبات العملاء.

4 - تخفيض التكلفة:

ويتحقق ذلك من خلال إلغاء العمليات غير الضرورية والتركيز على العمليات ذات القيمة المضافة.

5 - التركيز على عملاء المصرف:

وهذا يتحقق بتوجيه المصرف إلى التركيز على العملاء من خلال رصد وتحديد احتياجاتهم ورغباتهم والعمل على تحقيقها، بحيث يتم توجيه إعادة بناء العمليات لتحقيق هذا الغرض.

وتعمل الأهداف السابق ذكرها في منظومة واحدة يؤثر كل هدف فيها ويتأثر ببقية الأهداف.(كما بالشكل بالرقم(2) المنظومي التالي:

شكل بالرقم 2 يوضح منظومة أهداف الهندرة

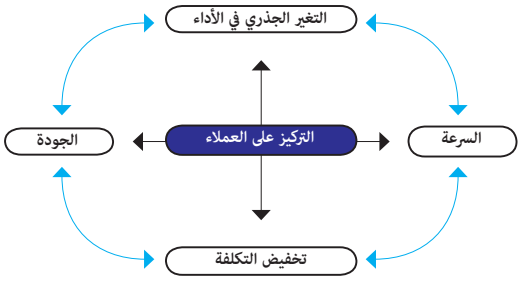

خامساً: الفرق بين إعادة الهندسة ومداخل التطويرالأخرى:

ومن خلال الجدول بالرقم (1) يلاحظ أن الاختلاف بين مفهوم إعادة الهندسة ومداخل التطوير الأخرى ينتج عنه خلط بينه وبين هذه المداخل، ذلك أن هناك العديد من التصورات الخاطئة عن جوهر مفهوم إعادة الهندسة، تمر المصارف مرات عديدة بإعادة تنظيم ضخمة وتسميها إعادة هندسة، وتخفض أخرى العاملين فيها إلى النصف وتسميها إعادة هندسة، ومازالت أخرى تتخذ برامج الكفاءة التي تنفذها وتسميها إعادة هندسة، وبذلك يمكن القول ما يلي:

1 - ليست إعادة الهندسة «إعادة تنظيم»؛ حيث تتطلع إعادة الهندسة إلى الشغل المطلوب عمله، وليس إلى كيف تهيكل المصرف، وتعرف أبنية المنظمة فقط بعد تصميم العمليات الضرورية لإنتاج المنتجات والخدمات، فتصمم بنية المصرف بحيث تعزز على أفضل نحو تلك العملية.

2 - ليست إعادة الهندسة «تخفيض الحجم»، لأن تخفيض الحجم يركز على تخفيض عدد العاملين لإحداث تخفيضات قصيرة الأجل في النفقات، أما إعادة الهندسة فتركز على التفكير من جديد في الشغل من الألف إلى الياء، مستبعدة الشغل غير الضروري، وباحثة عن أفضل الطرق لأداء الشغل الضروري.

3 - ليست إعادة الهندسة مجرد جعل المصرف ذا كفاءة، ولكنها تبقي عديمة القيمة إذا لم تخدم العملاء بفاعلية، وإذا لم تؤد رسالتها، وبذلك فإن إعادة الهندسة تتعلق بإبتكار قيمة من وجهة نظر العميل، فقد يعرف العميل القيمة بأنها تكلفة منخفضة، أو جودة عالية، أو استجابة في الوقت المناسب.

جدول بالرقم (1) يوضح الفرق بين إعادة الهندسة ومداخل التطويرالأخرى.

البرنامج أوجه الاختلاف	إعادة الهندسة ReEngineering	التصويب RightSizing	إعادة الهيكلة Restructurer	إدارة الجودة الشاملة TQM	الآلية Automation
الفروض محل البحث	جوهرية وأساسية	تشكيل الأفراد	العلاقات بين الوحدات التنظيمية	حاجات ورغبة المستهلكين	تطبيقات التكنولوجيا
مجال التغيير	جذرية	تشكيل الأفراد مسؤوليات الوظائف	التنظيم	من أسفل إلى أعلى	النظم
التوجه الرئيسي	العمليات	المجالات الوظيفية	المجالات الوظيفية	العمليات	الإجراءات
نوعية التحسين	مفاجئ	تدريجي	تدريجي	تدريجي	تدريجي

المصدر: خليل، برنامج إعادة البناء المؤسسات المفهوم ومحاور التركيز والمراحل وعوامل النجاح الرئيسية، ورقة مقدمة لمؤتمر بناء المؤسسة العربية خطة عمل للمستقبل، القاهرة، إبريل 1995، ص18.

سادساً: متطلبات تطبيق الهندرة الإدارية:

من متطلبات تطبيق الهندرة الإدارية مايلي:

- من الأفضل أن تكون المؤسسة المصرفية أو الشركة قد طبقت إدارة الجودة الشاملة كمتطلب أساسي لتطبيق الهندرة.
- أن تكون هناك حاجة ملحة وقناعة تامة من قبل الإدارة لأعمال الهندرة الإدارية، فعند عدم تحقيق طفرات في الأداء من خلال تبني إدارة الجودة تصبح هناك حاجة ملحة لأعمال الهندرة الإدارية.
- ضرورة التركيز على العمليات وليس الإدارات، لأن ما يهم العميل هو نوع الخدمة أو السلعة وليس الإدارات ذات الصلة بإنتاجها.
- التركيزعلى نوعية وتركيبة فرق العمل التي تقوم بالأداء وأعطائها درجة عالية من الاستقلالية والمرونة.
- محاولة التقليل من مقاومة العاملين، وذلك بتوعيتهم بأهمية هذا المفهوم والفوائد التي تعود عليهم
- ضرورة دعم الإدارة العليا.
- التركيز على الابتكار والإبداع كنهج في العمليات التنظيمية.
- ضرورة التخطيط العلمي لإنجاح تطبيق الهندرة ودراسة البيئة التنظيمية للتعرف على كل المتغيرات.

سابعاً: بناء فريق عمل الهندرة:

تعرف عملية بناء فرق العمل بأنها خليط من التغذية العكسية ومدخل الاستشارات الإجرائية الذي يهدف إلى تحسين فاعلية عمل الجماعة الإنتاجي والسلوكي من خلال التركيز على أساليب وإجراءات العمل والعلاقات الشخصية، وتعرف أيضاً على أنها سلسلة من النشاطات المصممة بهدف تحسين أداء الأفراد.وينظر إلى أنشطة بناء فرق العمل على أنها طريقة للتأثير الإيجابي في العلاقات بين الأفراد بهدف رفع أدائهم نحو الأفضل وتوحيد جهودهم نحو المهام الموكلة إليهم للوصول إلى أهداف المنظمة بأفضل الطرق والسبل الممكنة.وتعتبر عملية بناء فرق العمل حدث مخطط له بعناية لمجموعة من الأفراد الذين يرتبطون معاً بنوع من الأهداف داخل المنظمة، وذلك بهدف تحسين الطرق والأساليب التي يتم بها أداء العمل. لذلك فالهدف من الأخذ بالمنهجية الجيدة لبناء فرق العمل تجعل من الجماعة وحدة متماسكة ومتجانسة تمتاز بالفاعلية والتفاعل المثمر بين الأعضاء لتكون في النهاية جماعة مندمجة ملتزمة بالعمل على تحقيق أهداف محددة.

ثامناً: ضوابط بناء فرق العمل في عملية الهندرة:

على عكس التصور الشائع من أن عملية بناء فريق العمل عبارة عن تجميع عدد من الناس، وجعلهم يعملون مع بعضهم البعض، تمر عملية بناء الفريق بعدة مراحل، يحدث فيها النمو والنضج وصولاً إلى مرحلة التكامل، لذلك هي تتطور عبر مراحل خلال فترة من الزمن تشمل المراحل:-

1 - التشكيل:

ويسود هذه المرحلة عدم اليقين، لأن الأفراد يكونون في مواقف جديدة غير مألوفة لهم، وتتصف العلاقات بالرسمية وينصب اهتمام الأفراد على أنفسهم، ويسعون لتلبية حاجات الأمان لديهم، كما ويظهر عدم الارتياح من العمل مع الفريق، والدخول في مناقشات غير مثمرة. وتعتبر مرحلة التشكيل مرحلة مهمة وتتطلب من قائد الفريق العمل على التأكيد من السلوكيات التي تحقق النجاح وعدم النظر للأمور بمنظور شخصي نظراً لحقيقة الاختلافات البشرية الفردية.

2 - مرحلة العصف (الصراع):

يغلب على الأفراد في هذه المرحلة الشعور بالاختلاف في الآراء ووجهات النظر، ويقوم السلوك على الجدل والتنافس والصراع، وكذلك الدفاع عن وجهات النظر الشخصية، ومن مظاهر هذه المرحلة ظهور جماعات عمل فرعية، وعدم الإحساس بالهدف من الدور المطلوب القيام به، وقد يلجأ البعض إلى عدم تشجيع أفكار القائد والسعي إلى تفويض سلطته، من هنا ينصح القائد أو رئيس الفريق بالعمل على تكوين رؤية مشتركة والحرص على توفير بيئة عمل إيجابية تتحدد من خلالها معالم الأهداف والأدوار المطلوب القيام بها.

3 - مرحلة التعاون:

يبدأ الأفراد الاستجابة للبيئة التي أوجدها مكون الفريق، وتظهر علامات قبول الانضمام إلى الفريق لتحقيق الأهداف ويظهر الالتزام والعزم على المشاركة بكل قوة، لذلك فإن سلوك الأعضاء في هذه المرحلة يتجه نحو تسوية الخلافات والصراعات والبدء في بناء علاقات شخصية، وتعتمد في هذه المرحلة المعايير والقيم التنظيمية للفريق.

4 - مرحلة الأداء:

يبدأ التزام الأفراد بمعايير وقيم الفريق وتتسم المرحلة بالجدية والحيوية، والرضا عن النفس، والثقة بالآخرين.

مما تقدم يتضح أن عملية بناء وتطوير الفريق تمت عبر مراحل متعددة من النضج والنمو، وكذلك من حيث التكوين ولا تحدث عمليات البناء تلقائياً، وبالتالي يلزم الفهم التام، والالتزام بالتدرج العملي السليم، وإتقان العديد من المهارات اللأزمة لهذه العملية ويمكن إيضاح المنهجية الصحيحة لبناء فريق العمل على النحو التالي:

- تحديد الحاجة للفريق.
- تعيين قائد للفريق.
- توضيح المهمة، والتوقعات.
- تشكيل الفريق.
- المشاركة في صياغة الرؤية والأهداف.
- تصميم خطوات العمل ووضع معايير الأداء.
- توزيع المهام وتحديد الأدوار.
- المحافظة على الأداء الفعّال.
- الإنهاء والاحتفال.

المحور الثاني:دور تكنولوجيا المعلومات في برامج إعادة هندسة الأعمال:

لقد أدت التطورات الحديثة والمتسارعة في بيئة العمل المصرفي إلى ازدياد تبني تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة استراتيجية تحقق الاستمرارية كما أن ازدياد حجم المعلومات المتدفقة تؤدي إلى ضرورة تبني تكنولوجيا مناسبة ويلاحظ أنه قد تم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة إنتاج كمية من المعلومات تزيد عن كمية المعلومات التي تم إنتاجها في الخمسة آلاف سنة الماضية، كما أن حوالي 43 % من المدراء في العالم مقتنعون بان القرارات المهمة تتأخر بسبب الحاجة إلى المزيد من المعلومات.

اولاً: تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها الأدوات والأساليب والطرق المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، أو هي أداة فاعلة تساعد في توفير المعلومات وإيصالها إلى المنظمات لانجاز وتطوير العمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية وتتضمن الأجهزة والمعدات والموارد البشرية والبرمجيات.ويرى بعض الباحثين بأن توفر تكنولوجيا معلوماتية متطورة يساهم في تنفيذ خطط المنظمة وسياساتها خصوصاً بظهور ما يسمى بتوجهات (العولمة) وتغير احتياجات الزبائن وتنوعها ورغبة المنظمة في البقاء والاستمرار مما يتطلب مواجهة تحديات البيئة الخارجية ومحاولة المواءمة بين المتغيرات المختلفة.

ثانياً: مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات:

يمكن توضيح أهم المزايا التي يمكن تحقيقها عند استخدام تكنولوجيا المعلومات بالآتي:

- التوفير في وقت إنجاز العمل والجهد اللازم للانجاز من خلال وجود نظام خزن واسترجاع المعلومات عند الحاجة.
- المساعدة في كشف الانحرافات في وقت مبكر بهدف وضع المعالجات الدقيقة لها.
- تحسين خدمة الزبون من خلال إمكانية استلام طلباته بوساطة المحطات الطرفية ومحاولة التمسك به.
- تخفيض التكلفة، وذلك من خلال تحسين كفاءة العمليات وتحقيق حالة من التعاون بين التشكيلات التنظيمية المختلفة.
- تساهم تكنولوجيا المعلومات في إمكانية إيجاد منتجات جديدة.
- تحسين قرارات إدارات التشكيلات المنظمية الأخرى من خلال توفير المطلوب من المعلومات وبالنوعية والوقت المناسبين.
- إمكانية دعم الموقف التنافسي للمنظمة وبناء مجموعة من العقبات التي تمنع دخول المنافسين إلى الأسواق.

ثالثاً: أثر تكنولوجيا المعلومات في عملية الهندرة:

تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور مهم في تمكين

إعادة هندسة الأعمال من تحقيق أهدافها، وبالتالي تؤثر على انخفاض أسعار أدوات تكنولوجيا المعلومات وكلف تطبيقها وتزايد وعي الأفراد العاملين بضرورة التفاعل الايجابي معها وفي جميع مجالات العمل والإمكانيات المالية المتاحة التي شجعت على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما تبرز فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج إعادة الهندسة من خلال تحليل برنامج إعادة الهندسة، وتصميم عمليات إعادة الهندسة، والرسوم والبرامجيات، وأدوات الحالة وبرامج الجدولة وخرائط العملية وقواعد البيانات التي تتابع رضا الزبائن وشكواهم، كما يسهل البريد الإلكتروني الاتصال والتنسيق عبر المسافات الجغرافية والتنظيمية.

كما أضافت اهتماماً جديداً في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات المصارف، وإيجاد حلول تمكن تكنولوجيا المعلومات من تعزيز أداء المصارف.كذلك فان تكنولوجيا المعلومات تعد من العوامل المساعدة لعملية إعادة هندسة الأعمال، على الرغم من أنها تعد ضرورية لإعادة تصميم العملية إلا أنها تمثل عنصراً حساساً ودقيقاً للكثير من جهود إعادة تخطيط العملية.

رابعاً: اسباب فشل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج إعادة الهندسة:

هنالك عدد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي لفشل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج إعادة الهندسة وتشمل:

- عدم قدرة نظام المعلومات القائم على التكيف مع العمل الجديد.
- بطئ النظام بسبب تاريخه غير المناسب.
- عدم وجود فرق عمل تكنولوجية تنسجم والحالة الجديدة.
- ضعف أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة المخاطر والتعامل معها بكفاءة.
- النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها ليست جزءاً من العمل.
- استخدام أنظمة المعلومات لتقديم التقارير ذات الحاجة المحدودة.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع بعض الأعمال الفائضة عن الحاجة وتوليد المعلومات غير الضرورية وجذب الانتباه إلى التفاصيل غير المهمة.

المحور الثالث: مفهوم التحليل الاستراتيجي لبيئة الهندرة:

يعرف التحليل الاستراتيجي بأنه تشخيص وتحليل البيئة الخارجية المحيطة بالمصرف لمعرفة مدى التغيرات الحاصلة، ولتحديد الفرص والتهديدات، كذلك تشخيص وتحليل البيئة الداخلية للمصرف لمعرفة المواصفات والميزات التنافسية من أجل السيطرة على بيئتها الداخلية بشكل يساعد الإدارة على تحديد الاستراتيجية المفيدة لتحقيق أهداف المصرف.

التحليل الاستراتيجي لعوامل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات):

البيئة الخارجية للمنظمة هي البيئة التي تقع خارج حدود المصارف وخارج نطاق سيطرتها ورقابتها، وعوامل البيئة الخارجية تتمثل بعوامل البيئة الاقتصادية، وعوامل البيئة الإجتماعية والثقافية، وعوامل البيئة التكنولوجية، والعوامل الديموغرافية، وعوامل البيئة السياسية والقانونية.

اولاً: التحليل الاستراتيجي لعوامل البيئة الداخلية:

إن عملية تحليل البيئة الداخلية للمصرف لها أهمية خاصة نظراً لما تحققه من تحديد للإمكانيات المتوفرة سواء كانت مادية أم بشرية، وهي تحدد مناطق القوة والضعف مما يساعد على معرفة موقع المصرف في السوق مقارنة بالمصارف المنافسة، و معرفة كيفية استغلال الفرص المتوفرة في البيئة المحيطة، وتجنيب المخاطر والتهديدات المتوقعة , كما تسهم عملية التحليل البيئي الداخلي في تكامل عملية التحليل الاستراتيجي، حيث إن اجتماع التحليل البيئي الداخلي والخارجي مع بيئة الصناعة المصرفية يوفر التكامل لعملية لتحليل الاستراتيجي.

إن عوامل البيئة الداخلية تتمثل في الهيكل التنظيمي، ثقافة المصرف، العوامل التسويقية، العوامل الإنتاجية، عوامل إدارة الموارد البشرية، العوامل المالية...إلخ.

أ - الهيكل التنظيمي: التنظيم وظيفة من وظائف الإدارة، ومن خلال التنظيم يتضح مسار العمل وتحديد السلطة والمسؤولية في مختلف مستوياتها الإدارية.وأهم الأسئلة التي تتطلب الإجابة عليها لتحليل وتقويم كفاءة الهيكل التنظيمي هي:

- هل الهيكل التنظيمي الحالي يحقق أهداف المصرف بكفاءة عالية؟.
- هل يتصف الهيكل التنظيمي بالعضوية أم بالميكانيكية؟ وماهي أسباب ذلك؟.
- هل تتناسب الصلاحيات والسلطات الممنوحة مع حجم المسؤوليات الموكلة للوظائف؟.
- هل ينسجم الهيكل التنظيمي مع متطلبات ورغبات المصرف؟ مع احتياجات المدراء والأفراد العاملين في المصرف؟.
- ماهي درجة اللامركزية التي يتصف بها الهيكل

التنظيمي؟.

- هـل يسـتجيب الهيـكل التنظيمي للاسـتراتيجيات المطلوب تحقيقها؟.
- هل هناك ضعف في الاتصالات داخل المصرف بسبب طبيعة الهيكل التنظيمي؟ وهل يؤدي ذلك إلى ضعف في نقل المعلومات بين الأقسام والمستويات التنظيمية في المصرف؟.
- إلى أي مدى يتم الاستفادة من تفويض السلطة؟.
- هل يستطيع الهيكل التنظيمي إفراز مدراء استراتيجيين ناجحين؟.

ب - ثقافـة المصرف: تعرف ثقافة المصرف بأنها تلك القيم السـائدة التـي تعتنقها المصـارف، أو هي الفلسـفة التي ترشـد سياسة المصرف نحو العاملين والعملاء، أي أن ثقافة المـصرف هي مجموعـة المعتقدات والرمـوز التي يمتلكها المصرف والتي نشأت بمرور الزمن.

وأهم التسـاؤلات التي يجب طرحها لمعرفة ثقافة المصرف وتحليلها هي:

- هل تتجه المعتقدات في المصرف نحو تحقيق أهداف ربحية فقط؟ وماهي أولويات ألأهداف؟
- إذا كانـت الأهـداف ماليـة فهل هـي العائد على الاسـتثمار؟ أم نسـبة الديـون إلى حـق الملكية؟ أم ماذا؟.
- هل تتوافق معتقدات المصرف مع التطور التكنولوجي ومع متغيرات بيئة الصناعة المصرفية؟
- هـل تتجـه معتقدات المـصرف نحو تحقيـق ميزة تنافسية في السوق وفي الصناعة المصرفية؟
- هل تعكـس معتقدات المصرف قدرات الإدارة العليا على إتخاذ القرارات الاستراتيجية؟
- هل يملك المصرف معتقـدات إدراك التغيير والقدرة على اكتشاف الفرص وتجنب المخاطر البيئية؟.
- مـا مدى انتشـار اواصر الثقـة والتعاون بـين أفراد المصرف؟.

جـ - العوامل التسـويقية: تتعلق بكفـاءة وفاعلية الإدارة التسـويقية بجدارة النشاط التسويقي الذي يهدف لتنفيذ أهداف المصرف واسـتراتيجياته، وأهم الأنشطة، والمجالات التسويقية الواجب دراستها وتحليلها هي:

- تطبيق المفهوم التسـويقي لإيجاد الشـعور والإدراك برسالة المصرف.
- إيصال السـلعة أو الخدمة وفقاً لإحتياجات ورغبات الزبون.
- الاهتمام بنتائج المزيج التسويقي.
- مدى فعالية أساليب الاتصال مع المستهلكين.
- القدرة على التنبؤ برغبات المستهلكين المستقبلية.
- مدى كفاءة رجال البيع.
- القدرة عـلى التنبؤ بـرد فعل المسـتهلك للمنتجات الجديدة.

د – العوامـل الإنتاجيـة: تتمثل الاسـتراتيجيات الإنتاجية بإختيـار وتصميـم المنتـج والرقابة على أنشـطة المصرف اللأزمة لإنتاج الخدمات، كما أن استراتيجيات الإنتاج تعكس مسـتوى الجودة والتكلفة والخدمة والكفـاءة الإنتاجية، ومـن أجل تحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بالعوامل الإنتاجية لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تتناسب تكاليف الإنتاج مع التكاليف المخططة؟
- هل تتماشى أسعار البيع مع تكاليف الإنتاج؟
- هل أن مسـتوى الخدمة يتناسب مع حجم المبيعات المستقبلية المتوقعة؟.
- هـل مواقع إنتـاج الخدمة قريبة من الأسـواق ومن طرق المواصلات؟.
- هل معدات الإنتاج حديثة ومتطورة؟
- هل التغذية العكسية للمعلومات فعالة؟
- هل العلاقات بين أقسـام الإنتاج والتسـويق والمالية، وغيرهـا من باقـي الوحـدات الإداريـة المتخصصة جيدة؟.
- هل عمليات التوسع ممكنة في المستقبل المنظور؟
- هل عمليات الصيانة والأمن فعالة ومستديمة؟

هـ – عوامل إدارة الموارد البشرية: تسـتطيع المنظمة التي تتمتع بموارد بشرية كفوءة أن تحقق أهدافها الاستراتيجية بفاعليـة وكفاءة، ومـن أهم عوامل المـوارد البشرية التي يجب أن تدرس وتحلل مايلي:

- هل تتوفر قوى بشريـة ذات مهارات وقدرات عالية لدى المنظمة.
- هل المناخ التنظيمي مناسـب لتشجيع وخلق الرغبة لدى العاملين للعمل بكفاءة؟
- هل سياسـات الاختيار والتوظيـف والترقية والأجور والمكافآت والتحفيز والتدريب وتقويم الأداء متوفرة وفاعلة؟
- هـل معدل دوران العمل في حدوده الدنيا المقبولة؟ وهـل نسـبة الغياب عـن العمـل ضمـن الحدود المقبولة؟
- هـل لدى العاملين معرفة بسياسـات وأنظمة الموارد البشرية؟

و – العوامـل الماليـة: يسـاهم تحليل العوامـل المالية في المنظمـة في تحديـد طبيعة الاسـتراتيجية التـي يمكن أن

تنتهجها إزاء موقفهـا المالي.ومن الأمور التي ينبغي طرحها من أجل الإجابة عليها هي:

- القـدرة على زيـادة رأس المال (قصـير الأجل، طويل الأجل، القروض، حق الملكية).
- مستوى الموارد ومدى تعددها.
- تكلفة رأس المال مقارنة بالمنافسين.
- العلاقة مع المستثمرين، المقرضين، حملة الأسهم.
- مدى فاعلية الأنظمة المالية للرقابة على التكلفة.
- حجم الموارد المالية.
- كفاءة وكفاية الأنظمة المحاسبية.
- الإيرادات والتدفقات النقدية.
- رأس المال العامل، المرونة والمكونات.

ثانياً: متطلبات تطبيق الهندرة الإدارية في النظام المصرفي:

متمثلة في الآتي:

- تطبيـق مفهـوم إدارة الجودة الشـاملة، وسلسـلة المواصفات العالمية.
- وجود حاجة ملحّة لتطبيقها مع قناعة الإدارة التامة بذلك.
- دعم الإدارة العليا.
- التخلص من أسـاليب العمـل القديمة واسـتبدالها بجديدة.
- التركيـز على العمليـات وليس عـلى الإدارات.« لأن هنـدرة العمل تكون غايتهـا إرضاءالعميل، فما يهم العميـل هو نـوع الخدمة أو السـلعة وليس تغيير الإدارة ».
- استقلالية ومرونة فرق العمل.
- الابتكار والإبداع في العمليات التنظيمية.
- ضرورة التخطيط لإنجاح العملية.
- محاولة تقليل مقاومة العاملين للتغيير.

المحور الرابع: نموذج مقترح لتبني المصارف السودانية لنظام الهندرة

يتم اتباع أسلوب دراسة يعتمد على فريق عمل متخصص ومتنـوع من الجهـات المتفرقـة ذات العلاقة.حيث تقوم الفـرق المتخصصة بتقديم تقاريرها للجنة الرئيسـية التي تقـود هـذه الفرق.ويتم تناول 7 محاور أساسـية لهندرة المصرف ومن ثم كتابة توصية تشمل المحاور الآتية:

- تصميم الهيكل التنظيمي للمصارف
- دور تكنولوجيا المعلومات في المصارف
- صحة وفاعية العملية المصرفية
- الكفاءة والفعالية العملية المصرفية
- الفعالية
- توقعات العميل
- إدارة الجودة الشاملة

اولا: تصميم الهيكل التنظيمي للمصارف:

حيث يجب الاهتمام بالنقاط الآتية

- إدارة المصرف تتم استنادا إلى ارضاء توقعات العميل.
- يتم التركيز عـلى العملاء وعلي العمليات والخدمات المصرفية التي تقدم لهم.
- التفكير بالتوجه نحـو العمليات المصرفية ويجب أن يظهر في الهيكل التنظيمي للمصرف.
- يجب تحديد إجـراءات تنفيذ العمليات المصرفية في المصرف بناء على التسلسـل الإداري وليس تسلسـل الأنشطه المصرفية.
- الموظف الـذي يقوم بالعمليات المصرفية في المصرف هو الذي تتم محاسبته عن الأخطاء التي يرتكبها.
- يجب أن نتأكد من أن العملية واضحة وذات معني.
- يجب التأكد من أن الأدوات والوسائل اللأزمة لإنجاز العمليات المصرفية متاحة بصورة دائمة.
- يجب أن يتسم القرار الإداري بالحيادية التي تنصب في مصلحة المصرف.
- يجب أن نطوع الأنماط الإدارية المختلفة وندخلها في قالب يتسـم بالمرونة بحيـث نجعل كل إدارة تعمل وفق وتيرة محـددة , كما يجب أن نتاكد من أن كل إدارة تـؤدي مهاماً مختلفة عـن الإدارة الاخرى واذا وجـدت إدارة تعمـل مثل الأخرى فيجـب أن نقوم بدمج الإدارتين معاً.
- الاهتمام بمسـألة التوازن بين مسـئوليات الرؤساء في الأجهزة وبين الصلاحيات المعطأة لهم، بما يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة.
- معرفة أسـباب القصور في أسـلوب إعداد الميزانية، والرقابة المحاسـبية، وإجراءات تحديـد الاعتمـادات المالية، وإجراءات الإيرادات، والتكاليف التشـغيلية، والإعانات في الميزانية.
- تحليل الموارد البشرية للتأكد من أن مركزية التوظيف غـير مخلة، وليس هنالك نقص في تصنيف الوظائف، وفي معايير التوظيف.
- التأكد من عدم وجود تداخل وازدواج في الأنشـطة، وهناك وضوح في الأهداف التـي يراد تحقيقها, وان كل قسـم قائم بذاته مع التأكد من أن هنالك تعاوناً وترابطاً منتظماً بين الأقسام المختلفة.

ثانياً: دور تكنولوجيا المعلومات في المصارف

في هذا المحور يجب أن تتم مناقشة الآتي:

- هل قلل المصرف باستخدامه لتكنولوجيا المعلومات خطوات تنفيذ العملية؟
- هل قلل المصرف باستخدامه لتكنولوجيا المعلومات من العملية الرقابية؟
- هل تساعد تكنولوجيا المعلومات المصرف على زيادة قدرته في إعادة استخدام المعلومات؟
- هل تساعد تكنولوجيا المعلومات في التوصل إلى المعلومات القيمة والتي تساعد في اتخاذ القرار؟
- هل ساعدت تكنولوجيا المعلومات في خفض الوقت اللازم للبحث عن المعلومات اللازمة لاستمرار العمل؟
- هل تساعد تكنولوجيا المعلومات في الحصول على المعلومات أينما وجد الموظف ومتى ما يحتاجها وفي أي وقت؟
- إن المعلومات المتوفرة تساعد في التحليل بسرعة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب الصائب
- هل تساعد تكنولوجيا المعلومات على إنجاز الأعمال المصرفية المعقدة في الوقت المحدد؟
- هل يتسم نظام تكنولوجيا المعلومات بالمرونة، بحيث يقوم بتنفيذ عدد من المهام في وقت واحد؟
- هل يتصل فرع المصرف إلكترونياً مع الفروع الأخرى وخصوصاً المركز الرئيسي؟
- هل يطبق المصرف تكنولوجيا معلومات تساعد في توسع الخدمة المصرفية الإلكترونية جغرافيا ATM , نقاط البيع....الخ؟

ثالثاً: صحة وفاعلية العملية المصرفية

ويمكن مناقشة الجوانب الآتية:

1 - معرفة حجم العمليات المصرفية التي ينجزها المصرف

2 - تحديد صحة وفعالية المصرف من خلال إعادة تصميم العملية المصرفية من وقت إصدارها حتي يتم تسليم الخدمة إلى العميل.

3 - معرفة مستوى أداء الخدمة التي يقدمها المصرف ومدى رضاء العملاء عن الخدمة المصرفية المقدمة لهم.

4 - يتم ترجمة توقعات العميل إلى مواصفات كما يجب إنجاز هذه المواصفات من خلال العمليات المصرفية المقدمة ومن ثم مقارنتها مع المتوقع من قبل العميل.

رابعاً: الكفاءة والفعالية:

إن الكفاءة والفعالية المصرفية هي من أهم الأدوات التي يجب أن يستمر فيها المصرف فاستدامة الكفاءة المصرفية تعني استمرارية العميل حيث يجب التركيز فيها على الآتي:

- هل العملية المصرفية تواجه مشاكل أثناء إنجازها؟ وهل هنالك ارتفاع في تكلفة الخدمة المقدمة إلى العميل؟
- هل تتصف العملية المصرفية بعدم الكفاءة والحاجة الضرورية للتحسين؟
- هل يتم انجاز العمليه المصرفية بصورة معتدلة وهل هنالك تحسينات في وقت انجاز الخدمة وتكلفتها؟
- هل يتم انجاز العمليات المصرفية بصوة افضل, اقل تكلفة، اقل فاقد؟
- هل العملية المصرفية تتم بدون عيوب ,وذات تكلفة منخفضة ووقت انجاز أقل؟
- معرفة المخرجات التي تلبي احتياجات العملاء(تلبيه كلية، جزئية...الخ)

خامساً: توقعات العميل:

لمعرفة توقعات العميل لابد لنا في البداية من معرفة الآتي:

- معرفة من هو العميل KYC.
- العناية الشاملة بالعملاء، أصولها، أبعادها.
- معرفة توقعات العملاء.
- مشاكل وشكاوى العملاء.
- أنماط العملاء وسلوكياتهم.
- أساليب التعرف على اتجاهات وآراء العملاء.
- مهارات التحدث والإنصات والملاحظة وإرجاع الأثر.
- أنواع الاعتراضات وكيفية التعامل معها.
- عميل مدى الحياة.

سادساً: إدارة الجودة الشاملة:

إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة يستلزم بعض المتطلبات التي تسبق البدء بتطبيق هذا البرنامج في المؤسسة حتى يمكن إعداد العاملين على قبول الفكرة، ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالية وحصر نتائجها المرغوبة. وهنالك بعض المتطلبات الرئيسية المطلوبة للتطبيق، فالهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في الشركات هو:

(تطوير الجودة للمنتجات والخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضائهم) (1).

هذا الهدف الرئيسي للجودة يشمل ثلاث فوائد رئيسية مهمة وهي:

1 – خفض التكاليف: تتطلب الجودة عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من أول مرة، وهذا يعني تقليل الأشياء

التالفة أو إعادة إنجازها وبالتالي تقليل التكاليف.

2 - تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للعميل: فالإجراءات التي وضعت من قبل المؤسسة لإنجاز الخدمات للعميل قد ركزت على تحقيق الأهداف ومراقبتها، وبالتالي جاءت هذه الإجراءات طويلة وجامدة في كثير من الأحيان مما أثر تأثيراً سلبياً على العميل.

3 - تحقيق الجودة: وذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء، وأن عدم الإهتمام بالجودة يؤدي لزيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام، وزيادة أعمال المراقبة، وبالتالي زيادة شكوى المستفيدين من هذه الخدمات.

وهنالك عدد من أهداف وفوائد تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة:

- توفير بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر.
- إشراك جميع العاملين في التطوير.
- متابعة وتطوير أدوات قياس أداء العمليات.
- تقليل المهام والنشاطات اللازمة لتحويل المدخلات (المواد الأولية) إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة للعملاء.
- إيجاد ثقافة تركز بقوة على العملاء.
- تحسين نوعية المخرجات.
- زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي.
- تحسين الربحية والإنتاجية.
- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى أصغر حتى يمكن السيطرة عليها.
- تعلم اتخاذ القرارات استناداً على الحقائق لا المشاعر.
- تدريب الموظفين على أسلوب تطوير العمليات.
- تقليل المهام عديمة الفائدة زمن العمل المتكرر.
- زيادة القدرة على جذب العملاء والإقلال من شكاويهم.
- تحسين الثقة وأداء العمل للعاملين.
- زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة.

المحور الخامس: التوصيات الواجب اتباعها عند تطبيق النموذج

- يجب أن نراعي عند تطبيق النموذج عمل الآتي:
- تكوين فرق العمل عبر الإدارات الوظيفية تهدف إلى التركيز على العميل وليس على ارضاء الإدارات العليا فقط.
- التحول من مركزية القرارات إلى شبكات القرارات حتي يصبح كل موظف مسؤولا عن اتخاذ القرار.
- التركيز على تسلسل أنشطة العملية المصرفية عند إعداد الهيكل التنظيمي وليس على تسلسل إداري.
- عند تصميم العمليات المصرفية لابد من فهم متطلبات واحتياجات العملاء.
- أن يتم إتخاذ القرار بشكل جماعي بالمشاركة والمشاورة بين الإدارات العليا والموظفين حيث يساهم ذلك في إعطاء دافع للموظفين للاهتمام بتنفيذ هذه القرارات ودعمها.
- الاهتمام بمخرجات العملية المصرفية التي بدورها تلبي احتياجات العميل مع الاستمرار والاهتمام بمستوى توقعات العميل للخدمة المقدمة والاستجابة لهذه التوقعات كما يتم تقديم نفس مستوى الخدمة على مدار ال 24 ساعة والاستمرار بتحقيق إدارة لجودة الشاملة.
- الاهتمام بتميز العاملين حسب(المؤهلات، القدرات، المهارات) التي بدورها تساهم في ارتفاع جودة الخدمات المقدمة من قبلهم.
- الاهتمام بتقديم خدمة مصرفية بأقل وقت وجهد وتكلفة كما يجب التمتع بكفاءة وفعالية.
- الاهتمام بتقييم صحة فعالية العملية المصرفية من خلال حجم وعدد العمليات التي يتم إنجازها.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات بالطريقة المثلى بحيث تساهم فعلا في تخفيض التكلفة وتعظيم العائد، وأيضا الدور الرقابي.
- العمل على التكامل والاندماج بين أجزاء أنشطة العمليات عن طريق تكنولوجيا المعلومات وذلك لتكوين عمليات مترابطة ذات معنى.
- استخدام البرامج والآليات المساعدة صرافات آلية , نقاط البيع ,الموبايل بانك.

المصادر:

1 -حمد عبده عبدالغني نائب رئيس اللجنة الوطنية للجودة ورقة عمل مقدمة للملتقى الأول للجودة في التعليم – بحث منشور في الانترنت

2 -د.أقاسم عمر + أ.ساوس الشيخ المؤسسة: الجامعة الإفريقية -أدرار -عنوان المداخلة: إعادة هندسة عمليات إدارة سلسلة التوريدالمحور المعالج: المقاربات الفكرية والمنهجية في مجال الإبداع والتغيير التنظيمي.

3 - الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي -هناء يماني –بحث منشور في الانترنت

4 -http://www.mmsec.com/re -eng2.htm

5 - /ttp://faculty.ksu.edu.sa

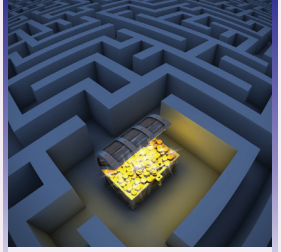

أضواء على سياسات بنـ

إعداد: حسن محجوب الزبير على

إدارة البحوث والتنمية

في إطار مواصلة سياساته الرامية لترقية وتنظيم العمل المصرفي بالبلاد يصدر بنك السودان المركزي عدداً من المنشورات والتعاميم بصورة مستمرة، وخلال الربع الأول من العام 2012م تمثلت منشوراته وتعاميمه في الآتي:

(أ) منشورات إدارة السياسات:

1 - التعميم الخاص بسداد قيمة الخدمات الفندقية بواسطة الأجانب الصادر بتاريخ 15 فبراير 2012م، تقرر بموجبه توجيه الفنادق العاملة بالسودان بأن يقوم الضيوف الأجانب بسداد قيمة الخدمات الفندقية بالسودان بالعملات الأجنبية فقط.على أن تكون العملات الأجنبية المدفوعة قابلة للتحويل وضمن العملات التي ترد في نشرة بنك السودان المركزي اليومية لأسعار صرف العملات الأجنبية.

2 - التعميم المتعلق بتأمين حصائل صادرات الثروة الحيوانية ومنتجاتها بتاريخ 18 يناير 2012م، وذلك وفقاً للقرار الوزاري رقم (2) لسنة 2012م بتاريخ 2012/1/9م الصادر عن وزير الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي تقرر بموجبه، أن لا تقوم المصارف بتكملة الاجراءات المصرفية المتعلقة بصادر الثروة الحيوانية ومنتجاتها، الا بعد إبراز وثيقة تامين لحصيلة الصادر مصدرة من الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات أو شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة ويشمل ذلك كل طرق الدفع عدا طريقة الدفع المقدم.

3 - التعميم الخاص بضوابط وإجراءات الصادر بتاريخ 1 مارس 2012، تقرر بموجبه أن تقوم المصارف قبل البدء في إجراءات عمليات صادر الثروة الحيوانية الرجوع لعقد التأسيس للشركة المصدرة وذلك للتأكد من عدم حظر أي من المساهمين بها بواسطة بنك السودان المركزي.وفي حالة ورود إسم أحد المؤسسين أو المساهمين ضمن المصدرين المحظورين مصرفياً على المصارف عدم تنفيذ عملية الصادر.

(ب) منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1 - منشور رقم (2012/1م) بتاريخ 15 يناير 2012م والمتعلق بموجهات الانتشار المصرفي، وذلك استناداًعلى منشور سياسات بنك السودان المركزي لعام 2012م، وتبسيطاً للإجراءات في مجال فتح وقفل ودمج وتغيير مواقع الفروع والتواكيل والنوافذ، فقد تقرر أولاً: إلغاء المنشور (2002/10م) الصادر بتاريخ 17 فبراير 2002م والخاص بشروط وضوابط فتح وقفل فروع وتواكيل ونوافذ البنوك وانتقال مواقع الفروع.

ثانياً: السماح للمصارف بفتح أو قفل أو دمج أو تغيير مواقع الفروع، أو النوافذ أو التواكيل دون الحصول على موافقة بنك السودان المركزي، على أن تتم الموافقة على ذلك بواسطة مجلس إدارة المصرف المعنى، على أن يتم إخطار بنك السودان المركزي بقرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بفتح أو قفل أو دمج أوتغيير مواقع الفروع والتواكيل والنوافذ خلال فترة لا تتعدى أسبوعاً من تأريخ إصدار القرار، وكذلك إخطاره بتنفيذ القرار خلال فترة لا تتعدى اسبوعاً بعد التنفيذ الفعلي.

2 - منشور رقم (2012/2) الخاص بتبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية بتاريخ 18

ـــك الســـودان المركزي السارية

يناير 2012، تقرر بموجبه إلغاء البندين (8)و(10) بالفقرة ثانياً (الضوابط العامة) بالمنشـور الخاص بأسـس وضوابط فتح الحسـابات الجاريـة بالرقـم 99/15 بتاريخ 11/18/ 1999م، علي أن تظل بقية البنود سـارية، وتقرر عند فتح الحسـابات المصرفية للافراد والتعامـل فيها أن يتم تقديم واعتـماد الوثيقـة الثبوتيـة للهوية والبطاقـات المعتمدة الأخـرى، وتفضل وثيقة بطاقة الرقـم الوطني ـ وتقرر أن يكون فتح الحسـابات المذكـورة في ثانياً أعلاه بمبلغ رمزي لا يزيد عن تكلفة دفتر الشـيكات أو في حـدود 50جنيهاً -أيهـما أقـل، على أن يمنـح العميل بطاقـة الصراف الآلي مباشرة بعد فتح الحساب.ويجب أن لا يمنح دفتر الشيكات إلا بعدإيداع مبلغ مناسـب حسـب تقدير البنك أو مُضي فترة مناسـبة، يتم فيها تقييم لسـجل أداء العميل وحركة حسابه.وفي حالة اتخاذ القرار لمنح دفتر الشيكات لصاحب الحساب، يجب أن يكون عدد دفاتر الشيكات وعدد أوراق الدفتر الواحد يتناسب مع طبيعة نشاط العميل واحتياجاته الفعلية.ويجب مراعاة متطلبات السلامة المصرفية وضوابط مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب والضوابط الاخري الصادرة ذات الصلة، عند عمليات فتح الحسـابات للأفراد والشركات أو الكيانات الأخرى.

3 - منشـور رقـم (2012/3) بتاريـخ 18 ينايـر 2012م، وذلك لتنظيم عمليـات التمويل بصيغـة المرابحة ولازالة كافة الشـبهات التي صاحبت تطبيقها بما يتفق والأسـس الشرعيـة والقانونيـة. فقد تقـرر إلغاء المنشـور بالرقم - (2010/2) بتاريخ 2010/2/10م الخاص باحتساب هوامش المرابحـات وتنظيم عمليات التمويـل بصيغة المرابحة.كما يجوز للمصـارف بعد توقيع عقد المرابحة تحصيل نسـبة 10 % كحد أقصى للقسط الأول من قيمة التمويل بالنسبة لمدخـلات الإنتاج الزراعي والصناعـي والأدوية، ومنتجات الصادر، وقطع الغيار والإطارات للشاحنات والبصات.ويجب عـلى المصارف عند توقيع عقد المرابحة تحصيل نسـبة 40 % كقسـط أول من قيمة التمويل بالنسبة لتمويل التجارة المحلية والعربات للاستعمال الشخصي والقطاعات الأخرى غـير ذات الاولوية.كما يجوز اسـتثناء التمويل الأصغر من

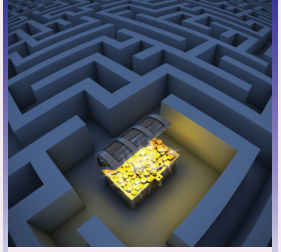

الأقســاط التي يتم دفعها مقدماً عند منح التمويل بصيغة المرابحة، مع الالتزام بالضوابط الأخر ى المتعلقة بالمرابحة، والضوابــط المنظمة لعمليات التمويل الأصغر بصفة عامة. وعند احتســاب أرباح العمليات التمويلية بصيغة المرابحة يجــب على المصــارف أن تقوم بحســاب الأربــاح تناقصياً للقيمة المتبقية من الرصيد بقســمة تلك القيمة على عدد الأقســاط، ومن ثم تحتسب الأرباح لكل قسط على أساس عدد الشــهور، وذلــك بناءً على مــا نصت عليــه القاعدة الفقهية المتمثلة في أن للزمن حصة من الثمن والتي وردت بفتــوي الهيئة العليــا للرقابة الشرعية بتاريــخ 21/ إبريل 1997م، والمضمنة بالمرشــد الفقهي لبيع المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.ويجوز للمصارف (دون اشــتراط من العميل) في حالة ما إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحــدد، حــط (أي اعفاء) جزء من الربح من قبل حســن الإقتضاء، فإذا حصل إعفاء جزء من الربح يخفض حســاب ذمــم المرابحات بمبلغ الحط، ويسري هــذا التخفيض أيضاً على الأرباح المتبقية.كما سيتم توقيع جزاءات إدارية ومالية مشددة على المصارف، وموظفي المصارف وعملاء المصارف التي لا تلتزم بالموجهات والضوابط الخاصة بالمرشد الفقهي لاحتســاب أرباح المرابحة، ووفقاً لمــا ورد بلائحة الجزاءات الإدارية والمالية للعام 2004م واي تعديلات لاحقة لها.

4 - المنشور رقم (2012/4) بتاريخ 8 يناير 2012 والمتعلق بصيغة المشــاركة، وذلــك في إطار تشــجيع العمل بصيغة المشاركة ولتوســيع وتنويع قاعدة توظيف موارد المصارف التمويلية، والعمل على أن يساهم العملاء بحصص مقدرة مــن مواردهم في رؤوس أموال عمليات المشــاركة بما يعزز الجدية والحرص في تنفيذ تلك العمليات، واستهدافاً لتقليل المخاطر وتشــجيعاً لعمليا ت الاســتثمار بصيغة المشاركة، تقرر أن لا تقل نسبة مشاركة العميل في رأس مال عمليات الاستثمار بصيغة المشــاركة بغرض الصادر عن 10 % كحد أدني.وأن لا تقل نسبة مشاركة العميل في رأس مال عمليات الاســتثمار بصيغة المشــاركة عن 25 % كحــد أدنى لجميع القطاعات والأنشطة عدا الصادر.

5 - منشور رقم (2012/5) بتاريخ 8 يناير 2012م والخاص بالحوافــز المقدمــة للمصارف التي تتجــاوب مع أولويات سياســات البنك المركزي للعــام 2012م، تقرر بموجبه اولا: إلغاء منشــور إدارة السياســات والبحــوث والإحصاء رقم 2011/1 الصادر بتاريخ 2/ فبراير 2011م والخاص بالحوافز التي يقدمهــا البنك المركزي للمصــارف التي تتجاوب مع أولوياته.

ثانياً:ســيتم تقديم حوافز للمصارف التي تعمل في مجال زيادة الإنتــاج لإحلال الواردات، وزيــادة الإنتاج من أجل الصــادر، وكذلك المشــاركة في تكوين محافــظ تمويلية أو صناديق استثمارية للإنتاج والتصنيع والتصدير في مجالات ســلع البرنامج الثــلاثي، القطاعات الإنتاجيــة، التمويل ذي البعد الاجتماعي والتمويل الأصغر في حالة تحقيق نســبة أعــلى مــن 12 %، المشــاركة بفعالية في عمليات الســوق المفتوحــة لتفعيل ســوق ما بين المصارف، اســتخدام صيغ التمويل الأخرى خلاف صيغة المرابحة، استحداث منتجات مالية جديدة.

ثالثاً: ســيتم تقديم حوافز للمصارف التي استوفت ما نص عليه البند (ثانياً)، وذلك من خلال إعطاء أولوية في عمليات الضخ الســيولي من البنك المركزي، إعطاء معاملة تفضيلية في التمويل المقدم عبر النافذة الاســتثمارية بالبنك المركزي، إعطــاء أولوية في تخصيص النقــد الأجنبي عند الشراء من البنك المركزي، رفع النســبة المخصصة من حصيلة مبيعات النقد الأجنبي من الحســابات الخاصــة، حفظ ودائع من بنك الســودان المركزي طرف المصارف، تخصيص نســبة 5 % من جملة مســاهمات كل مصرف في المحافظ التمويلية والصناديق الاســتثمارية المختلفة من موارد بنك السودان المركــزي مــن النقــد الأجنبي لصالــح المصرف المســاهم بالإضافة إلى التخصيصات العادية، زيادة نسبة الحد الأقصى المســموح به من الاستثمار في الأوراق المالية، إعطاء أسعار تشــجيعية عند الدخول في عمليات السوق المفتوحة (بيعاً وشراءً)، تخفيــض نصيب بنك الســودان من أرباح الودائع الاســتثمارية طــرف المصــارف أو المحافــظ التمويلية أو الصناديق الاستثمارية، إعطاء أولوية في أي برامج دعم فني مقدم من البنك المركزي.

6 - منشور رقم (2012/6) بتاريخ 8 يناير 2012م والمتعلق بتفعيــل دور إدارات الاســتثمار والمخاطر بالمصارف، تقرر بموجبــه أن تقوم المصارف بإعادة بنــاء وهيكلة إدارات الاســتثمار بالرئاســة والفروع بغرض تفعيلها بحيث يتم تحديــد المهام الأساســية المتعارف عليها، والتي تشــمل دراســة ســوق، دراســة جدوى عملية، تقييــم العملاء، الاســتعلام عن العملاء، دورة التنفيذ للعمليات، المتابعة وتحصيل الديون، أسس تصنيف الديون ومتابعة البلاغات الخاصــة بالعمليات والرهونات بالتنســيق مــع الإدارة القانونية....الخ، مع تحديد الاقســام و/أو الوحدات التي تتــولى تنفيذ تلك المهام بشــكل واضــح، وأن يتم فصل مهام إدارة الاســتثمار من مهــام إدارة المخاطر وتفعيل دور إدارة المخاطــر وفقــا للمهام الواردة بالمنشــور رقم (2005/1م) والتعميم الصادر بتاريخ 2006/5/27م، كما

يجب على المصارف اتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر المصرفية وإعداد تقارير دورية عن المخاطر بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة فئات المخاطر ذات الصلة وذلك بغرض إدارتها بفاعلية والتمكن من تخفيفها، ويجب أن تعمل المصارف على إعداد مراشد عمل إجرائية لكل من إدارتي المخاطر والاستثمار، ويجب أن يتم تحديد صلاحيات التصديق على عمليات التمويل والاستثمار للمستويات الإدارية المختلفة بكل من الرئاسة والفروع، ويجب أن يتم توفير كوادر ذات مؤهلات وخبرات بإدارتي الاستثمار والمخاطر وضرورة العمل على تنمية مهاراتهم المهنية والإدارية، ويجب أن تعمل المصارف على توفيق أوضاعها وفقاً لما ورد في هذا المنشور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

7 - التعميم الخاص بخطة المصارف وموازنتها التشغيلية بتاريخ 5 يناير 2012، تقرر بموجبه أن يقدم كل مصرف خطة عمل تغطي فترة ثلاث سنوات بحد أدنى ,لبنك السودان المركزي بعد اجازتها من مجلس إدارة المصرف في فترة لا تتعدى الشهر الواحد من تاريخ إجازتها، وأن يتم تقديم الموازنة التشغيلية للعام 2012م وخطة الاعمال لبنك السودان المركزي بعد إجازتها من مجلس الإدارة في فترة أقصاها نهاية يناير 2012م، وان يتم ارسال الخطة والموازنة التشغيلية للإدارة العامة للرقابة المصرفية إدارة الرقابة الوقائية.

8 - منشور رقم (2012/7) بتاريخ 9 يناير 2012م والمتعلق باعتماد وثيقة التأمين كضمان للتمويل الأصغر، فقد تقرر بموجبه أن يتم اعتماد وثيقة التأمين الشامل الصادرة من شركات التأمين كضمان لمنح التمويل الأصغر.

9 - منشور رقم (2012/8م) بتاريخ 10 يناير 2012م والخاص بالتعرفة المصرفية، وذلك بغرض تجويد وتطوير العمل المصرفي، وسعياً وراء تقديم خدمات مصرفية مميزة وفق تعرفة مصرفية قائمة على حساب التكلفة للخدمات المقدمة، وبما يتوافق مع سياسات بنك السودان المركزي التي تهدف لنشر الوعي المصرفي وحماية جمهور المتعاملين، وترقية مستوى المعاملات بين المصارف، واشتمل المنشور على بعض الأسس والمعايير المتعلقة بتسعير الخدمات المصرفية، والتي يجب على المصارف مراعاة تطبيقها عند التسعير، كما أصدر موجهات عامة لتعرفة الخدمات المصرفية.

10 - منشور رقم (2012/9) بتاريخ 15 يناير 2012م والخاص بتمويل أعضاء مجالس إدارات المصارف، وذلك إلحاقاً إلى المنشور رقم (2009/18) الصادر بتاريخ 2 أغسطس 2009م والخاص بتطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية، تقرر تعليق الفقرة 4 من 5 (أ) «ضوابط منح التمويل» الواردة تحت البند خامساً «تمويل أعضاء مجالس الإدارات وكبار المساهمين» والتي تُقرأ (لا يجوز منح تمويل مباشر لأعضاء مجالس الإدارات ومجموعتها الائتمانية من مصارفهم بدءاً من أول العام 2012م، على أن ينظر في طلبات تمويلهم من مصارف أخرى، وفقاً للضوابط والأسس التي تنظم منح التمويل وفي حدود التركيز الساري المفعول)، بحيث يتم تأجيل تطبيقها لما بعد نهاية العام الجاري 2012م.ويُسمح للمصارف بتمويل أعضاء مجالس الإدارات ومجموعتها الائتمانية مع مراعاة النسبة المنصوص عليها في الفقرة (3) من 5 (أ) من نفس المنشور المشار إليه، والتي تنص بأن لا تتعدى نسبة التمويل الممنوح لأعضاء مجالس الإدارات والشركات التابعة عن نسبة 20 % من حقوق الملكية.وان تظل بقية فقرات المنشور سارية، وعلى المصارف الالتزام التام بنسب التركيز والضوابط والموجهات.

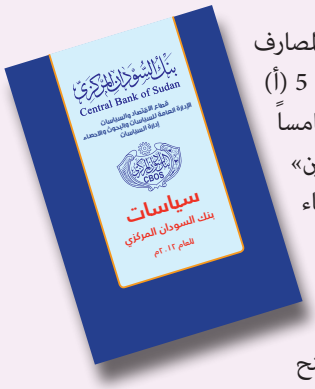

11 - التعميم المتعلق بمساعي بعض المصارف لفتح فروع تقليدية بالجنوب بتاريخ 26 يناير، بموجبه تم توجيه المصارف بانه لا يجوز لأي بنك إسلامي يعمل في شمال السودان أن يفتح فرعاً تقليدياً لا في جنوب السودان ولا في غيره.

12 - منشور رقم (2012/10م) بتاريخ 12 فبراير 2012م والخاص بالضوابط الرقابية لصناديق الاستثمار، وذلك في إطار سياسات بنك السودان المركزي لعام2012م والتي تشجع تكوين المحافظ التمويلية والصناديق الاستثمارية لسلع البرنامج الثلاثي والقطاعات الإنتاجية، وتقرر أن يتم وضع أهداف محددة للصندوق تخدم الغرض الأساسي الذي من أجله تم إنشاء الصندوق.وأن يتم إعداد نشرة للصندوق، وأن يتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية للمصرف مُنشئ الصندوق.وأن تتم الموافقة على نشرة الصندوق بواسطة مجلس إدارة المصرف مُنشئ الصندوق. وأن يتم الحصول على موافقة لجنة الصكوك.وأن يتم الحصول على موافقة سوق الخرطوم للأوراق المالية بغرض إدراج الصندوق في السوق الثانوية، وان يتم تحديد نوع المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها الصندوق «مثل مخاطر السوق ومخاطر الإئتمان»، ويقوم المصرف بالعرض والإفصاح عن الصناديق التي يديرها في قوائمه المالية وفقاً لمعيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، و أن يتم إرسال تقارير شهرية لبنك السودان المركزي توضح سير عمل الصندوق.

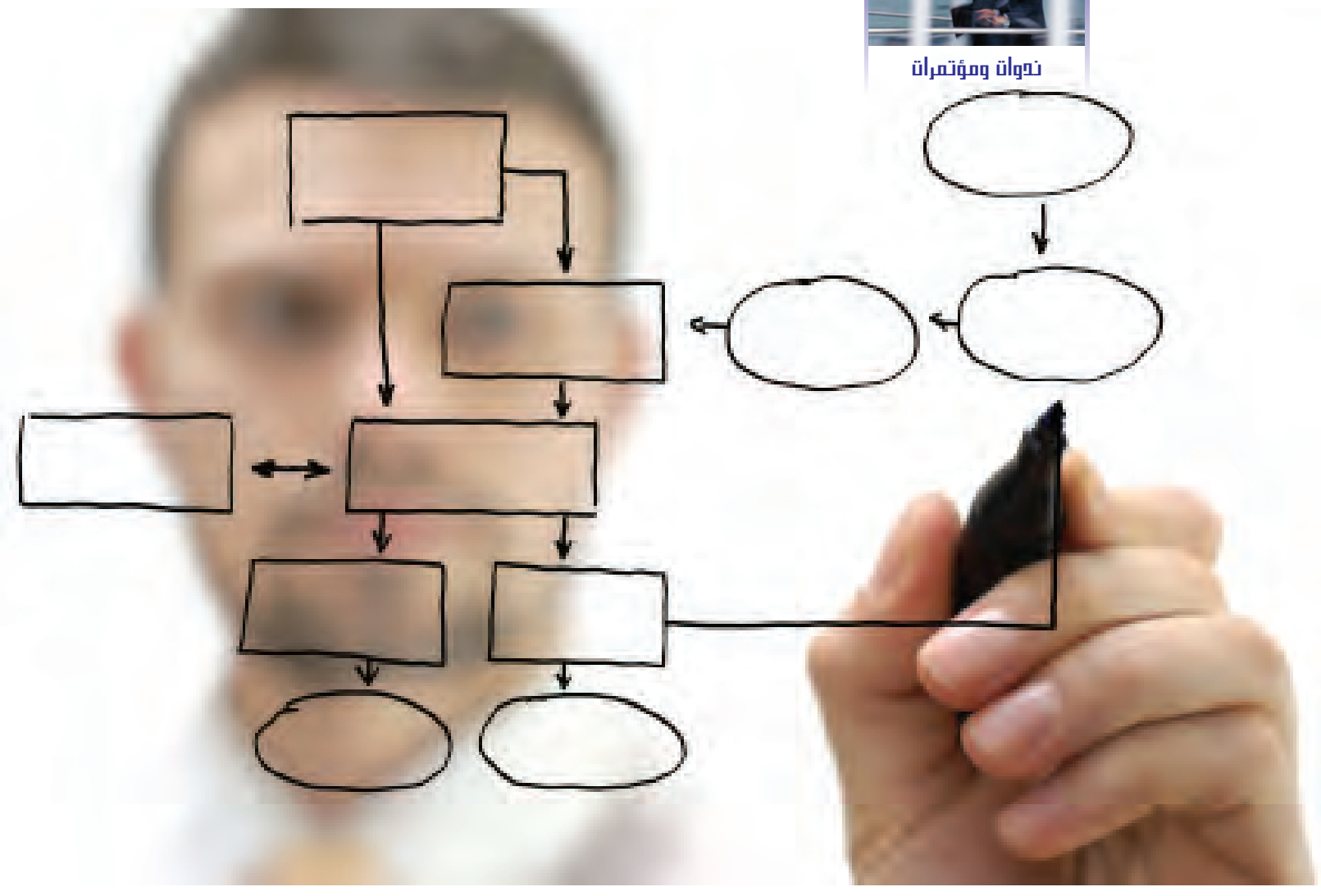

ندوة

سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٢
جامعة الخرطوم -يناير ٢٠١٢

رصد ومتابعة: مصطفى عبدالقادر دينار

إدارة البحوث والتنمية

قدم السيد/ د.محمد خير الزبير محافظ بنك السودان المركزي محاضرة حول سياسات البنك المركزي للعام 2012 بجامعة الخرطوم، حيث أوضح أن السياسات في هذا العام تأتي متماشية مع البرنامج الإسعافي الذي وضعته الدولة لمدة ثلاث سنوات لتحييد الاقتصاد السوداني من أثر فقدان البترول بعد الانفصال، وتحقيق استقرار اقتصادي.

أوضح السيد المحافظ أن السياسات الاقتصادية في كل المجالات للعام 2012 تستند على مرجعية رئيسية وهي مرجعية البرنامج الثلاثي الإسعافي الذى أعدته الدولة وفقاً لما حدث من تغيير في الأوضاع الاقتصادية وفقدان الدولة لمورد البترول بعد الانفصال.وبنك السودان يهتم بالسياسة النقدية والتي تأتي ضمن مرجعية البرنامج عن البرنامج الإسعافي.فالسياسات التي يصدرها

البنك المركزي هي سياسات جزئية تهتم بالقطاع النقدي. فالسياسة النقدية غير كافية لتحليل الاقتصاد ككل، إذ إن هناك سياسات مالية وتمويلية وسياسات القطاع الحقيقي وسياسات التجارة الخارجية والقطاع الاجتماعي.فهذه السياسات تتكامل مع بعضها حتى تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية للسودان.عليه تنقسم الندوة لمحورين رئيسيين:

أولاً: البرنامج الإسعافي:

البرنامج الثلاثي تمت صياغته قبل عام بالتعاون بين البنك المركزي ووزارة المالية لإعداد تصور لمعالجة فاقد البترول وهو 75 % من موارد البترول.وكان من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد، وقد حصل تراجع في النمو في الناتج المحلي، وتأثرت المالية العامة وتأثر ميزان المدفوعات، والأثر على هذه المؤشرات سالب وهذه المؤشرات الثلاثة تمثل دعامات الموازنتين الداخلية والخارجية، كما ظهر الأثر الأعظم على التضخم وسعر الصرف.سوف يتم تلخيص البرنامج في أربعة محاور وهي:

(1) محور السياسات المالية.

(2) محور السياسات النقدية.

(3) محور سياسات القطاع الخارجي.

(4) محور سياسات القطاع الاجتماعي.

مما تقدم يتضح أن البرنامج محدد لمراجعة أثر فاقد البترول على أداء القطاعات الأساسية في الاقتصاد.وبالتالي تأتي الحلول محددة في القطاعات الأربعة المذكورة.كما يهدف البرنامج إلى إعادة التوازن في الاقتصاد السوداني بنهاية الفترة 2014.ويستهدف النمو الاقتصادي بوتيرة متصاعدة على أساس النمو في سنة 2006 وهي السنة التي شهدت أعلى معدل نمو خلال العقد الفائت.

السياسات المالية

وضعت سياسات محددة للمالية العامة لمعالجة فاقد البترول وحدد البرنامج سياسات في جانبي المصروفات والإيرادات.

المصروفات: حدد البرنامج تخفيضاً كبيراً جداً في جانب هيكل الدولة والذي شهد ترهلاً في العقد الماضي الأمر الذي يستدعي التدخل، كما أن زيادة الإيرادات تحتاج إلى مدى زمني كبير مقارنة بخفض المصروفات.وحدد البرنامج خفض نفقات الحكومة بنسبة 20 %.

الدعم: يستهلك موارد كبيرة من المالية العامة وهو مستمر من العام 1992 وخاصة في جانب السلع الضرورية، حدد البرنامج إزالة الدعم عن السلع تدريجياً بحيث يقل العبء على المواطن على مدى ثلاث سنوات.

ولأية المالية على المال العام: هذا يحتاج إلى تقوية في مجال المؤسسات والهيئات، وتمت فعلياً خصخصة 27 شركة وكذلك وجهت المؤسسات الحكومية لترشيد نفقاتها.

الضرائب: يجب زيادتها، أي توسيع المظلة الضريبية بحيث تتم تغطية كل الأفراد والمؤسسات الذين يتهربون من دفع الضرائب.

السياسات النقدية: تستهدف مشكلتين أساسيتين التضخم وسعر الصرف، فالتضخم مربوط بعرض النقود، وللتحكم في معدلات ثابتة لمستوى الأسعار لابد من التحكم في العرض النقدي.وبالنسبة للحكومة هناك إلزام صارم قانوناً بتطبيق سياسات البنك المركزي لأن المالية تستلف من المركزي ولابد أن يكون الاستلاف وفق القانون، والذي يحدد 15 % من الميزانية إقراض من البنك للمالية ويسدد هذا الدين بنهاية العام.فالاستلاف لتمويل العجز تقره السياسة لكن بشكل مؤقت.

نموعرض النقود في النظام المصرفي:

فالمركزي يمتلك عدة آليات للتحكم في القاعدة النقدية منها نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، فالتضخم ليس بظاهرة نقدية

وحدها، انما هو ظاهرة سياسات عامة ترتبط بالقطاع الحقيقي بجانب التضخم المستورد حيث إن سياسات البنك المركزي ركزت على الربط بين القطاع الحقيقي ومعدلات التضخم وسعر الصرف.

سعر الصرف: التدهور الذي يحصل في سعر الصرف سببه الرئيسى الفجوة بين موارد واستخدامات النقد الأجنبي (الطلب – العرض) والفجوة في ميزان المدفوعات بخروج البترول، وهذا يشكل ضغوطاً على سعر الصرف.وتهدف السياسات في العام 2012 للوصول إلى سعر صرف مستقر بنهاية البرنامج يتحدد بالعرض والطلب ووجود سوق واحد بدلاً من سوقين رسمي وآخر موازي.

سياسات القطاع الحقيقي تمثل المخرج من أزمة سعر الصرف وذلك بزيادة الإنتاج، وصمم البرنامج الإسعافي سياسات للتوازن بين القطاعين الحقيقي والخارجي، وذلك لتحديد ثماني سلع في جانبي الصادرات الواردات على وجه التحديد ففي جانب الصادرات لابد من زيادة الإنتاج في السلع التي تتوفر فيها ميزة نسبية في الموارد.وهنالك أربع سلع لاحلال الواردات وهي القمح، السكر، زيوت الطعام والأدوية، وهذه سلع يمكن إنتاجها بوفرة وتصدير الفائض منها.في الفترة الحالية السودان يستورد من القمح ماقيمته 900 مليون دولار لكن يمكن تمزيق هذه الفاتورة بنهاية البرنامج، وكذلك السكر وغيره من زيوت وأدوية، فالسودان يمتلك قدرة تصنيع أدوية تسد حاجة السودان وللصادر.

وفي جانب الصادرات حددت أربع سلع لزيادة الإنتاج والصادر والتصنيع وهي القطن كمحصول أساسي يعول عليه تعويض خلل ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة المساحات المزروعة من القطاعين المروي والمطري، بجانب استخدام البذور في إنتاج زيوت الطعام والمخلفات الأخرى في صناعة الاعلاف. السلعة الثانية هي صادرات الثروة الحيوانية: حدد البرناج تحديث صادر الثروة الحيوانية وايقاف صادر الحيوانات الحية واستبدالها بصادرات اللحوم حيث تتوفر المسالخ بجانب توفير الجلود للصادر.السلعة الثالثة الصمع العربي وهي سلعة محتكرة للسودان وركز البرنامج على تصنيع الصمغ العربي للصادر.

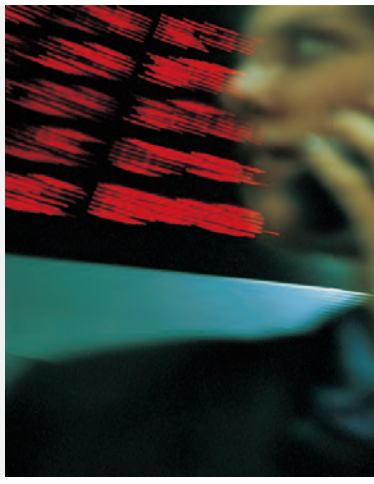

والسلعة الرابعة والأخيرة هي ثروات الأرض الذهب والبترول بالرغم من أن الذهب يتم التنقيب عنه بطرق بدائية، لكن هناك اتجهات لتطوير التعدين وتشجيع دخول القطاع الخاص.

أما البترول هناك امكانات للعود للتصدير أكثر من السابق فالإنتاج الحالي من البترول 115 ألف برميل ومتوقع الزيادة بمقدار 65 الف برميل وهي تعادل 2.500 مليون دولار وهي تؤكد العودة للتوازن بنهاية البرنامج.النجاح في إنتاج السلع الثمانية سوف يمكن السودان من سد الفجوة وإعادة التوازن بشكل مستدام.

سياسات القطاع الاجتماعي:

هذا القطاع غالباً ما تهمله السياسات المالية والنقدية مع العلم أن الإنسان هو غاية التنمية. القطاع الاجتماعي لابد أن يتأثر لأن لكل برنامج وسياسة تكلفة وخاصة أن البلاد تعاني من فاقد كبير في الموارد من الداخل والخارج.السؤال من يتحمل هذه التكلفة؟ والتي تتمثل في (رفع الدعم، وزيادة الضريبة، خفض المصروفات) وهي وسائل بالبرنامج الإسعافي لاعادة التوازن، إذ إن الدولة والقطاع الخاص والمواطن لابد أن يتحمل كل منهم نسبة من تكلفة اعادة التوازن مع مراعاة تحميل المواطن الجزء الأصغر من التكلفة والتركيز على الحكومة والقطاع الخاص وهي مسألة من الصعوبة بمكان لكنها ممكنة بتغيير السياسات كما يجب تطبيقها على مراحل بالتدرج حتى لا تكون بالغة الأثر على المواطن.على سبيل المثال زيادة تكلفة الوقود تزيد من أسعار السلع والخدمات.

اكد السيد/ المحافظ على عدم رفع الدعم عن المحروقات في الوقت الحالي، لكن سيرفع الدعم بعد كهربة المشروعات الزراعية وتقليل استهلاك المحروقات.

اكد البرنامج الإسعافي على سياسة دعم الاجور وذلك لمقابلة الضغوط التضخمية وزيادة الأسعار للمحافظة على المستوى المعيشى للافراد، وهنالك برامج أخرى لابد أن تكون مستمرة لدعم المعالجات وهي الرعاية الصحية للجميع، مجانية التعليم الأساسي حق للجميع ومجانية التأمين الصحي والذي يجب أن ننشره على أوسع نطاق، صندوق دعم الطلاب وبرنامج الزكاة.

دورة المنتجات المالية الإسلامية

رصد ومتابعة
د.عبدالباسط محمد المصطفى جلال
إدارة البحوث والتنمية

نظمت الإدارة العامة للسياسات والبحوث والتنمية ببنك السودان المركزي بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (أحد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية جدة) دورة بعنوان (المنتجات المالية الإسلامية)، وذلك برئاسة بنك السودان المركزي في الفترة من 19 إلى23- فبراير 2012م، وجاءت الدورة في إطار التعاون والتنسيق بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية جدة.

بدأت الدورة أعمالها بجلسة افتتاحية بحضور السادة مساعدي محافظ بنك السودان المركزي والسادة مديري العموم والإدارات ببنك السودان المركزي إضافة إلى ممثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وبحضور 45 مشاركاً من السودان وثلاث دول عربية هي جمهورية مصر العربية، جمهورية تونس وجمهورية موريتانيا.وافتتحت الجلسة الافتتاحية بآيات بينات من القرآن الكريم، تلتها كلمة ترحيب من السيد مساعد المحافظ لقطاع الاقتصاد والسياسات ثم كلمة ممثل البنك الإسلامي للتنمية جدة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، حيث عبرت الكلمة الأولى عن عمق العلاقة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية جدة وتقدير السودان لجهود البنك الإسلامي للتنمية جدة ودوره التنموي، وجهوده التي لا تخطئها الأعين، كما تمت الإشارة إلى اتفاق التعاون في المجال الفني بين المؤسستين واستفادة بنك السودان المركزي من فرص التدريب وبناء القدرات في البرامج التي يقدمها ويرعاها البنك الإسلامي للتنمية جدة، وفي المقابل الاستفادة من الإرث والخبرة الثرة للسودان في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلاميين. أما ممثل البنك الإسلامي للتنمية جدة فقد أشار إلى عمق العلاقة التي تربط بين السودان والبنك الإسلامي للتنمية جدة ونظرة التقدير والاحترام من قبل البنك الإسلامي للتنمية جدة للسودان حكومة وشعباً، وتطرق إلى اتفاق التعاون والتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية جدة وبنك السودان المركزي في مجال بناء القدرات، وأوضح أن الاستفادة ليست فقط لمنسوبي البنك المركزي، وإنما تشمل أيضاً

الاستفادة من خبرات العلماء السودانيين خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية، لذا اعتمدت هذه الدورة بالكامل على خبرات سودانية لها مساهمات وأفكار قيمة حول موضوع الدورة، واعتبر البرنامج بمثابة نقطة انطلاق لأفاق أرحب من التعاون بين المؤسستين.اشتمل البرنامج على عدد ثلاث عشرة محاضرة وفيما يلي تلخيص بما جاء فيها:

1. محاضرة بعنوان (الإطار الفكري للاقتصاد الإسلامي وتقييم تجربة المصارف الإسلامية عالمياً) قدمها السيد/ د.الطيب أحمد شمو أستاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم، وهدفت إلى التذكير بمقاصد الفكر الاقتصادي الإسلامي وتقويم موجز لتطبيقات قواعد التمويل الإسلامي التي تميز المصارف الإسلامية وتعكس معاني ذلك الفكر حيث تم من خلالها عرض الإطار الفكري للاقتصاد الإسلامي وفلسفته.

2. محاضرة بعنوان (الضوابط الشرعية في المعاملات المالية (نظرة مقاصدية)) قدمها السيد/ د.حماد محمد أحمد البشير الباحث الشرعي بالهيئة العليا للرقابة

الشرعية بنك السودان المركزي حيث تناول تعريف علم المقاصد الشرعية وبيان مقاصد الشريعة الإسلامية وحفظها لضرورات الحياة، استجلاء النظرية الاقتصادية الإسلامية المرتكزة على المقاصد الشرعية وبيان كيفية ضبط المعاملات المالية وفقا للمقاصد الشرعية وتقسيم صيغ المعاملات المالية إلى مجموعات وفقا لطبيعتها ومقاصدها لإيجاد الضوابط العامة المشتركة بينها.

3. ست محاضرات بعنوان (الصيغ المصرفية الإسلامية المبادئ والتطبيقات) قدمها السيد/ د.طه الطيب أحمد مدير عام بنك الاستثمار المالي بالسودان حيث تحدث عن صيغ التمويل الإسلامي بأشكالها المختلفة ومجالات تطبيقاتها (المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، المضاربة والمشاركة والصكوك)، حيث تم التركيز على أنماط المنتجات التي ترتكز في بنائها وتكوينها على قاعدة الصيغ مع عقد مقارنات بين أنظمة مصرفية إسلامية مختلفة.

4. محاضرة بعنوان (مخاطر صيغ التمويل المصرفي في علاقتها باستخدام الصيغ في مجال إدارة السيولة) قدمها د.عبدالباسط محمد المصطفى الباحث بإدارة البحوث والتنمية في بنك السودان المركزي، حيث تعرض إلى العلاقة المتداخلة بين إدارة مخاطر التمويل ومخاطر السيولة وكيفية توظيف إدارة مخاطر التمويل كآلية لإدارة مخاطر السيولة عبر الصيغ الإسلامية المختلفة مستندا في ذلك على مقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

5. محاضرة بعنوان (تطبيقات صيغ التمويل الإسلامية في مجال إدارة السيولة) قدمتها الاستاذة مشاعر محمد إبراهيم من بنك السودان المركزي، وتحدثت فيها عن إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بالتركيز على تجربة السودان في إدارة السيولة والوضع الراهن للمصارف والتحديات

التي تجابهها والحلول المناسبة.تم التركيز على إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك عبر الصكوك والشهادات الحكومية سواء الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو عبر البنك المركزي.

6. محاضرة بعنوان (التأمين ودرء الخطر عن التمويل)، قدمها السيد/ د.سيد حامد حسن مدير عام الشركة التعاونية للتأمين حيث تحدث عن ماهيَّة التَّأمين ومشروعيَّته، المال ودرء الخطر عنه، المنتجات التَّأمينيَّة والتَّكافليَّة والتَّمويل، مقارنة بين الضَّمانات التَّقليديَّة والمنتجات التَّأمينيَّة والتَّكافليَّة

7. محاضرتان بعنوان (صيغ التحوط الإسلامية)، قدمهما السيد/ د.بدرالدين قرشي مدير عام الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ببنك السودان المركزي، وتناول التعريف بالمخاطر المصرفية، الصيرفة الإسلامية وخصوصية مخاطرها، التحوط في صيغ التمويل الإسلامية، أدوات التحوط المتبعة في النظام المصرفي السوداني واختتم بالتحديات والمقترحات والحلول.

اختتمت الدورة أعمالها بكلمات من ممثل الدارسين وممثل البنك الإسلامي للتنمية جدة والسيد/ النور عبدالسلام الحلو مساعد المحافظ لقطاع الصيرفة والعملة. ابتدر ممثل الدراسين (من جمهورية مصر العربية) كلماته

بشكر وتقدير وثناء على الشعب السوداني وكرم حفاوته وضيافته وشكر خاص للجهتين المنظمتين، بنك السودان المركزي ممثلا في الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، والبنك الإسلامي للتنمية جدة ممثلا في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وأكد على حجم الاستفادة من الدورة خاصة وأن الدول المشاركة في حاجة ماسة للتعرف على المنتجات المالية الإسلامية والنظام الاقتصادي والمصرفي والمالي الإسلامي باعتبارها مقبلة على تبني النظام الإسلامي بصورة أكثر جدية وفاعلية.أما ممثل البنك الإسلامي للتنمية جدة فقد أشاد بالترحاب وروح الكرم السوداني كما سجل شهادة إشادة خاصة بالتنظيم الممتاز للدورة من قبل البنك المركزي الذي عكس الخبرة التي تتمتع بها كوادر البنك المركزي في مجال التنظيم والإعداد لمثل هذه المحافل مما كان له الأثر الايجابي بنجاح الدورة، وتمنى أن يستمر التعاون المثمر بين البنك المركزي والبنك الإسلامي للتنمية جدة.اما الاستاذ النور عبدالسلام فقد عبر عن سعادته بقيام هذه الدورة وبحضور الاشقاء العرب وأكد على استعداد البنك المركزي على استضافة هذه البرامج ورغبة السودان الجادة في نقل خبرته وتجربته الثرة في مجال الصيرفة الإسلامية إلى جميع الدول ؛ وبصفة خاصة الدول الإسلامية والاستفادة من الخبرة المتوفرة لدى البنك الإسلامي للتنمية جدة في المجالات المختلفة بالتركيز على بناء الكوادر، وتمنى أن يكون المشاركين قد استفادوا من معين خبرة المحاضرين.

اختتمت الدورة بحفل تكريم وتوزيع للشهادات حيث قام الدارسون بتكريم بنك السودان المركزي ممثلا في الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، والبنك الإسلامي للتنمية ممثلا في المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، كما قام الدارسون من السودان بتكريم ممثل البنك الإسلامي للتنمية جدة وزملائهم المشاركين من الدول العربية الشقيقة، كذلك قامت الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بمنح شهادة تقديرية للمحاضرين واختتم حفل التكريم بتوزيع الشهادات على الدارسين.

JOVIAL

إعداد: بشرى خير حاج خير

إدارة البحوث والتنمية

المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات

Corporate social Responsibility (CSR)

بعد ظهور سياسة التحرير وخصخصة شركات القطاع العام انحسر الدور الاجتماعي للحكومات، وتزايدت الضغوط الشعبية الرافضة للخصخصة بحجة أنها تؤدى إلى فقدان الخدمات التي تقوم بها الدولة، بالإضافة للتخوف من إهدار الشركات للموارد والإضرار بالبيئة وحقوق الإنسان في التوظيف والعمل مما دفع كثيراً من الشركات الانتباه لتبني المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في رسالتها وفلسفتها كتعويض للمجتمع الذى تعمل به.لذلك لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها أو سمعة مراكزها المالية فقط، بل إلى مدى اهتمامها بقضايا المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي

عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وتشمل النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة. بالمقابل قيام الشركات بدورها الاجتماعى يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها والاعتراف بوجودها، والمساهمة في تحسين الصورة العامة لمنتجاتها وسمعتها، وزيادة الإنتاجية والمبيعات، وإخلاص العملاء، وبناء علاقات قوية مع الحكومات واستقطاب أكفأ العناصر البشرية.ويمتد ذلك لإمكانية تسهيل الحصول على التمويل المصرفي وحسن إدارة المخاطر الاجتماعية.

ولكن التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية تقل في حالة وجود ثغرات في التشريعات والقوانين التي تعمل فيها هذه الشركات، أي عندما لا تنظم هذه التشريعات وتضبط الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشان المبادئ والحقوق الأساسية للإنسان في العمل وإعلان ريو (Rio (Declaration وحول البيئة والتنمية المستدامة، وغير ذلك من المبادئ الدولية التي تكفل حماية الحريات الأساسية للإنسان وحماية البيئة.

1 - مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

هناك توافق واسع بين كافة المؤسسات التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة في إطار التخطيط الاستراتيجي والعمليات للشركات.وقد ظهرت في السنوات الماضية العديد من المناقشات حول مسألة ما إذا كانت هذه المسؤوليات يجب أن تكون طوعية أولاً، وخاصة فيما يتعلق بالتحديات البيئية مثل تغير المناخ، وكذلك فيما يتعلق بإنفاذ معايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية..ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعا تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.حيث عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية.

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسئولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسئولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.

2 - مبادئ الاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات

1 - دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكاتها.وذلك بالقضاء على جميع أشكال والعمل الإجباري.و على عمالة الاطفال.و التمييز في مجال التوظيف والمهن على أساس العمر والجنس والعرق والدين، والوزن والجاذبية والطول بالإضافة لاحترام حرية تكوين النقابات الخاصة بتمثيل الموظفين وإشاعة الديمقراطية في مكان العمل والاعتراف الفعلي بها.لضمان السلامة والصحة المهنية.

2 - تشجيع وتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة وذلك بتطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة يتطلب هذا اعادة النظر في عمليات التنمية لتراعي سلامة العمليات البيئية، وتجنب حدوث مشكلات بيئية والمحافظ على الموارد وتأمين الاستخدام المتواصل للكائنات الحية، وتتيح للجيل الحاضر احتياجاته المشروعة دون الاخلال بقدرة الموارد على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، أي توجيه التنمية صوب الاستدامة.وحق الناس في الحياة في بيئة نظيفة وآمنة ومنتجة.

3 - مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيه الابتزاز والرشاوي للمستهلكين أو السياسيين بغرض الحصول على ميزات غير مستحقة وبشمل ذلك تجنب الغش عن طريق االمبالغة في اعلان المنتجات بتضليل المستهلكين أو دفعهم لانماط استهلاكية غير مرغوب فيها.

3 - كيفية نشر ثقافة الدور الأخلاقى والاجتماعى للشركات

يجب على الحكومات تشجيع الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات

الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.ومنح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

يتطلب ذلك تحديدها لمفهوم المسئولية الاجتماعية، على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السوداني وترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على الشركات استهدافها وتحديد المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية.بالإضافة لتحديد إطار زمني لتنفيذها واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة منها.وتشجيع الشركات على الافصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسئولية الاجتماعية. وضرورة الزام دمج المسئولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة المنشاة وثقافتها.واعتبار المسئولية الاجتماعية من مسئوليات الإدارة التنفيذية، ضمن التخطيط الاستراتيجي للشركة، ويجب أن تتضمن المسئولية الاجتماعية الاعتراف بقيمة الموظف ومنحه الحوافز الكافية، وأن تضع الشركات التقارير الدورية والقيام بالتدقيق حول مدى مراعاتها لمسئوليتها الاجتماعية.وقد يتطلب القيام بتنظيم حملات إعلانية واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية وزيادة الوعي بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل.

4 - بعض ظواهر وانعكاسات التجارب الأخلاقية للشركات

بالرغم من صعوبة تحديد درجة أخلاقية المنتج أو الخدمة، إذ يتوقف ذلك على المفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة. ولكن هناك شبه إجماع على عدم أخلاقية الممارسات المذكورة أدناه:

1 - إنتاج المنتجات والخدمات القابلة للإدمان والخطرة بطبيعتها (مثل التبغ والكحول والأسلحة وتصنيع المواد الكيميائية، والإكثار من العمليات الضارة بالبيئة : كالتلوث وانبعاثات الكربون.

2 - المشاكل الأخلاقية الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة : الأغذية المعدلة وراثياً، الإشعاع المنبعث من المحمول والصحة.وأخلاقيات اختبار المنتج: حقوق الحيوان والتجارب على الحيوانات.

3 - عدم نشر المعلومات اللازمة عن أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية.

4 - عدم عدالة عقد العمل بين صاحب العمل والموظف بصورة تبدو أقرب للعبودية والاسترقاق وذلك بعد مواءمة حجم العمل بالراتب وعدم الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل.

5 - الممارسات المانعة للمنافسة: وتشمل هذه استراتيجيات التسويق الهادفة للاحتكار كتكتيكات التسعير واستخدام الإغراق وبيع المنتجات بأسعار أقل من قيمتها العادية.وهذا يمكن أن يوثر سلباً على التنافسية.

6 - المبالغة في مضمون ومحتوى الاعلانات بصورة تؤدى لغش المستهلك:واستخدام الإعلانات الهجومية للشركات المنافسة، واستخدام الجنس في الإعلانات، أو المنتجات التي تعتبر غير أخلاقية أو ضارة

7 - إساءة استخدام أنظمة الملكية الفكرية والتعدي على براءة الاختراع، وعلى حق المؤلف، التعدي على العلامات التجارية.

5 - المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للشركات السودانية

في السودان بعد انتشار ظاهرة الخصخصة تزايد القلق عن الجهة إلى ستؤول إليها مسؤولية تقديم كثير من الخدمات التي كانــت تقوم بها الدولة كالصحة والتعليم والتوظيف، والالتزامــات المترتبة عــن الأضرار التي تلحقهــا الشركات بالتربــة والماء والهــواء،، ومن خلال التجربــة يمكن القول أن هناك بعض الممارســات الأخلاقيــة والاجتماعية لبعض الــشركات كما أن هناك بعض الســلبيات وجوانب القصور التي يمكن التوصية بها.

ومن الممارسات الاجتماعية والأخلاقية للشركات السودانية والتي عبرت عنها في رســالتها وفلســفتها تجــاه العاملين والمجتمع والبيئة التي تعمل فيها، كشركات كالاتصالات التي عملت في مجال الدعم الصحي والعلاجي في المستشــفيات والمســاهمة في تعبيد بعض الطرق وعلى المستوى الفردي القيام بمسابقات وتحفيز ورعاية وعلاج المبدعين والمتفوقين لكافة فعاليات المجتمع.و بالرغم من الممارســات الأخلاقية المذكــورة الا أن هناك كثير من الاعمال التي تتطلب مزيداً من التوجية والتذكير بالمسؤولية الأخلاقية خاصة الخدمات التــي كانت حتى وقت قريب تقدمها الدولة مثل خدمات الصحة والتعليم والتوظيف،.لذا توصى الدراسة بالآتي:

1 - وضع القوانين والتشريعــات الخاصة بقواعد الأخلاق لبعــض المهــن والوظائــف لضبطهــا أخلاقيــا بالقانون[15]، وضرورة وجــود دليل ارشــادى مهنى خاصــة للعاملين في المهــن الصحيةوالتعليميــة [16] والقيــادات العليا للشركات والمؤسسات وذلك لخطورة دورها في المجتمع.

2 - عنــد الاختيــار للوظائف يجــب عــدم التمييز على أســاس العمر والجنس والعرق والدين، والوزن والجاذبية والطول.

3 - الاهتــمام بتشــكيل أعضــاء مجالــس إدارة يتصفون بالحصافة والعدالة والإحســان وضبــط النفس والاعتدال وغيرهــا مــن الصفــات التي من شــانها أن تــؤدى لتطور واستدامة المؤسسة.

7 - المراجع

1 - ميســون محمد عبد القادر التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمســئولية الاجتماعية ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة عمادة الدراســات العليا كلية التربية علم النفس – إرشــاد نفسي2009.

2 - رقية عيران المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطنــي الاجتماعــي والمبــادرات الطوعية، القائــم بأعمال مسؤول العلاقات العامة سوق فلسطين للأوراق المالية.

3 - صالح الشــيخ تكوين الصورة الذهنية للشركات ودور العلاقــات العامة فيها بحث مقــدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة إعداد الطالب م.٢٠٠٩

4 - حسين الاسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية 2010.

5 - Catalyst Consortium W HAT IS CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY?

http://www.rhcatalyst.org.2002.

15 عدم المغالاة في تكاليف التعليم الخاص، وتقديم نتائج مضللة عن مستويات الطلاب، والمبالغة في اعطاء الدرجات العلمية في الامتحانات، عدم ادخال المشاكل والعلاقات الشخصية بين الطالب والمعلم كمحدد لنتيجة الامتحانات، التقصير في مراقبة الامتحانات.

16 كتعمد زيادة تكاليف العلاج، وذلك بفرض مزيد من الرسوم العلاجية وطلب إجراء مزيد من الفحوصات غير الضرورية والزام المريض بشراء نوع معين من الأدوية وإجراء الفحص عند شخص محدد لاسباب غير طبية.عدم ترك الاخصائيين مسؤولياتهم للنواب في حالات تستدعى وجودهم، تقليل الزمن المتاح للكشف لكل مريض، عدم خروج الطبيب قبل انتظار نتائج الفحص، الالتزام بزمن المرور على المرضى.

كتاب: الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي[17]

د.مجدي الامين نورين
إدارة البحوث والتنمية

تزايد الاهتمام العالمي بدور القطاع المصرفي في مواجهة الأزمات المالية الأخيرة، حيث شـهد النشاط الاقتصادي العالمي العديد من المتغيرات، والتي كان لها انعكاسات مهمة على العلاقات الاقتصادية والنقدية والمصرفية، وقد تأثر القطاع المصرفي في البلدان النامية وبصفة خاصة العربية والإسـلامية بعدد من الانعكاسـات التي أوجدتها تلك المتغيرات، والتي من أهمها الأزمات المالية، بالإضافة إلى الاتجاه الدولي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات، وعولمة أسواق رأس المال الدولية، وتزايد دور الاسـتثمار الأجنبي المباشر، هذا الوضع استلزم ضرورة تطوير أداء القطاع المصرفي، وإيجاد نوع من التعاون بين القطاعات المصرفية على المستوي الاقليمي العربي وخاصة بين البنوك المركزية.

يهدف الكتاب إلى تناول دور القطاع المصرفي في تجنب الأزمات والمتغيرات الاقتصادية بالتركيز على دور البنوك المركزية.يتضمن الكتاب ثمانية فصول، تناول الأول سرداً تاريخياً للأزمات المالية، والأشارة إلى أن العالم شـهد منذ القرن التاسـع عشر عدة انهيارات مالية في انجلترا، وأزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتتابعة في كل من المكسـيك والارجنتين وكندا، ثم انهيار بورصة لندن وغيرها. وقد ذكر الكاتب أن في كل هذه الانهيارات كان السـبب يختلف ظاهرياً ولكنها كانت تشـترك في ظاهرة أساسـية تنتهـي إليها.ومثال ذلك ظهور دين بحجم كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السـوق، ويتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع ذلك مثل الركود الاقتصادي الذي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عطالة كبيرة.

اختتم الكاتب هذا الفصل بعدة نتائج تلخصت في الآتي:

- أن وقوع مشـاكل مالية تنتج عنها مشـاكل اقتصادية في القطـاع الحقيقي مثل الركود وانخفاض الإنتاج والعطالة.
- أن السبب في كل هذه الأزمات هو الدين المبالغ فيه.
- أن التدخـل لإصلاح الأوضاع مـن قبل حكومات العالم كان دائماً مـا يتم لتبرير التدخل السياسي.

اسـتعرض الكاتب في الفصل الثاني الرقابة المصرفية على القطاع المصرفي، حيث تناول وظائف البنك المركزي ودوره في الرقابة على المصارف، وتعريف السياسة النقدية ودور البنك المركزي في تنفيذها، بالإضافـة إلى اسـتعراض أدوات البنك المركزي في التحكم في النشـاط النقدي والمصرفي.كما تحدث الكاتب عن أهمية التعاون المصرفي بين البلدان العربية والإسـلامية، وتعرض لأسباب استمرار تبعية البلـدان النامية للبلدان المتقدمة والتي تلخصت في ضعـف المقدرة على التحول، والذي يرجع إلى جمود تحركات عوامل الإنتاج في الأنشـطة التقليدية، والمنافسة القوية بين البلدان المتقدمة خاصة في مجال الإنتاج الصناعي، والسياسات الحمائية التي تضعها البلدان المتقدمة بغرض عرقلة استيراد السلع الصناعية، وغياب الشخصية المستقلة للبلدان النامية.

تنـاول الكاتب في الفصل الثالـث المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي تركـزت على المتغيرات ذات العلاقة بدور القطاع المصرفي وأداء البنك المركزي في البلدان النامية على حسـب مايرى الكاتب في الآتي:

17 · أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي (مكتبة الوفاء القانونية، والاسكندرية 2011.

- الثورة العلمية والتكنلوجية في مجال الإلكترونيات والاتصالات.
- تحرير أسواق السلع والخدمات وعولمة أسواق رؤوس الأموال والاتجاه نحو عولمة الإنتاج.
- اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- صحوة الفكر الاقتصادي والمصرفي الإسلامي.

وتنـاول الفصل الرابع والخامس على التوالي انعكاسـات تلك المتغيرات على الاقتصاد العالمـي وعلى الاقتصادات النامية، والتي تمثلت في تنامي الأهمية النسـبية للتجارة الإلكترونية في إطار تزايد حجم التجارة العالمية، وتزايد دور المؤسسـات الدولية في إدارة الشـئون الاقتصاديـة الدولية، وتنامي حركة رؤوس الأموال المضاربة عبر الحـدود الدولية، وتزايد درجة تكامـل الإنتاج عالميـاً وتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وظهور عملات دولية ناتجة عن اتسـاع نطاق التكتلات الاقتصادية وأخيراً تأسيس وانتشار البنوك الإسلامية على المستوى العالمي.

وتمثلت انعكاسـات تلـك المتغيرات على الاقتصـادات النامية في انخفاض إسـهام بعض الدول الناميـة في حجم التجارة الإلكترونية، وتدخل المؤسسـات الدولية في السياسـات الاقتصادية الداخلية للدول النامية، الاختلالات والأزمات النقدية والمصرفيـة في تلك الدول وتباين اسـتجابتها لتكامل الإنتاج، وتباين تأثيرات التكتل الاقتصـادي والنقدي على أقتصادات بعض البلدان.

تنـاول الكتاب في الفصل السـادس كيفية تطوير أداء البنك المركزي ودوره في الدول النامية، وقد أشـار إلى ثلاثة محاور للتطوير.يركز الأول على ضرورة مسـايرة الاتجاهات الحديثة في الصيرفة المركزية من حيث الأدوات النقدية غير المباشرة، وتنميـة الصيرفة الإلكترونية والرقابة عليها، والفصل بين الصيرفة المركزيـة وإدارة الدين العام، وتطوير العمل الإداري في مجال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي والإشراف المصرفي الحصيف.

أمـا المحور الثاني فقـد تناول عملية التطوير في تفعيل دور البنك المركزي في دفع التنمية الاقتصادية، حيث أشـار إلى أن المشـكلة الأساسـية في عدم إسهام البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية بكفاءة، ويتمثل ذلك في أن جزءاً ضئيلاً نسـبياً من المدخرات يتم توظيفه في الاوراق المالية والجزء الأكبر يتم توظيفه واسـتثمارهم في التجارة بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة لأغراض اسـتهلاكية، وفي تمويل السـلع الاستهلاكية المستوردة على حساب السلع المحلية. وقـد أوضح Patrik18 في مقاله عن العلاقة بين أسـواق الائتمان والتنمية الاقتصاديـة أن هناك اتجاهين يحكمان هذه العلاقة، الأول هو أن التنمية الاقتصادية تعمل على تطوير سوق الائتمان ويسمى هذا الاتجاه بتنمية الطلب، والثاني هو ان تطوير سوق الائتمان يعمل على التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وهذا الاتجاه يعرف بقيادة العرض.

ويتمثل المحور الثالث في مسـاندة العمل المصرفي الإسـلامي ويرتكز ذلك على قاعدتين أساسـيتين، الأولى هي انهاء وضع التبعيـة الاقتصادية للعالم الخارجي وتصفية جميع الآثـار الاقتصادية، والثانية هي تحديد أهداف التجارة الخارجية لكل بلد إسـلامي بما يكفل التوجه إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب من السـلطات النقدية في البلدان العربية والإسـلامية، العمل على تهيئة البيئة التسـويقية وإيجاد الأدوات الرقابية وتطوير آليـات العمل المصرفي الملائمة لطبيعة البنوك الإسلامية.

يتعرض الفصل السابع إلى ضرورة التوافق مع مقررات لجنة بازل I وبازل II للتقليل من المخاطر التي يتعرض لها النشاط المالي والمصرفي.

وفي الفصل الثامن والأخير تطرق الكاتب لتفعيل التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية، حيث أشار إلى أن تطوير أداء البنـك المركزي والذي يعتبر ضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية المعاصرة لا يكفي، اذ لابد من تهيئة البيئة المصرفية والنقديـة في هذه البلدان لإيجـاد نوع من التعاون بين بنوكها المركزية، فالتطوير على المسـتوى القطري لن يؤتي ثمارهم إلا إذا تضافرت كل الجهود على المسـتوى العربي والإسـلامي لزيادة المقدرة على مواجهة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

18 Hught Patrik," Financial development and Economic Growth in Underdeveloped Countries" (Economic Development and Cu - tural Change),1970.

أحداث اقتصادية

محلية وعالمية

إعداد/ مصطفى إبراهيم عبدالنبي

إدارة السياسات

الملتقى الاقتصادي السوداني الروماني الأول

استضافت الخرطوم خلال الفترة 21 - 23 فبراير 2012، فعاليات الملتقى الاقتصادي السوداني الروماني الأول الذي نظمته شركة بترولاينز للأنابيب والأعمال الهندسية القابضة وبرعاية د.عوض أحمد الجاز وزير النفط وبمشاركة 27 شركة رومانية تعمل في مجال النفط والغاز والبناء والتشييد والكهرباء، وبحضور أكثر من 1600 خبير اقتصادي وعدد من الوزارات ذات الصلة.وقد هدف الملتقى إلى جمع مديري الشركات الرومانية المشاركة في الملتقى بنظرائهم من الجانب السوداني في قطاعات النفط والكهرباء وتقنية المعلومات والإنشاءات والاستثمار، وذلك لتوقيع اتفاقيات تفاهم بين هذه الشركات، وتطوير العلاقة بين السودان ورومانيا، والسعي لنقل التكنولوجيا الرومانية المتقدمة في مجال البترول باعتبار أن رومانيا بدأت إنتاج النفط قبل 150 عامًا".كما يهدف الملتقى إلى الدخول نحو التقنية الغربية، وذلك من أجل النهوض بقطاع النفط خلال الفترة المقبلة.وقد أشار السيد وزير النفط عند مخاطبته للملتقى إلى أن أبواب السودان مفتوحة أمام الاستثمارات الرومانية في كافة المجالات منوهاً إلى أن وزارته قد طرحت 6 مربعات نفطية للاستثمار وان هذا الملتقى جاء في الوقت المناسب داعياً الشركات الرومانية لتقديم مالديها من تقنيات وخبرات.ومن جانبه، أكد السفير الروماني في الخرطوم أن حجم التعاون التجاري بين السودان ورومانيا خلال الثلاث سنوات الماضية شهد نموًا كبيرًا، مبينًا أن هذا الملتقى يعتبر فرصة للتعرف على المجالات الاستثمارية المتاحة في السودان خاصة في جانب إنتاج النفط والخدمات المرتبطة به.

دول منطقة اليورو تحتاج إلى ضخ مزيد من الأموال

أعلن وزراء مالية دول مجموعة العشرين في إجتماعهم الذي عُقد في المكسيك في فبراير 2012 أن دول منطقة اليورو تحتاج إلى ضخ مزيد من الأموال في صناديق الإنقاذ قبل أن تتمكن دول المجموعة من التدخل للمساعدة، مشيرين إلى ضرورة هذا الإجراء، وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرار الذي يقضي بتوفير المزيد من الموارد التي يحتاجها صندوق النقد الدولي للمساعدة.ومن ناحية أخرى صرحت الصين بعد اجتماع وزراء مجموعة العشرين أن ضمان الانتعاش الاقتصادي العالمي واستقرار أسواق المال لابد وان يمثل أولوية للمجموعة، وناشدت الصين بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها معالجة أزمة ديون منطقة

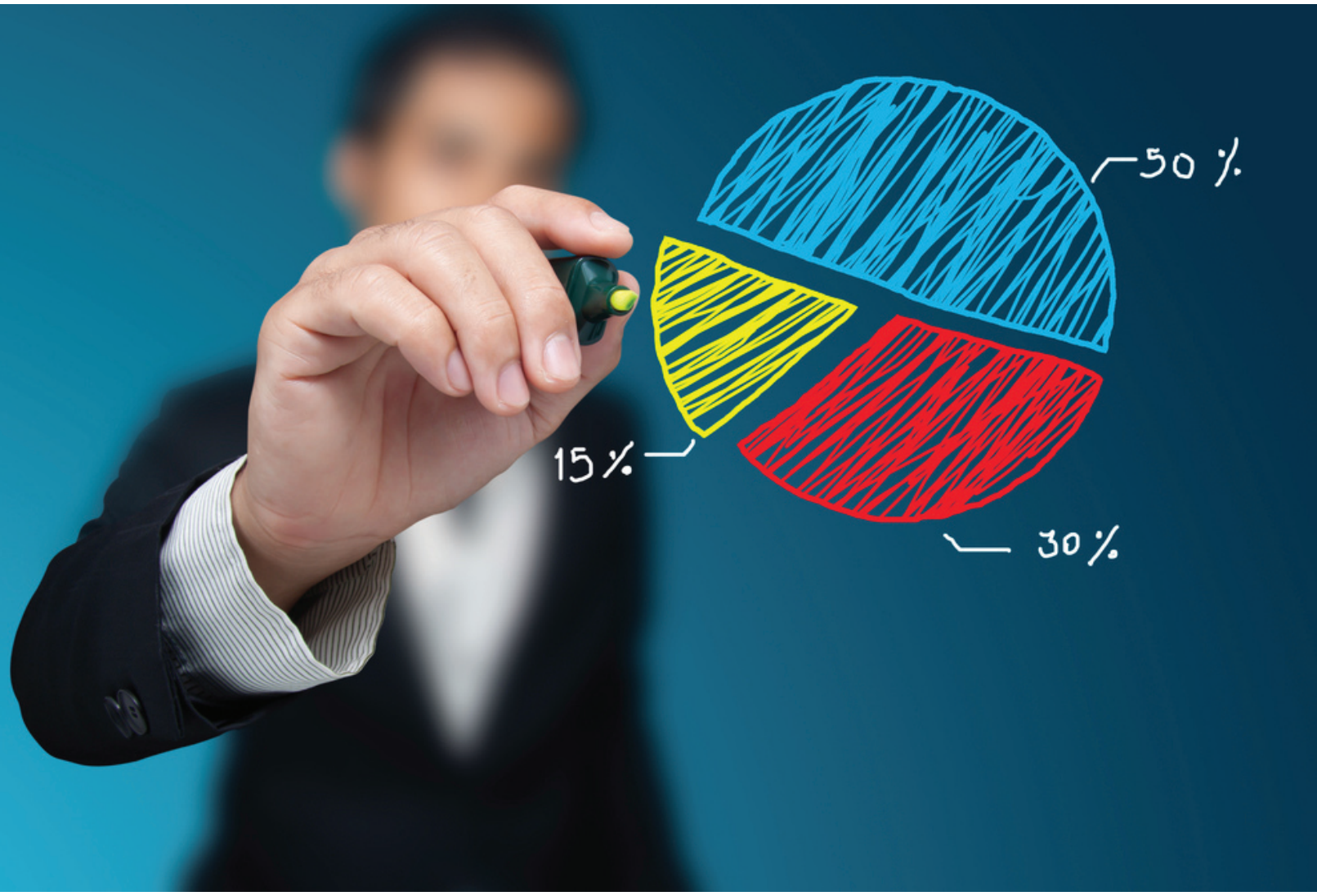

اليورو والحد من ارتفاع أسعار النفط وتحييد الآثار السالبة لتقلب تدفق رؤوس الأموال.

صنـدوق النقد الـدولي يوافق على منـح اليونان مبلغ 36.7 مليار دولار أمريكي

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في منتصف مارس 2012 على اتفاقٍ يقـضي بحصول اليونان على مبلغ وقـدره 36.7 مليـار دولار أمريكي، وذلـك لدعم البرنامج الذي وضعته السلطات للتصحيح الاقتصادي المنشود.وعلى صعيـد آخر وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عـلى صرف مبلغ يُقدر بحـوالي 93.8 مليون دولار أمريكي للجمهوريـة اليمنيـة، وذلـك في إطار التسـهيل الإئتماني السريع الذي يهدف إلى تلبيـة احتياجاتها الملحة المتعلقة بميزان المدفوعات.

الصين تسـجل فائضاً قدره 5.35 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام2012

سـجل الاقتصاد الصيني فائضاً تجاريـاً في الربع الأول من العـام 2012 بلغ 5.35 مليـار دولار أمريكي مع تراجع نمو الـواردات في حين نمت الصادرات بوتيرة أسرع من المتوقع، وزادت الواردات بنسـبة 5.3 % مقارنة مع مستوياتها قبل عـام ومقارنة مع توقعـات خـبراء اقتصاديين لزيادة قدرهـا 9%. وارتفعـت الصادرات بنسـبة 8.9 % في ذات الفـترة.

مؤشـــــــــــرات

إعداد يسرا محمد خير
إدارة الإحصاء

جدول رقم(1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007:

سنة الأساس(1990= 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2011:

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية
2008		
ديسمبر	116.9	120.5
	(14.9)	(18.8)
2009		
ديسمبر	132.7	135.9
	(13.4)	(12.8)
2010		
مارس	135.7	139.3
	14.8	17.1
يونيو	147.0	151.8
	15.6	16.8
سبتمبر	149.2	154.3
	9.2	9.5
ديسمبر	153.0	157.0
	15.4	15.5

اقتصـــــــادية

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية
2011		
يناير	157.8	162.3
	16.7	17.7
فبراير	158.2	163.5
	16.9	17.6
مارس	158.9	165
	17.1	18.5
إبريل	159.5	164.9
	16.5	17.2
مايو	162.2	168.1
	16.8	14.7
يونيو	169.2	175.1
	15.0	15.4
يوليو	174.4	180.6
	17.6	17.7
أغسطس	180.9	189.1
	21.1	22.6
سبتمبر	180.1	187.6
	20.7	21.6
أكتوبر	175.6	181.7
	19.8	20.5
نوفمبر	176.5	182.6
	18.1	20.0
ديسمبر	181.9	190.4
	18.9	21.3
2012		
يناير	188.3	198.5
	19.3	22.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم(2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
مارس	2.2021	2.2128
يونيو	2.3670	2.3785
سبتمبر	2.3519	2.3633
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
مارس	2.2282	2.2387
يونيو	2.3507	2.3625
سبتمبر	2.3668	2.3787
ديسمبر	2.4824	2.4948
مارس*	2.7747	2.7885
إبريل	2.6810	2.6944
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	2.6702	2.6836
يوليو	2.6702	2.6836
أغسطس	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
أكتوبر	2.6702	2.6836
نوفمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
يناير	2.6702	2.6836

المصدر: بنك السودان المركزي

بيانات معدلة*

جدول رقم(3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
مارس	2.2600	2.3412
يونيو	2.3467	2.5025
سبتمبر	2.3043	2.5700
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
يناير	2.2319	2.3710
فبراير	2.2296	2.3700
مارس	2.2378	2.3652
إبريل	2.2445	2.4153
مايو	2.2360	2.4556
يونيو	2.3465	2.4961
يوليو	2.3650	2.5044
اغسطس	2.3650	2.5030
سبتمبر	2.4788	2.4912
اكتوبر	2.4823	2.4921
نوفمبر	2.5204	2.5305
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
يناير	2.6361	2.6466
فبراير	2.7286	2.7395
مارس	2.8714	2.8829
إبريل	2.7226	2.7335
مايو	2.7397	2.7505
يونيو	2.7438	2.7542
يوليو	2.7515	2.7522
أغسطس	2.7456	2.7561
سبتمبر	2.7473	2.7562
أكتوبر	2.7453	2.7557
نوفمبر	2.7412	2.7518
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
يناير	2.7447	2.7555

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
مارس	2.2500	2.3300
يونيو	2.3500	2.4840
سبتمبر	2.3100	2.5000
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
يناير	2.2426	2.3700
فبراير	2.2405	2.3674
مارس	2.2378	2.3645
إبريل	2.2444	2.3716
مايو	2.2762	2.4046
يونيو	2.3625	2.4961
يوليو	2.3780	2.5044
اغسطس	2.3789	2.5019
سبتمبر	2.4596	2.4692
اكتوبر	2.4748	2.4844
نوفمبر	2.4598	2.4696
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
يناير	2.5518	2.5620
فبراير	2.7328	2.7437
مارس	2.8909	2.9025
إبريل	2.7225	2.7334
مايو	2.7455	2.7564
يونيو	2.7494	2.7656
يوليو	2.7441	2.7550
أغسطس	2.7494	2.7560
سبتمبر	2.7494	2.7603
أكتوبر	2.7487	2.7602
نوفمبر	2.7409	2.7518
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
يناير	2.7494	2.7604

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم(5)

مؤشرات نقدية

البيان	2005 ديسمبر
عرض النقود	14,031.4
العملة لدى الجمهور	3,740.4
الودائع تحت الطلب	4,447.6
شبه النقود	5,843.4
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3
الودائع تحت الطلب / عرض النقود (%)	31.7
العملة لدى الجمهور / عرض النقود (%)	26.7
شبه النقود / عرض النقود (%)	41.6
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع (%)	72.4

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم(6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

القطاع/ السنة	الزراعة	الصناعة
ديسمبر 2005	394.1	637.1
ديسمبر 2006	995.0	938.5
ديسمبر 2007	1,052.0	1,392.5
ديسمبر 2008	1,367.5	1,683.2
2009		
مارس	1,678.3	1,710.2
يونيو	1,501.3	1,762.8
سبتمبر	1,444.2	1,718.3
ديسمبر	1,956.9	1,710.8
2010		
مارس	1,870.9	1,892.4
يونيو	1,904.4	2,080.9
سبتمبر	2,341.2	1,998.6
ديسمبر	2,638.2	2,183.6
2011		
يناير	2,529.3	2,228.5
فبراير	2,675.4	2,297.8
مارس	2,600.9	2,321.9
إبريل	2,565.2	2,304.4
مايو	2,581.5	2,303.8
يونيو	2,550.9	2,359.0
يوليو	2,483.9	2,378.5
أغسطس	2,504.4	2,392.2
سبتمبر	2,538.2	2,289.2
أكتوبر	2,507.2	2,251.2
نوفمبر	2,501.7	2,245.1
ديسمبر	2,673.9	2,481.0
2012		
يناير	2,649.3	2,582.3

المصدر: بنك السودان المركزي

ملحوظة: تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

بيانات معدلة*

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية

الصيغةالفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011			2012
	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - مارس	إبريل- يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير
المرابحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	3,476.6	3,689.3	3,371.7	3,761.9	1,209.2
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	64.7	52.5	55.8	65.3	49.8
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1641.4	1,981.9	602.4	787.4	245.3	378.4	376.5
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	11.2	11.2	4.1	6.6	15.5
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	328.8	411.6	273.3	441.1	49.4
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.9	4.5	7.7	2.0
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.5	23.1	15.2	91.0	45.5	2.2
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.4	0.2	1.5	0.8	0.1
أخرى	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	4,526.3	6,913.8	946.5	2,129.2	2,059.2	1,137.7	789.3
%	19.6	19.8	24.3	33.0	28.9	31.3	17.6	30.3	34.1	19.7	32.5
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.7	22,107.4	5,377.4	7,032.7	6,040.5	5,764.7	2,426.6
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية - بالعملة المحلية

ok s

مليون جنيه

ا لقطـا ع /	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011			2012
الفترة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير -مارس	إبريل -يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	208.7	241.1	603.0	418.9	356.2
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	3.9	3.8	10.0	7.3	14.6
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	1,332.9	1,307.4	1,307.6	1,583.1	490.5
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	24.8	20.5	21.6	27.5	20.2
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	240.6	141.4	226.4	256.4	47.6
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	4.5	2.2	3.7	4.4	2.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	818.5	718.1	1,220.7	1,004.4	472.5
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	15.2	11.2	20.2	17.4	19.4
أخرى	3,719.0	6,587.9	8,077.6	8,439.9	9,726.2	13,328.7	2,776.7	3,984.8	2,682.7	2,501.9	1,064.8
%	53.5	63.4	64.2	57.5	62.1	60.3	51.6	62.3	44.4	43.4	43.8
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	5,377.4	6,392.8	6,040.5	5,764.7	2,431.6
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

Variable	Coefficient	Std.Error	z -Statistic	Prob.
Mean Equation				
GARCH	-3.214696	0.628486	-5.114986	0.0000
C	0.000871	0.000149	5.837534	0.0000
DUM	-0.000739	0.001266	-0.583164	0.5598
Variance Equation				
C	2.27E -05	4.08E -07	55.74639	0.0000
RESID(-1)^2	0.797537	0.040904	19.49770	0.0000
GARCH(-1)	0.426478	0.009911	43.03251	0.0000

R -squared	-0.052083	Mean dependent var	-0.000158
Adjusted R -squared	-0.053430	S.D.dependent var	0.012634
S.E.of regression	0.012967	Akaike info criterion	-6.907125
Sum squared resid	0.262657	Schwarz criterion	-6.886592
Log likelihood	5410.825	Hannan -Quinn criter.	-6.899492
Durbin -Watson stat	1.855648		

Dependent Variable: RETURNS

Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution

Sample: 1/02/2006 12/30/2011

Included observations: 1565

Convergence not achieved after 500 iterations

Presample variance: backcast (parameter = 0.7)

LOG(GARCH) = C(4) + C(5)*ABS(RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1))) + C(6)

*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(7)*LOG(GARCH(-1))

Variable	Coefficient	Std.Error	z-Statistic	Prob.
MeanEquation				
GARCH	-18.80765	1.933461	-9.727453	0.0000
C	0.002023	0.000154	13.09614	0.0000
DUM	-0.001181	0.000464	-2.54526	0.0109
VarianceEquation				
C(4)	-5.096273	0.109135	-46.69680	0.0000
C(5)	0.495100	0.007853	63.04719	0.0000
C(6)	-0.032084	0.008885	-3.610899	0.0003
C(7)	0.690781	0.011285	61.21232	0.0000

R-squared	-3.077296	Meandependentvar	-0.000158
AdjustedR-squared	-3.082517	S.D.dependentvar	0.012634
S.E.ofregression	0.025528	Akaikeinfocriterion	-6.755954
Sumsquaredresid	1.017915	Schwarzcriterion	-6.731999
Loglikelihood	5293.534	Hannan-Quinncriter.	-6.747048
Durbin-Watsonstat	1.432686		

[17] Fama E.F., and G.W.Schwert, (1977).Asset Returns and Inflation.Journal of Financial Economics 5, 115 -146.

[18] French, K., Schwert, W., Stambaugh, R.(1987).Expected stock returns and volatility.Journal of Financial Economics 19, 3‒29.

[19] Ghysels, E., Santa -Clara, P., Valkanov, R.(2005).There is a risk -return trade -off after all. Journal of Financial Economics 76, 509 -548.

[20] Glosten, Lawrence R., Jagannatan, Ravi, and Runkle, David E.(1993).On the Relation between the Expected Value and the Volatility of the Nominal Excess Returns on Stocks. Journal of Finance 48(5), 1779 -1801.

[21] Justin, L.(2005).Modeling Derivatives in C++.Wiley Finance.

[22] Lintner, J.(1965).The valuation of risk assets and the selection of risky investments in stock portfolios and capital budget.Review of Economics and Statistics 47, 13–37.

[23] Ludvigson, S.C., Ng, S.(2007).The empirical risk -return relation: A factor analysis approach.Journal of Financial Economics 83 (1), 171 -222.

[24] Merton, R.(1973).An intertemporal capital asset pricing model.Econometrica 41, 867‒887.

[25] Mandelbrot, B.(1963).The Variation of Certain Speculative Prices.The Journal of Business of the University of Chicago 36, 394 -419.

[26] Nelson, D.(1991).Conditional Heteroscedasticity in Asset Returns: a New Approach.Econometrica 59,.347 -370.

[27] Pindyck R.(1984).'Risk, Inflation and the Stock Market.American Economic Review 74, 335 -351.

[28] Poon S.(2005).A practical guide to Forecasting financial market Volatility.Wiley Finance, England.

[29] Poterba, J.and L.Summers (1986).The Persistence of Volatility and Stock Market Fluctuations.American Economic Review 76, 1142 -1151.

[30] Rachev, S.T., Mittnik, S., Fabozzi, F.J., Focardi, S.and Jasic, T.(2007).Financial Econometrics: From Basics to Advanced Modelling Techniques.John Willey and Sons, Inc.

[31] Sharpe, W.F.(1964).Capital asset prices: a theory of market equilibrium under conditions of risk.Journal of Finance 19, 425–442.

[32] Taylor, S.J.(1986).Modeling financial time series.John Wiley & Sons, Chichester.

[33] Usmani, T.(1998).An Introduction to Islamic Finance.Idaratul Maarif, Karachi.

[34] Wang P.(2003).Financial Econometrics: Methods and Models.Routledge, London and New York.

Appendix

Dependent Variable: RETURNS
Method: ML - ARCH (Marquardt) - Normal distribution
Sample: 1/02/2006 12/30/2011
Included observations: 1565
Convergence achieved after 261 iterations
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)
GARCH = C(4) + C(5)*RESID(-1)^2 + C(6)*GARCH(-1)

a positive risk premium on stock indices which states that higher returns are expected for assets with higher level of risk.

Finally, it would be interesting to further investigate the risk -return tradeoff using different econometric models, for example use of multivariate GARCH -M models might give more accurate results.Investigating the causes of the structural break in the KSE time series and how it can be taken into account explicitly would also represent a rich area for further theoretical and empirical research.

References

[1] Andersen, T.G.and Bollerslev, T.(1997).Answering the Critics: Yes, ARCH Models Do Provide Good Volatility Forecasts.NBER Working Paper, No.6023, National Bureau of Economic Research.

[2] Ayub, M.(2007).Understanding Islamic Finance.Chichester, England, John Wiley & Sons Ltd.

[3] Bansal, R., and C.Lundblad (2002).Market Efficiency, Fundamental Values, and Asset Returns in Global Equity Markets.Journal of Econometrics 109, 195–237.

[4] Bekaert, G., Wu, G.(2000).Asymmetric volatility and risk in equity markets.Review of Financial Studies 13, 1– 42.

[5] Black, F.(1976) Studies of Stock Price Volatility Changes.In Proceedings of the 1976 Meetings of the Business and Economic Statistics Section.

[6] Bollerslev, T.(1986).Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity.*Journal of Econometrics* 31, 307 -327.

[7] Bollerslev, T., and Wooldridge, J.M.(1992).Quasi -Maximum Likelihood Estimation and Inference in Dynamic Models with Time -Varying Covariances.Econometric Reviews 11, 143 -172.

[8] Breen, William, Lawrence R.Glosten, and Ravi Jagannatan, (1989).Economic Significance of Predictable Variations in Stock Index Returns.Journal of Finance 44, 1177 -1189.

[9] Campbell, John Y.(1987).Stock Returns and the Term Structure.Journal of Financial Economics 18, 373 -399.

[10] Campbell, J., Hentschel, L.(1992).No news is good news: an asymmetric model of changing volatility in stock returns.Journal of Financial Economics 31, 281‾318.

[11] Chou, R.Y.(1988).Volatility Persistence and Stock Valuations: Some Empirical Evidence Using GARCH.Journal of Applied Econometrics 3, 279 -294.

[12] Christie, A.(1982).The Stochastic Behavior of Common Stock Variances: Value, Leverage, and Interest Rate Effects.Journal of Financial Economics 10, 407–432.

[13] El -Gamal, M.A.(2006).Islamic Finance: Law, Economics, and Practice.Cambridge: Cambridge University Press.

[14] Enders W.(2004).Applied Econometric Time Series, 2nd Edition, Wiley Series in Probability and Statistics.

[15] Engle, R.F.(1982).Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation.*Econometrica* 50, 987 -1007.

[16] Engle R, Lilien D, Robins R.(1987).Estimating Time Varying Risk Premia in the Term Structure: The ARCH -M Model.Econometrica 55, 391–407.

γ	-	-0.032084**
$\alpha + \beta$	1.224015	1.185881
Log -Likelihood	5410.825	5293.534
ARCH -LM Test for heteroscedasticity		
Statistic	3.426015	46.35723
Prob.	1.0000	0.0287

Note: * and ** denote significance at the 5% and 1% level respectively.

From the results of the variance equations reported in Tables 5, the first three coefficients ω (constant), ARCH term (α) and GARCH term (β) are statistically significant and exhibit the expected sign for both models.The significance of α and β indicates that, lagged conditional variance and lagged squared disturbance have an impact on the conditional variance, in other words this means that news about volatility from the previous periods have an explanatory power on current volatility.Moreover, the results show that the sum of the two estimated ARCH and GARCH coefficients $\alpha + \beta$ (persistence coefficient) is larger than one, suggesting that the conditional variance (volatility) process is explosive.Furthermore, the results of the asymmetric EGARCH(1,1) -M model in Table 5 indicate that the asymmetric (leverage) effect captured by the parameter estimate γ is statistically significant with negative sign, indicating that negative shocks imply a higher next period conditional variance than positive shocks of the same magnitude, which indicates the existence of leverage effect in the returns of the Khartoum stock market index during the study period.

From estimation results in Table 5, the estimated coefficient (risk premium) (λ) of σ^2 in the mean equation is statistically significant and negative for the two specifications, which indicates that the mean of the return sequence negatively depends on conditional variance.This result is similar to those reached by Bekaert and Wu (2000), Breen et al.(1989), Campbell (1987), Fama and Schwert (1977), Glosten et al.(1993), and Nelson (1991) who report a negative relationship between expected return and conditional volatility, a result which is inconsistent with the theory of a positive risk premium on stock indices which states that higher returns are expected for assets with higher level of risk.The Lagrange Multiplier ARCH statistic indicates that the GARCH(1,1) -M model is effective at removing most of the ARCH effects from the regressions residuals, a characteristic which is not provided in the EGARCH(1,1) -M model.

6.Conclusions and Future Directions for Research

This paper has empirically investigated the relationship between stock market returns and volatility (risk) for the Sudanese stock market over the period of January 1, 2006 to December 30, 2011.The paper applied both the GARCH -M and the EGARCH -M models as originally developed by Engle (1982) and generalized by Bollerslev (1986) to check for symmetric and asymmetric (bad and good news) impact of stock price volatility on the expected returns.Based on daily closing prices of the general market index from Khartoum Stock Exchange (KSE) , the empirical results of the paper provides strong evidence that daily returns can be well characterized by the GARCH approach; the KSE data showed a significant departure from normality and the existence of heteroscedasticity in the residuals series.Based on the two estimated models, the results indicate that the conditional volatility is an explosive process.Furthermore, EGARCH(1,1) -M model shows a significant evidence for the existence of the leverage effects.The paper reports a negative relationship between expected return and conditional volatility (risk), a result which is inconsistent with the theory of

a negative shock causes volatility to rise more than if a positive shock with the same magnitude had occurred.To capture this asymmetry, Nelson (1991) developed the exponential GARCH (EGARCH) model.This model captures asymmetric responses of the time -varying variance to shocks and, at the same time, ensures that the variance is always positive.

The conditional variance equation of the EGARCH(1,1) -M model – which will be employed in this paper – has the following specification[18]:

$$h(\sigma_t^2) = \omega + \beta_1 h(\sigma_{t-1}^2) + \alpha_1 \left\{ \left| \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right| - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \right\} - \gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \quad (7)$$

where ω, β_1, α_1 and γ are constant parameters, $h(\sigma_t^2)$ is the one -period ahead volatility forecast.This implies that the leverage effect is exponential rather than quadratic and forecast of conditional variance are guaranteed to be nonnegative, ω is the mean level, is the persistence parameter, $h(\sigma_{t-1}^2)$ is the past period variance.Unlike the GARCH model, the EGARCH model allows for leverage effect.If γ is negative, leverage effect exists.That is an unexpected drop in price (bad news) increases predictable volatility more than an unexpected increase in price (good news) of similar magnitude (Black, 1976; Christie, 1982).If α is positive, then the conditional volatility tends to rise (fall) when the absolute value of the standardized residuals is larger (smaller).

5.Results

As reported in the data description part, when the residuals were examined for heteroscedasticity, the ARCH -LM test provided strong evidence of ARCH effects in the residual series.To model this conditional heteroscedasticity, we proceed by applying the GARCH models.The results of estimating the two GARCH specifications for the KSE index returns are presented in this section. To account for the sharp decline of the KSE index in the second half of October 2009, a dummy variable (DUM) will be introduced into the mean equation, which is set equal to 0 for the period before that sharp decline and 1 thereafter.

Thus, for the KSE, the mean equation is specified as

$$r_t = \mu + \delta DUM + \varepsilon_t \quad (13)$$

Beside the estimation output of the two GARCH models, diagnostic test results for these models are also provided, in particular for testing whether there are still ARCH effects left in the residuals of the estimated models[19].Table 5 shows the parameter estimates of the two GARCH models for the period under study.

Table 5: Estimation results of the GARCH(1,1) -M and EGARCH(1,1) -M

Coefficients	GARCH (1,1) -M	EGARCH (1,1) -M
Conditional Mean Equation		
μ	0.000871**	0.002023**
δ	-0.000739	-0.001181*
λ	-3.214696**	-18.80765**
Conditional Variance Equation		
ω	2.27E -05**	-5.096273**
α	0.797537**	0.495100**
β	0.426478**	0.690781**

18 The conditional mean equation remains as in the GARCH -M model (see equation 4).
19 If the variance equation of GARCH model is correctly specified, there should be no ARCH effect left in the residuals.

may consider the GARCH -M model[16] of Engle, Lilien, and Robins (1987), where "M" stands for "in mean".This model is an extension of the basic GARCH framework which allows the conditional mean of a sequence to depend on its conditional variance or standard deviation.In this paper, the following simple specification GARCH (1,1) -M is used:

Mean equation $r_t = \mu + \lambda\sigma_t^2 + \varepsilon_t$ (4)

Variance equation $\sigma_t^2 = \omega + \alpha_{t-1}^2 + \beta_{t-1}^2$ (5)

where $\omega > 0$ and $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$, and.

r_t = return of the asset at time t.

μ = average return.

ε_t = residual returns, defined as:

$\varepsilon_t = \sigma_t z_t$ (6)

where z_t is standardized residual returns (i.e.realization of *iid* random variable with zero mean and variance 1), and σ_t^2 is conditional variance.

The constraints $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$ are needed to ensure that σ_t^2 is strictly positive (Poon, 2005).

In this model, the conditional mean equation is written as a function of constant, the conditional variance (σ_t^2) as an explanatory variable, and error term.The parameter λ is called the risk premium parameter.A positive λ indicates that the return is positively related to its volatility.In other words, a rise in mean return is caused by an increase in conditional variance as a proxy of increased risk.The conditional mean at time t is denoted $E_t\left(\frac{r_t}{r_{t-1}}\right)$ or μ_t and the conditional variance at time t is denoted $V_t\left(\frac{r_t}{r_{t-1}}\right)$ or σ_t^2 (Engle 1982).

The conditional variance equation models the time varying nature of volatility of the residuals generated from the mean equation.Since σ_t^2 is the one – period ahead forecast variance based on past information, it is called the conditional variance.The conditional variance equation specified as a function of three terms: (i) A constant term: ω ; (ii) News about volatility from the previous period, measured as the lag of the squared residuals from the mean equation: ε_{t-1}^2 (the ARCH term); and (iii) Last period forecast variance: σ_t^2 (the GARCH term).Engle, Lilien, and Robins assume that the risk premium is an increasing function of the conditional variance of ε_t ; in other words, the greater the conditional variance of returns, the greater the compensation necessary to induce the agent to hold the long – term asset Enders (2004).

4.2 The Exponential GARCH (EGARCH) model

Even if the GARCH models (including GARCH -M) successfully capture the thick tail returns, and the volatility clustering, they are poor models if one wishes to capture the leverage effect since the conditional variance is a function only of the magnitudes of the past values and not their sign.In financial time -series, it has been stated that volatility behaves differently depending on if a positive or negative shock[17] occurs.This asymmetric relationship is called leverage effect, and describes how

16 Among others, Chou (1988) using a GARCH -M model found a positive relation between returns and conditional variance and also found that the GARCH -M model was more reliable than traditional econometric models such as two -stage least squares used by Pindyck (1984), and Poterba and Summers (1986).

17 In macroeconomic analysis, financial markets and corporate finance, a negative shock usually implies bad news, leading to a more uncertain future.Consequently, for example, shareholders would require a higher expected return to compensate for bearing increased risk in their investment (Wang, 2003).

The test statistic for the joint significance of the q -lagged squared residuals is given by the number of observations times the R -squared (R^2) of the regression (3). R^2 is evaluated against the $\chi^2(q)$ distribution.This represents an asymptotically locally most powerful test (Rachev et al., 2007).

In this paper, first, an autoregressive moving average ARMA (1,1) model is employed for the conditional mean in the returns series as an initial regression, then, the null hypothesis that there are no ARCH effects in the residual series is tested up to lag 30 corresponding to one trading month.The results of this examination are summarized in Table 4.

Table 4: ARCH -LM Test for residuals of returns on the KSE market

Lags	ARCH -LM test statistic	Prob.
5	72.81465	0.000000
10	227.6521	0.000000
15	235.7101	0.000000
20	235.7261	0.000000
25	236.4515	0.000000
30	236.3026	0.000000

Note: H_0 : There are no ARCH effects in the residual series.

For all lags included, the ARCH -LM test results in Table 4 provide strong evidence for rejecting the null hypothesis of no ARCH effects (or the null hypothesis of homoscedastic normal process) in the standardized residuals.

4.Econometric Methodology

The empirical investigation of this paper is conducted by means of the generalized autoregressive conditional heteroscedastic approach including both symmetric (GARCH(1,1) -M and asymmetric (EGARCH(1,1) -M models[14] that captures most common stylized facts about index returns such as volatility clustering and leverage effect.The main reason to use GARCH framework lies in the fact that a conditional stochastic process generates the return data with a changing variance.Therefore, it is naturally expected that GARCH is the right tool to approach to the problem since it takes the changing variances into consideration.This GARCH specification is often interpreted in a financial context, where an agent or trader predicts this period's variance by forming a weighted average of a long term average (the constant), the forecast variance from last period (the GARCH term), and information about volatility observed in the previous period (the ARCH term).If the asset return was unexpectedly large in either the upward or the downward direction, then the trader will increase the estimate of the variance for the next period.In presenting these models, there are two distinct specifications, the first for the conditional mean and the other for the conditional variance.The models employed in this paper are estimated using maximum likelihood method as in Bollerslev and Wooldridge (1992)[15] under the assumption of Gaussian normal distribution.The log likelihood function is maximized using Marquardt numerical iterative algorithm to search for optimal parameters.

4.1 The Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic in mean (GARCH -M) Model

In finance, the return of a security may depend on its volatility.To model such a phenomenon one

14 In the symmetric models, the conditional variance only depends on the magnitude, and not the sign, of the underlying asset, while in the asymmetric models the shocks of the same magnitude, positive or negative, have different effect on future volatility.

15 Maximum likelihood estimator (MLE) is the most popular method where parameters are chosen such that the probability of occurence of data under its assumed density function is the maximum.MLE is widely used because it produces an asymptotically normal and efficient parameter estimates (Justin 2005).

3.2.Summary Statistics

To specify the distributional properties of the daily KSE returns series r_t, various descriptive statistics were calculated, the results are reported in Table 3.

Table 3: Descriptive Statistics of the KSE Return Series

Statistics	KSE returns
Mean	-0.000158
Maximum	0.211228
Minimum	-0.116074
Standard Deviation	0.012634
Skewness	1.907002
Kurtosis	87.11080
Jarque -Bera	462273.2*
No.of observation	1565

Note: * denotes statistical significance at 1% level.

According to the results in Table 3, three important points are observed: First, Khartoum stock exchange has negatively mean returns during the period of the study.Second, by examining the skewness for the returns series, the results also show that the sample distribution is positively skewed, indicating that it is nonsymmetrical (whose source may be the volatility clustering).Furthermore, it exhibit high levels of kurtosis (the distribution has thicker tail than normal distribution).Finally, the return distribution is non -normal as Jarque -Bera statistic for normality test is significant at the 1% level.

3.2.Testing for Heteroscedasticity

One of the most important issues before applying the generalized autoregressive conditional heteroscedastic (GARCH) methodology is to first examine the residuals for evidence of heteroscedasticity.To test for the presence of heteroscedasticity in the residuals of the returns series, the Lagrange Multiplier (LM) test proposed by Engle (1982) is applied.

In summary, the test procedure is performed by first obtaining the residuals e_t from the ordinary least squares regression of the conditional mean equation which might be an autoregressive (AR) process, moving average (MA) process or a combination of AR and MA processes; i.e.ARMA process.For example, in the ARMA (1,1) process the conditional mean equation will be:

$$r_t = \phi_1 r_{t-1} + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} . \quad (2)$$

After obtaining the residuals e_t, the next step is to regress the squared residuals on a constant and q lags as in the following equation:

$$e_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1}^2 + \alpha_2 e_{t-2}^2 + \ldots + \alpha_q e_{t-q}^2 + \nu_t \quad (3)$$

The null hypothesis that there is no autoregressive conditional heteroscedasticity (ARCH) up to order q can be formulated as:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 . = \alpha_q = 0$$

against the alternative:

$$H_1 : \alpha_i > 0$$

for at least one i = 1, 2, …, q.

3.The Data and Basic Statistics

3.1.Data for Analysis

The dataset used in this paper consists of daily closing prices[13] of the general market index observed for the Khartoum stock exchange over the period from 1st January 2006 to 30th December 2011. These closing prices have been taken from the KSE website (http://www.kse.com.sd).Daily returns r_t were calculated as the continuously compounded returns corresponding to the first difference in logarithms of closing prices of KSE -Index of successive days:

$$r_t = \log\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) \quad (1)$$

where P_t and P_{t-1} denote the closing market index of KSE at the current (t) and previous day (t -1), respectively.It is very important to note that since October 18, 2009, the general market index has been declining.In only 16 trading days, the stock market index fell from 3077.12 October 18, 2009 to 2363.30 on November 10, 2009.Since that time, the KSE index was reporting to fluctuate around an average value of 2363.23.Fig.1 provides an illustration of the prices (returns) for the KSE general index.

Fig.1.KSE Index and its Returns (January 2006 – December 2011)

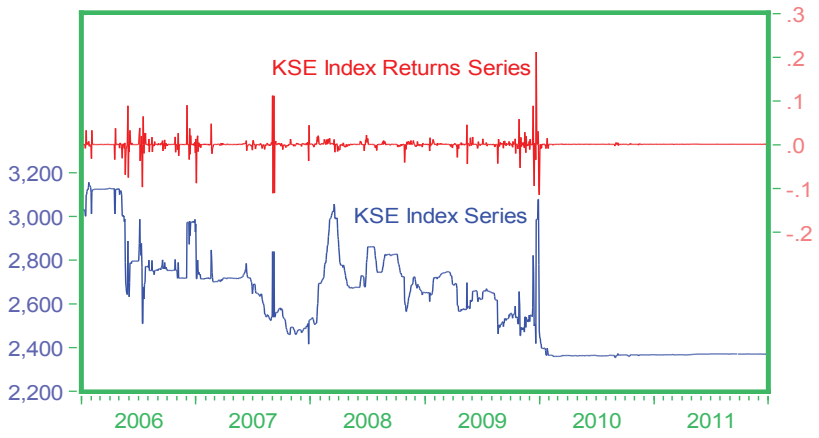

13 Anderson and Bollerslev (1997) argue that the use of high frequency data – like daily observations - is desirable to uncover the risk -return relationship.This is because it allows for a better measurement of risk and enables precise identification of the risk -return trade -off.

Table 1: Trading Activity in Some Arab Stock markets (2010)

Market	Value Traded (U.S.$)	Shares Traded (Million)	Market Capitalization (U.S.$)	No.of Transactions	No.of Listed Companies
Abu Dhabi	9,115.70	17,111.97	71,268.62	352879	64
Amman	9,349.25	6,912.23	30,995.34	1859611	277
Bahrain	283.26	610.12	19,902.66	19375	49
Beirut	1,693.10	150.70	18,210.20	18631	26
Casablanca	14,249.58	354.66	69,058.36	329129	75
Khartoum	972.69	166.55	3,166.89	8266	53
Doha	17,726.54	2,012.25	123,316.64	1017570	43
Dubai	18,473.25	37,578.17	54,722.23	777326	65
Egypt	36,967.80	27,336.99	85,725.96	9606668	212
Kuwait	42,772.42	73,682.50	124,919.97	1237908	214
Muscat	3,365.40	2,990.60	21,712.05	536135	119
Palestine	586.63	217.20	3,460.80	79727	40
Saudi	192,445.39	31,555.34	353,419.01	16108992	146
Tunis	1,913.30	245.04	11,750.70	574461	56

Source: Compiled by the author based on data from Arab Monetary Fund website and KSE annual report.

Table 2: Summary of Trading Activity in Khartoum Stock Exchange (Secondary market)

Year	No.of Listed Companies*	No.of traded Shares (In Million)	Volume of trading ($ millions)	Market Capitalization ($ millions)	No.of Transactions	Certificates Traded (In thousands)
2006	52	7,567.78	833.89	3,912.61	5842	1,472.4
2007	53	9,411.56	749.58	4,048.64	7195	2,016.5
2008	53	289.00	751.60	3,416.60	8177	2,421.1
2009	53	164.71	891.27	2,784.76	8069	3,417.7
2010	53	166.55	972.69	3,166.89	8266	3,452.4

Source: Compiled by the author based on data from KSE and Central Bank of Sudan annual reports.

Notes: * The number of listed companies does not include Funds & Certificates.

arakah[10] Certificates (GMCs), which represents an Islamic equivalent to conventional bonds (also known as *Shahama* bonds)[11].*Shahama* bonds offer a way for the government to borrow money in the domestic market instead of printing more banknotes.After one year, holders of GMCs can either liquidate them or extend their duration.These bonds are backed by the stocks of various companies owned by the Ministry of Finance.Consequently, they might be considered as asset -backed securities.The profitability of GMCs depends on the financial results of the companies in the underlying portfolio.It can reach up to 33 per cent per annum.Hence, the profit of GMCs is variable rather than fixed.The government issues these bonds on a quarterly basis and their placement on the market is done usually very fast - in just six days.

KSE is relatively small market as compared to the stock markets of the developed countries or even to some countries in the Arab region (see Table 1); the number of listed companies of the market is few and most stocks are infrequently traded, market capitalization and traded value are very low. Banks, Communications and Certificates sectors dominate the trading activity of the market in terms of volume of trading and number of shares.KSE currently lists 53 companies with a total market capitalization of $ 3,166.89 million (KSE Annual report, 2010)[12] (See Table 2 for more details and summary statistics representing the trading activity in Khartoum stock exchange over the period of the study).The overall performance of the Khartoum stock market is measured by the KSE index, which is a market capitalization -weighted index.In September 2003, the KSE index was established and listed in the Arab Monetary Fund database.At the end of the first month the index closed at 961.74 points.At December 2005, the index closed at the highest level of 3259.17 points.In December 2011 it was fluctuating around average value of 2369.23.

10 "*Musharakah*" is a word of Arabic origin which literally means sharing.In the context of business and trade it means a joint enterprise in which all the partners share the profit or loss of the joint venture.It is an ideal alternative for the interest -based financing with far reaching effects on both production and distribution (Usmani, 1998).

11 For a detailed discussion of the Islamic Shariaa principles and its practices on stock exchange see for example: El -Gamal (2006) and Ayub (2007).

12 Out of this listed number there are 20 banks, 8 Insurance companies, 6 commercial companies, 2 in the industrial sector and 3 companies in the agricultural sector, 4 in the communication sector, 5 in services sector and 5 other companies with various activities.

dence on the time series risk and return has drawn conflicting conclusions.For example Bansal and Lundblad (2002), Campbell and Hentschel (1992), Chou (1988), and French et al.(1987), Ghysels et al.(2005) and Ludvigson and Ng (2007) find the expected return positively related to its conditional variance.On the other hand, Bekaert and Wu (2000), Breen et al.(1989), Campbell (1987), Fama and Schwert (1977), Glosten et al.(1993), and Nelson (1991) all report a negative relationship between expected return and conditional volatility.

The main purpose of this paper is to investigate the relationship between stock returns and their own volatility to see whether there exists a time -varying risk premium in the Sudanese stock market.The paper applies both the GARCH -M and the EGARCH -M models to check for symmetric and asymmetric (bad and good news) impact of stock price volatility on the expected returns.The remainder of the paper is proceeds as follows: Section 2 gives an overview of the stock exchange in Sudan.Section 3 presents the data and Section 4 gives a brief review of empirical methodology used. In section 5, the empirical results will be provided and finally Section 6 concludes the paper.

2.An Overview of the Sudanese Stock Market

The Khartoum Stock Exchange (KSE) is the principal stock exchange of Sudan located in Khartoum. KSE started its activities officially in January 1995 with the assistance of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)[8], with the objective of regulating and controlling the issuance of securities, and mobilizing private savings for investment in securities.Securities traded in the KSE are ordinary shares and investment units.Furthermore, a substantial number of mutual funds and Government Investment Certificates (GISs) are also traded, (KSE Annual report, 2010). Orders are handled through brokers during trading hours and share prices are quoted in Sudanese Pound (SDG).Trading is processed from Sunday to Thursday for one hour from 10.00 am to 11.00 am.Thereby, buy and sells orders are passed on to floor -based representatives of registered brokers for execution.Trading in securities is taking place in two markets: the so called primary and secondary markets[9].

As a part of the financial system in Sudan, KSE operates on the basis of Islamic *Shariaa* and is supervised and regulated by the Central Bank of Sudan.The key feature of Islamic *Shariaa* practices in Khartoum stock exchange is that it is aimed to offer investment portfolios from common stocks of listed companies.These ideally satisfy three basic criteria: (i) legitimate field of economic activity; (ii) interest -free dealings in both assets and liabilities; and (iii) the dominance of real assets.Thus, e.g., a company must not be engaged in the production of illegitimate goods like alcoholic drinks; it must not deal with interest rate financing as a means to leverage its capital structure through fixed debt liabilities, or generate interest income from investment securities.Since a company's shares represent equity rights in its assets, the latter should be real assets, not liquid money or receivable debt as they cannot be sold freely at a profit, like real goods, real estate and machinery (Hassan and Lewis, 2007).

As a consequence of this rules, the composition of assets traded at the KSE differs substantially from other stock markets.In particular, due to the regulations imposed by Islamic *Shariaa* practices a separate class of investment vehicles on the KSE is provided by the so called Government *Mush-*

8 Member states are: Burundi, Comoros, Democratic Republic of Congo, Djibouti, Egypt, Eritrea, Ethiopia, Kenya, Libya, Madagascar, Malawi, Mauritius, Rwanda, Seychelles, Sudan, Swaziland, Uganda, Zambia and Zimbabwe.

9 The Primary Market deals with the trading of new securities.When a company issues securities for the first time (i.e.IPO) , they are traded in the Primary Market through the help of issuing houses, Dealing /Brokerage Firms, Investment Bankers and or Underwriters. The acronym IPO stands for Initial Public Offering, which means the first time a company is offering securities to the general public for subscription.Once the securities (shares) of a company are in the hands the general public, they can be traded in the Secondary Market to enhance liquidity amongst holders of such financial securities.Thus, the Secondary Market facilitates the buying and selling of securities that are already in the hands of the general public (investors).

An Investigation of the Risk -Return Trade -off in the Sudanese Stock Market: An Application of GARCH -In -Mean Framework

Suliman Zakaria Suliman Abdalla

E -mail: sulabdalla@ksu.edu.sa; sulimanzakaria9@yahoo.com

1.Introduction

The relationship between stock market returns and their own conditional volatility (as a proxy for risk)[1] has been extensively investigated in empirical finance literature during the last few years.A clear understanding of this relationship can be considered as one of the most important variables for investors as well as policy makers as it affects expected rates of return on every existing asset investment, for example it can help individual investors to make some predictions about the future and therefore, affect their investment decision making.It can also be regarded as an essential part for many financial applications and key components for example to mean -variance portfolio theory and for different asset pricing models.

In practice, it is a well known fact that financial market volatility is not directly observable and that financial returns volatility exhibits certain characteristics that are specific to financial time series such as volatility clustering[2] and leverage effect[3] (Bollerslev, 1986).To estimate and therefore, capture these characteristics, financial econometricians have developed a variety of time -varying volatility models, among them, the autoregressive conditional heteroscedastic[4] (ARCH) model proposed by Engle (1982) and its extension; generalized autoregressive conditional heteroscedastic (GARCH) model developed independently by Bollerslev (1986), and Taylor (1986) are well -known and frequently applied models.This development of econometric techniques leads financial economists and practitioners to rethink on traditional econometric methods (such as ordinary least squares, OLS) and also leads to creation of new versions of ARCH/GARCH framework such as GARCH -M and EGARCH -M models which can be use effectively to model and investigate the risk -return trade -off in financial markets.

In Finance theory, it is generally accepted that the expected return of the market is positively and proportionally related to the conditional volatility meaning that if there are expectations of higher levels of risk associated with a particular investment then greater returns are required as compensation for that higher expected risk[5].Alternatively, if an investment has relatively lower levels of expected risk then investors are satisfied with relatively lower returns[6].For example, the intertemporal capital asset pricing model (ICAPM) of Merton (1973) predicts a positive times series relation between the conditional mean and variance of market returns[7].However, the existing empirical evi-

1 Financial markets participants are generally use stock market volatility – that is, the size of fluctuations in stock market returns – to measure stock market risk.

2 This means large changes tend to be followed by large changes and small changes tend to be followed by small changes (Mandelbrot, 1963).

3 This implies that volatility is higher after negative shocks than after positive shocks of the same enormity (Black, 1976).

4 A time series is said to be heteroscedastic if its variance changes over time, otherwise it is called homoscedastic.

5 The Capital Asset Pricing Model (CAPM), developed by Sharpe (1964) and Lintner (1965), is the most popular computational equation for the estimation of investment risk.CAPM argues that beta, or the systematic risk is the only relevant risk measure for investment and the relation between the returns of any asset is linearly related to its market beta.

6 Since investment returns reflect the degree of risk involved with the investment, investors need to be able to determine how much of a return is appropriate for a given level of risk.This process is referred to as "pricing the risk".In order to price the risk, we must first be able to measure the risk (or quantify it) and then we must be able to decide an appropriate price for the risk we are being asked to bear.

7 Merton (1973) provides the seminal work on the dynamic risk return tradeoff in equilibrium.He derives a linear relationship between the conditional mean of the return on the wealth portfolio in relation to its conditional variance and the conditional covariance with variation in the investment opportunity set,